الإكليل

لأجوبة

العلامة ربيع بن هادي المدخلي

عن

أسئلة المصطلح والجرح والتعديل

اعتنى بها وعلق عليها

أبو همام محمد بن علي الصومالي البيضاني

دار سبيل المؤمنين
للنشر والتوزيع

الإصدار الأول
للنشر الإلكتروني

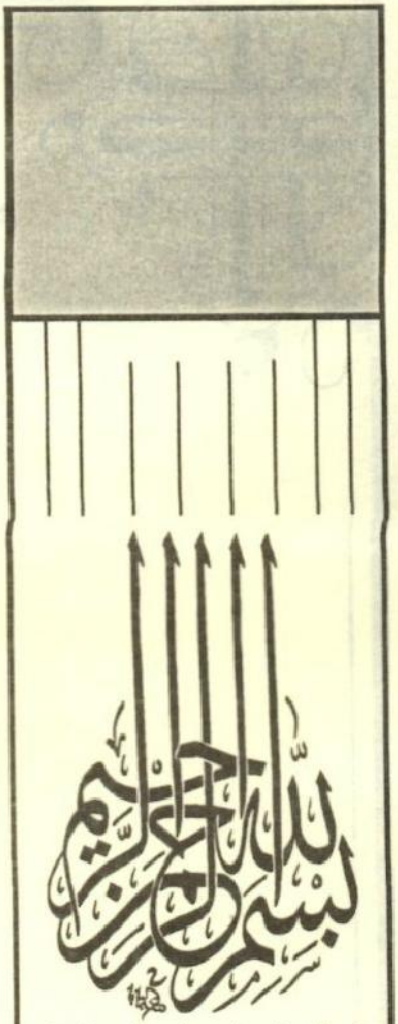

حُقُوقُ الطَّبعِ مَحفُوظَة

الطَّبعَةُ الأُولَى
١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م

رقم الإيداع: ١١٨٢٣ / ٢٠١٠م

دار سبيل المؤمنين
للنشر والتوزيع

عين شمس - القاهرة - جمهورية مصر العربية
جوال: ٠٠٢٠١٠٧٦١٠٠٩٩
البريد الإلكتروني:
Dar_Sabilelmomnen@yahoo.com
Dar_Sabilelmomnen@hotmail.com
موقعنا على الإنترنت:
www. Sabilelmomnen.com

قال تعالى

﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾.

[النساء: ١١٥]

بسوزيد بلقاسم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا؛ من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

أما بعد:

«فإن أشرف العلوم بعد القرآن العظيم وأعلاها، وأحقها بالبحث والتحقيق، وأولاها: علم السنة النبوية والآثار المصطفوية، التي هي موضحة للقرآن، ومبيِّنة له، ودالة عليه، ومفصلة لمجمله، وحالَّة لمشكله، وهادية إليه، ولا يتضح هذا العلم غاية الاتضاح، إلا بتحقيق فن الاصطلاح، الذي هو الآلة المعينة علىٰ تحليله، والدليل المرشد إلىٰ سبيله، فلا وصول إليه إلا بتحقيقه، ولا سبيل إليه إلا من طريقه، ومن رغب عن هذا الفن الجليل؛ حرم معرفة المدلول والدليل، وفاته خير كثير وفضلٌ جزيل»[1].

وهذا العلم يتلقىٰ عن أهله المعروفين بـ«أهل الحديث»، وهذا هو المسلك الصحيح في التلقي في القديم والحديث.

ومن حَمَلَةِ هذا العلم وأهلِه في عصرنا الحاضر شيخنا العلامة الأثري ربيع بن هادي عمير المدخلي - حفظه الله تعالىٰ وبارك في عمره ووقته - فهو ممن يقصده

---

(١) من مقدمة «دليل أرباب الفلاح» للعلامة الحكمي.

ويَرْحَلُ إليه طلاب العلم من كثير من البلدان؛ ليستفيدوا من علمه، فيحضرون دروسه، فإن أشكل عليهم شيءٌ سألوه، وكانت بعض تلكم الإجابات تسجل، وبعد فترة فُرِّغت كثير من أشرطة تلك الدروس والأجوبة وَرُصَّت، وعرضت علىٰ شيخنا - حفظه الله - وضُمَّت إلىٰ مؤلفاته القديمة، وطُبِعَت في مجموع بعنوان: «مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ فضيلة الشيخ العلامة ربيع بن هادي عمير المدخلي»، وعندما رأيته وقعت يدي علىٰ المجلد الخامس عشر، فذهبت أنظر فهارسه؛ لأعرف ما فيه، فكان مما وجدت فيه مكتوبًا «علم مصطلح الحديث»، فعدت إلىٰ الصفحة المشار إليها، فأخذت أُقلب أوراق تلكم المادة وأتأمل فيها، فوجدت في الحقيقة دررًا كان يتمناها طلاب علم الحديث من هذا العالم، وعند التأمل رأيت أنه لا بد من خدمةٍ وعملٍ لذلك؛ كي تخرج تلكم الأجوبة لطلاب العلم الإخراج اللائق بها وبمكانة شيخنا العلمية، وعددها (٤٦) جوابًا، فقررت أن أقوم بذلك العمل، ورأيت هذا من الحق الواجب عليَّ، الذي أستطيع أن أقوم به تجاه شيخي -حفظه الله -.

فاستشرته أن أقوم بذلك العمل وتطبع ليستفيد منها طلاب العلم، فأذن - حفظه الله تعالىٰ - بالتعليق عليها ونشرها، والحمد لله.

فكان العمل كالتالي:

١- إفرادها عن ذلك المجموع.

٢- إحالة المسائل التي ذكرها الشيخ - حفظه الله تعالىٰ - إلىٰ المظان التي ذُكرت فيها.

٣- تعليق بعض الفوائد التي تكمل بها الفائدة.

٤- ترجمت للأعلام المذكورين.

٥- تخريج الأحاديث، وهي قليلة جدًّا.

٦- ترجمت للشيخ - حفظه الله -.

٧- صنعت فهرسًا لمادة الكتاب.

وقد سميت هذا العمل «**الإكليل لأجوبة العلامة ربيع بن هادي المدخلي عن أسئلة المصطلح والجرح والتعديل**».

أسأل الله العلي القدير أن ينفع بهذا العمل، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفعني به يوم لقائه، وأن يغفر لي ولشيخنا، إنه سميع الدعاء.

وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحابته أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

كتبه

أبو همام محمد بن علي الصَّومعي البيضاني

في ١٥/ ٥/ ١٤٣١ هـ بمكة المكرمة

زادها الله تشريفًا

ترجمة مختصرة للعلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى

هو شيخنا العلامة المسند المفيد ربيع بن هادي بن محمد عمير المدخلي، ولد في بداية عام (١٣٥٢هـ) اثنين وخمسين وثلاثمائة وألف، بقرية الجرادية قرب مدينة صامطة، ونشأ في حجر والدته رحمها الله - لأن والده قد توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد مولده بسنة ونصف -، وكان عمه يشرف علىٰ تربيته، فتربىٰ علىٰ مكارم الأخلاق، وشيم الرجال، والخصال الحميدة؛ من الصدق، والأمانة، والمحافظة علىٰ الصلاة.

* [مشايخه]:

فأول من أخذ شيخنا عليه بعد تعلم الخط والقراءة علىٰ الشيخ محمد بن محمد جابر المدخلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قرأ عليه القرآن الكريم، وكذا درس عليه علمي: التوحيد والتجويد.

* ثم انتقل إلىٰ المدرسة السلفية بمدينة صامطة، فأخذ عن العلامة الفقيه ناصر بن خلوفة طياش رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو من أكبر طلاب العلامة عبد الله القرعاوي، فحضر شيخنا عليه في «بلوغ المرام»، و«نزهة النظر» للحافظ ابن حجر العسقلاني.

* درس في المعهد العلمي بصامطة، وتتلمذ علىٰ العلامة الحافظ الأثري حافظ بن أحمد الحكمي[1] المتوفىٰ سنة (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره من العلماء الأجلاء.

---

(١) **سألت شيخنا - حفظه الله - قائلًا**: ذكرتم أنكم درستم علىٰ الشيخ حافظ حكمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال: نعم.

قلت: لقد كان موته قبل القرعاوي، فلماذا لا يُذكر القرعاوي من مشايخكم؟

=

* درس «زاد المستقنع» علىٰ صاحب الفضيلة الشيخ الفقيه محمد بن صغير خميسي رَحِمَهُ اللَّهُ.

* أخذ سماعًا وقراءة علىٰ الشيخ العلامة المحدث الفقيه أحمد بن يحيىٰ النجمي رَحِمَهُ اللَّهُ وقد قرأ شيخنا عليه مؤخرًا في بداية «صحيح البخاري» بمحضر جمع من المشايخ والفضلاء.

* سمع وحضر علىٰ سماحة الإمام المحدث الحافظ عبد العزيز بن عبد الله بن باز المتوفىٰ سنة ١٤٢٠ هـ - رحمه الله رحمة واسعة - أكثر «صحيح مسلم»، و«العقيدة الطحاوية» وشرحها، أو شيئًا من ذلك، وكذلك في التفسير كسورة «الأنفال»، إلىٰ غير ذلك من دروس الشيخ العلمية في الجامعة الإسلامية وفي المسجد النبوي.

* درس علىٰ الشيخ العلامة المحدث الكبير محمد ناصر الدين الألباني المتوفىٰ سنة ١٤٢٠ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ، لمدة ثلاث سنوات في الجامعة الإسلامية وخارجها، قرأ عليه وسمع عليه الكثير من علوم الحديث ودراسة الأسانيد.

* حضر وسمع - لمدة أربع سنوات - في الجامعة الإسلامية والمسجد

=

فقال: أنا درست علىٰ القرعاوي، لكني كنت صغيرًا، وكان يدرس في الجرادية، وكنت أسأله كثيرًا؛ حتىٰ إنه أهدىٰ لي دفترًا، وكان هذا الدفتر معي - إلىٰ أن تخرجت من المعهد - هو ومخطوطات الشيخ حافظ، فسافرت إلىٰ الرياض للدراسة، ورجعت بعد ثلاثة أشهر وقد كنت وضعتها في صندوق، فلما رجعت وجدت الأرَضَة أكلتها.

النبوي، من العلامة الإمام محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي المتوفىٰ سنة ١٣٩٣ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ في التفسير وفي أصول الفقه.

* جالس واستفاد من مجالس ودروس العلامة عبيد الله بن عبد السلام الرحماني المباركفوري المتوفىٰ سنة ١٤١٤ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ، ومن جراء تلك المجالس شهد هذا العلامة الجِهْبِذ لشيخنا بغزارة العلم وسلامة الفهم - كما في إجازته -.

* قرأ «صحيح مسلم»، وسمع «بلوغ المرام» وغيرهما من الكتب علىٰ العلامة المحدث بديع الدين الراشدي السندي (١٣٤٢ - ١٤١٦هـ).

* قرأ في «صحيح مسلم»، وسمع المسلسل بالأوليَّة من العلامة حمود بن عبد الله بن حمود التويجري، المتوفىٰ سنة ١٤١٣ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ.

* درس وسمع - لمدة سنة كاملة في الجامعة الإسلامية - علىٰ العلامة المحدث محمد أعظم بن فضل الدين الجُندلوي، المتوفىٰ سنة (١٤٠٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، كما أنه زاره في بيته ببلاد الهند.

[**شيوخه الذين أجازوه**[(١)]]:

١- الشيخ العلامة عليم الدين بن موسىٰ بن نعمان المحمدي البنقالي النديوي السلفي الأثري رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢- الشيخ العلامة عبيد الله بن عبد السلام المباركفوري، المتوفىٰ سنة (١٤١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) وقد جمعت أسانيد شيخنا في ثبت بعنوان: «النهج البديع بأسانيد ومرويات الشيخ ربيع»، جمع وإعداد/ عبد الله بن محمد بن عامر الأحمدي.

٣- الشيخ العلامة السَّلفي عبد الغفار حسن الرحماني، المتوفىٰ سنة (١٤٢٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

٤- الشيخ العلامة حمود بن عبد الله التويجري، المتوفىٰ سنة (١٤١٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

٥- الشيخ العلامة المحدث محمد بن عبد الله الصومالي ثم المكي الأثري، المتوفىٰ سنة (١٤٢٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

٦- الشيخ العلامة بديع الدين الراشدي السندي، المتوفىٰ سنة (١٤١٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

٧- الشيخ العلامة المحدث إسماعيل بن محمد الأنصاري، المتوفىٰ سنة (١٤١٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

٨- الشيخ العلامة الفقيه المعمَّر المسند عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل العقيل - حفظه الله -.

٩- الشيخ العلامة الفقيه المحدِّث المسند أحمد بن يحيىٰ النجمي، المتوفىٰ سنة (١٤٢٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

صفاته وأخلاقه:

يمتاز - حفظه الله - بالتواضع الجم مع إخوانه وطلابه وقاصديه وزوَّاره، ويظهر ذلك التواضع في هيئته ومجالسته، حتىٰ إن جليسه لا يمل من حديثه؛ لأن مجالسه عامرة بقراءة الحديث وكتب السنة، والتحذير من أهل البدع، وتوجيه الشباب إلىٰ ما ينفعهم في دينهم.

اهتمامه بالعلم:

ولديه - حفظه الله - اهتمام عجيب بالعلم وصبر علىٰ ذلك، فطلابه يقرءون عليه في كتب الحديث وهو صابر لا يمل ولا يكل، بل تراه متيقظًا متنبهًا، إذا لحن

القارئ عليه، ويسأله عن رجال الحديث وفقهه وطرقه إذا كانت متعددة، وفي اللغة، وإذا جالسته في مكتبته الخاصة تتعجب من صبره على البحث والكتابة، وإذا أراد البحث عن مسألةٍ ووجدها في كتاب وهي منقولة من كتاب آخر، يقول: لا بد أن نعود إلى الكتاب المنقول عنه، ودائمًا يقول: لا تعتمدوا على الكمبيوتر، استعينوا به، لكن ارجعوا إلى الأُصول. وذكر هذا عنه يطول.

تمسكه بالسنة:

وشيخنا - حفظه الله - شديد التمسك بالسنة؛ صَغيرها وكبيرها، ويحث طلابه وزواره على ذلك، وإذا رأى أحدهم فعل شيئًا على أنه سنة يسأله عن الدليل، وإذا ذكره يقول له مباشرة، هذه المكتبة، وهذه الكتب، أخرجه لنا. وإذا أخرجه الباحث يطلب الشيخ النظر في سنده إذا كان حديثًا نبويًّا، ولا يخرج الطالب إلا وقد استفاد، وقد حصل لي معه - حفظه الله - ذلك مرارًا.

بغضه الشديد للبدعة وأهلها:

وشيخنا - حفظه الله - لديه بغض شديد للبدعة وأهلها، وهذا يظهر جليًّا لمن جالسه أو قرأ كتبه أو سمع أشرطته، وتجده دائمًا محذرًا المسلمين من تلك البدع وأهلها، وينصح بعدم مجالستهم والركون إليهم، ويرى ذلك من أسباب انحراف كثير من الشباب.

حبه للسلفيين ولو كانوا بعداء في المكان:

وعنده - حفظه الله - محبة شديدة للسلفيين، ويظهر هذا منه - حفظه الله - جليًّا عندما يزوره الوافدون من بلدانهم، فإنه بعد السؤال عن حالهم يسألهم عن الدعوة السلفية وسيرها، وعن السلفيين وأحوالهم، وسمعته مرة يقول: إنه يهمني

السَّلفي، ولو كان في اليابان. وإذا هاتفه شخص من الخارج يسأله بقوله: كيف الدعوة عندكم؟ ويسألهم عمَّن يعرفهم وعن نشاطهم الدعوي وينصحهم بمن يعرف أنه أهل لأن يدرسهم، فجزاه الله خيرًا.

حبه لطلبة العلم:

وشيخنا - حفظه الله - يحب طلبة العلم، ويتفقَّد أحوالهم، ويسأل عنهم، ويقضي حوائجهم، ويعينهم، ويشفع لهم بحسب استطاعته، وإذا عرف منهم من يرجو أن ينفع الله به الإسلام والمسلمين فإنه يهتم به، فإن غاب أرسل إليه من يبحث عنه أو يهاتفه، وإذا زاره طلاب علم فإنه يلزم عليهم أن يبقوا إما للغداء أو العشاء، وكثيرًا ما يكون ذلك في طعام العشاء، حتىٰ إنك ترىٰ الملتفين حول سفرة الطعام يتناقلون معه الفوائد، ويسألونه وهو يجيب دون تضجر.

وأما في شهر رمضان فلا تسأل عن كثرتهم، يحضرون درسًا في التفسير من بعد العصر إلىٰ المغرب، ثم يفطرون عنده، حتىٰ إن مكان الطعام ليمتلئ، وبعضهم يبقىٰ واقفًا حتىٰ يقوم الذي قبله، وهذا يطول ذكره عنه - حفظه الله -.

سعيه في رأب الصدع الحاصل بين السلفيين:

وله - حفظه الله تعالىٰ - اهتمام بالغ في رأب الصدع الحاصل بين بعض السلفيين، وذلك بحل مشاكلهم والإصلاح بينهم، وإنك لتتعجب علىٰ صبره لذلك، ولقد حضرت بعض المجالس وهو يعظ أحد الأطرافِ ويلاطفه ويذكره بالله بأن يحافظ علىٰ جمع الكلمة ولا يكون سببًا في تقطيع أواصر الأخوة بين السلفيين، وقد يشد عليه ويريه أنه علىٰ خطإ ويستدعي الطرف الثاني ويكلمه بما كلم به الأول، لا يحابي أحدًا كائنًا من كان، حتىٰ لو استدعىٰ ذلك بالمكالمة الهاتفية

يفعله، كما فعل مع بعض السلفيين بفلسطين، يكلم أحدهم ويطلب منه إحضار الطرف الثاني، فيحاول جاهدًا أن يؤلِّف بينهم، ومع إخواننا السلفيين بمصر، وكذلك إخواننا السلفيين في اليمن من تلامذة شيخنا الوادعي في خلافهم، فإنه يحاول قدر الإمكان أن يؤلِّف بينهم، ويرىٰ الجميع سلفيين، وينصحهم بعدم تحزيب بعضهم بعضًا، وأن الكلَّ علىٰ منهج سلفي، وسمعته يقول لأحدهم: والله لو كان الطرف الآخر أهل بدع أو أصحاب حزبيَّة لصحت بهم. وكل طرف من الأطراف ينصحه بالرفق مع الطرف الآخر، وقد يغضب ويشد علىٰ بعضهم إشفاقًا عليه، وقد حضرت مجلسًا غضب فيه، ما رأيته غضب في مجلس مثلما غضب في ذلك المجلس، وكان إذا انتهىٰ من نصيحته يأخذ المنصوح، ويقول له: اعذرني يا إبني أن شددت عليك من أجل مصلحتك. وينصحه بترك الغلو وبالرفق في الدعوة، وإذا كان عند الآخر خطأ فليكن بالحكمة والمناصحة، وأن الكل أهل سنة، فجزاه الله خيرًا.

مناصحته لمن وجد عنده انحرافًا عن المنهج السلفي:

ولديه اهتمام بمناصحة المخالف وصبر عليه، يصل ذلك إلىٰ سنوات، وقد مكث يناصح بعض من انحرفوا عن منهج أهل السنة فترة تزيد علىٰ سبع سنين، ويستخدم - حفظه الله - جميع الوسائل التي يرىٰ أنها تكون سببًا لإعادة ذلك الشخص إلىٰ جادة الحق، فإنه قد يخبر أقرب الناس له إذا كان يرىٰ في ذلك مصلحة ويطلب منه مناصحته، كما عرفت عنه ذلك بنفسي، وإذا بلغهُ عن أحد من أهل السنة أنه قال قولًا خالف فيه الحق، فإنه يقول للناقل: لا تنشر هذا؛ فلعله بغير قصد، وأعطني المرجع لكلامه وسوف أناصحه ويرجع عما قال إن شاء الله.

كرهه للمدح والإطراء نثرًا كان أم شعرًا:

وعند شيخنا - كان الله له -: كراهية شديدة للمبالغة في المدح وفي الإطراء، ويقول: إنه يضر الممدوح ويصيبه بالغرور. وقد جاءه شخص قبل مدة بقصيدة، فقال له: عندي قصيدة أُريد أن أقرأها عليك. فقال الشيخ: في ماذا؟ قال: سأقرأها؟ فقال له مرة ثانية: في ماذا؟ قال: فيك يا شيخ. فقال له: لا أُريد أن أسمعها. قال الشيخ: فغيرها هذا الرجل لأحدهم - وسماه لي -؛ فكانت من أسباب انحرافه عن المنهج السَّلفي. وسمعته يناصح شاعرًا سلفيًّا بأن ينتبه من الغلو والإطراء.

قلت: وأما إذا كان الشاعر قال حقًّا لا مبالغة ولا إطراء فيه، فإنه لا بأس به، وإن كرهه من قيل فيه؛ فهذا علىٰ سبيل التواضع منه؛ ومن هذا قول بعض الشعراء[1] في شيخنا - حفظه الله - واصفًا نقده لأخطاء سيد قطب:

فمنهاجه في النقد منهاج ناصحٍ ... لينصر هذا الدين في كلِّ معقلِ
أزاح ستارًا عن عوارٍ لسيدٍ ... وضمنه نصحًا أضاء كمشعلِ
ففي كشفه ردٌّ لزيفٍ مسطرٍ ... فلولاه بعد الله ما كان ينجلي
هذا فكم في كتبه قد بَدَت لنا ... مزالق أخطاءٍ تنوء بكَلْكَلِ
فكيف إذا شاهدته في ظِلالِه ... وقد نال من موسىٰ النبيِّ المُبَجَّلِ
فأصبح يرمي بالتعصب شخصه ... ببالغِ عَقْلٍ هابطٍ متقوِّلِ
ففي كتبه طعنٌ وخدشُ صحابةٍ ... كأمثال عثمانَ العظيم التَّبَتُّلِ

---

(١) هو أخونا الشاعر أبو رواحة الموري، نزيل جدة - حفظه الله تعالىٰ -.

كـذلك لم يثبـت صـفات إلهنـا ... علىٰ منهج الأسلاف عند التأملِ

فـذلك ربُّ الكـون لـيس بمـستوٍ ... علىٰ عرشه في نهج كلِّ معطلِ

وقد عَمِي الإخوان عن كلِّ زلةٍ ... يسطرها قطب بسفر مُفَصَّلِ

آثاره العلمية:

ولشيخنا حفظه الله آثار علمية هائلة؛ منها ما يلي:

١- «بين الإمامين: مسلم والدارقطني» وهي رسالة ماجستير قدمها لجامعة الملك عبد العزيز فرع مكة، في عام ١٣٩٧هـ.

٢- تحقيق كتاب: «النكت علىٰ ابن الصلاح» للحافظ ابن حجر، وهي رسالته لدرجة الدكتوراة العالمية من جامعة الملك عبد العزيز فرع مكة.

٣- «أضواء إسلامية علىٰ بعض الأفكار الخاطئة».

٤- «مكانة أهل الحديث ومآثرهم وآثارهم الحميدة في الدين».

٥- تحقيق كتاب: «المدخل إلىٰ الصحيح» للحاكم النيسابوري، مع «التكميل والتوضيح للمدخل إلىٰ الصحيح».

٦- «منهج الأنبياء في الدعوة إلىٰ الله فيه الحكمة والعقل».

٧- «مذكرة الحديث النبوي».

٨- «الرد المفحم علىٰ من اعتدىٰ علىٰ صحيح الإمام مسلم».

٩- «منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح، ودحض شبهات حوله».

١٠- « كشف موقف الغزالي من السنّة وأهلها، ونقد بعض آرائه».

١١- تحقيق كتاب: «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» لشيخ الإسلام ابن تيمية.

١٢- «تقسيم الحديث إلىٰ صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين، رد علىٰ أبي غدَّة ومحمد عوامة».

١٣- «التعصب الذميم وآثاره».

١٤- «صد عدوان الملحدين، وحكم الاستعانة علىٰ قتالهم بغير المسلمين».

١٥- «منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف».

١٦- «أهل الحديث هم الطائفة المنصورة الناجية» حوار مع سلمان العودة.

١٧- «أضواء إسلامية علىٰ عقيدة سيد قطب وفكره».

١٨- «الحد الفاصل بين الحق والباطل» حوار مع الشيخ بكر أبي زيد في عقيدة سيد قطب وفكره.

١٩- «النصيحة هي المسؤولية المشتركة في العمل الدعوي».

٢٠- «العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم».

٢١- «مطاعن سيد قطب في أصحاب رسول الله ﷺ».

٢٢- «المحجة البيضاء في حماية السنة الغراء من زلات أهل الأخطاء وزيغ أهل الأهواء».

٢٣- «جماعة واحدة لا جماعات وصراط واحد لا عشرات» حوار مع الشيخ عبد الرحمن بن عبد الخالق.

٢٤- «النصر العزيز علىٰ الرد الوجيز» حوار مع الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق.

٢٥- «التنكيل بما في توضيح المليباري من الأباطيل».

٢٦- «إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل».

٢٧- «انقضاض الشهب السلفية علىٰ أوكار عدنان الخلفية».

٢٨- «دفع بغي عدنان علىٰ علماء السنة والإيمان».

٢٩- «نقد كتاب الثقافة الإسلامية» وهو كتاب يدرس في عدد من الجامعات في المملكة، وهو من تأليف مجموعة؛ منهم: عبد الرحمن حبنكة، ومحمد الغزالي، ومحمد قطب، وهو منشور علىٰ شكل مذكرة.

٣٠- «مآخذ منهجية علىٰ الشيخ سفر الحوالي».

٣١- «نظرات في كتاب: التصوير الفني في القرآن الكريم» لسيد قطب.

٣٢- «موقف الإسلام من عيسىٰ - عليه الصلاة والسلام - يقتضي من النصارىٰ أن يؤمنوا بمحمد ﷺ، وبما جاء به» مع «نصيحة ودعوة للبابوات إلىٰ الإسلام».

٣٣- «الموقف الصحيح من أهل البدع» وهي التي بين أيدينا.

٣٤- «دحر افتراءات أهل الزيغ والارتياب عن دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ» نقد لحسن المالكي.

٣٥- «حجيّة خبر الآحاد في الاعتقاد والأحكام».

٣٦- «رد كل المنكرات والأهواء والأخطاء منهج شرعي في كل الرسالات، وسار عليه السلف الصالح الأجلاء».

٣٧- «الحقوق والواجبات علىٰ الرجال والنساء في الإسلام».

٣٨- «الذب عن الصحابي الجليل: أبي بكرة، وعن مروياته، وعن أئمة الإسلام والسنة، الذين قبلوا هذه المرويات».

٣٩- «الحث علىٰ المودة والائتلاف، والتحذير من الفرقة والاختلاف».

٤٠- «مجموع ردود الشيخ ربيع بن هادي المدخلي علىٰ أبي الحسن المأربي»،

من إعداد دار الإمام أحمد في مصر، في مجلد كبير، ويحتوي على (١٨) مقالًا في الرد على أبي الحسن المأربي.

٤١- «كشف زيف التصوف، وبيان حقيقته، وحال حملته (حوار مع الدكتور القاري وأنصاره)، وهو جمعٌ لمقالات الشيخ ربيع ضد التصوف والصوفية، طبعت في مكتبة وتسجيلات الإمام مسلم بالكويت.

٤٢- «القول الواضح المبين في المراد بظل الله الذي وعد به المؤمنين العاملين» مع «دفع بهت وكيد الخائنين عن العلامة محمد بن عثيمين».

٤٣- «شرح أصول السنة» للإمام أحمد.

٤٤- «براءةُ الصَّحابة الأخيار من التبرُّك بالأماكن والآثار» وهو كتاب كبير في الرد على كتاب للدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، سماه بـ «الآثار النبوية بالمدينة المنورة، ووجوب المحافظة عليها، وجواز التبرك بها».

٤٥- دراسة أقوال العلماء في حديث: «**أرحم أمتي بأمتي أبو بكر...**» الحديث.

٤٦- شرح حديث: «**الدين النصيحة**».

٤٧- «تذكير النابهين بسير أسلافهم حفاظ الحديث السابقين واللاحقين».

٤٨- «المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح» وهو جمع لجميع ردود الشيخ ربيع علي فالح الحربي وأتباعه من الحدادية.

٤٩- «كشف زيف التشيع» وهو جمع لمقالات الشيخ في الرد على الشيعة.

٥٠- «الانتصار لكتب العزيز الجبار والأصحاب الأخيار ﷺ على أعدائهم الأشرار».

٥١- «شرح عقيدة أصحاب الحديث للصابوني».

وغيرها من المؤلفات والمقالات[١].

ثناء علماء العصر عليه:

الإمام ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال العلامة الإمام عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ في شريط: «الأسئلة السويدية»: «إن الشيخ ربيعًا من علماء السنة»، وقال: هما – يعني: الشيخ ربيعًا والشيخ محمد أمان الجامي – معروفان لدي بالعلم والفضل والعقيدة الصالحة... فأوصي بالاستفادة من كتبهما».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الشيخ ربيع من خيرة أهل السنة والجماعة، ومعروف أنه من أهل السنة، ومعروفة كتاباته ومقالاته» شريط: «ثناء العلماء علىٰ الشيخ ربيع» إصدار تسجيلات منهاج السنة.

وهناك محاضرة للشيخ ربيع في الطائف ٣/ ١/ ١٤١٠ هـ، بعنوان: «التمسك بالمنهج السلفي»، عقب عليه الإمام ابن باز قائلًا: «قد استمعنا جميعًا هذه الكلمات من صاحب الفضيلة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي، في موضوع: التمسك بالكتاب والسنة، والحذر مما يخالفهما، والحذر من أسباب التفرق والاختلاف والتعصب للأهواء، ولقد أحسن وأجاد وأفاد – جزاه الله خيرًا وضاعف مثوبته –...

---

(١) انظر ثبت كتب الشيخ الذي جمعه أخونا الشيخ خالد بن ضحوي الظفيري – جزاه الله خيرًا – وهو في موقع شيخنا ربيع – حفظه الله تعالىٰ –، و«النهج البديع بأسانيد ومرويات الشيخ ربيع» صـ(٧) وما بعدها، جمع وتخريج عبد الله بن محمد بن عامر الأحمدي.

وأن يوفق أخانا صاحب الفضيلة الشيخ ربيعًا لكل خير، وأن يجزيه عن كلمته خيرًا، وصلىٰ الله وسلم علىٰ سيدنا محمد، وعلىٰ آله وأصحابه وأتباعه بإحسان».

العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ:

سُئل العلامة ابن عثيمين: ما هي - كذا - نصيحتكم لمن يمنع أشرطة الشيخ ربيع بن هادي؛ بدعوىٰ أنها تثير الفتنة؟

فأجاب الشيخ قائلًا: «رأينا أن هذا غلط وخطأ عظيم، والشيخ ربيع من علماء السنة، ومن أهل الخير، وعقيدته سليمة ومنهجه قويم، ولكن لما كان يتكلم علىٰ بعض الرموز عند بعض الناس من المتأخرين؛ وصموه بهذه العيوب». اهـ الشريط الأول من الأسئلة المطروحة عبر الهاتف من هولندا، باسم: «كشف اللثام عن مخالفات أحمد سلام».

وفي شريط الأسئلة السويدية، قال العلامة ابن عثيمين: «أما بالنسبة للشيخ ربيع فأنا لا أعلم عنه إلا خيرًا، والرجل صاحب سنة وصاحب حديث».

كانت في عنيزة محاضرة للشيخ ربيع بعنوان: «الاعتصام بالكتاب والسنة»، وسُجِّل علىٰ إثرها شريط بعنوان: «إتحاف الكرام بلقاء العثيمين»، وجاء فيه هذه الكلمة للعلامة ابن عثيمين: «إننا نحمد الله - سبحانه وتعالىٰ - أن يسر لأخينا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي أن يزور هذه المنطقة؛ حتىٰ يعلم من يخفىٰ عليه بعض الأمور أن أخانا - وفقنا الله وإياه - علىٰ جانب السلفية: طريق السلف، ولست أعني بالسلفية أنها حزب قائم يضاد لغيره من المسلمين، لكني أريد بالسلفية أنها علىٰ طريق السلف في منهجه، ولا سيما في تحقيق التوحيد ومنابذة من يضاده، ونحن نعلم جميعًا أن التوحيد هو أصل البعثة التي بعث الله بها رسله

- عليهم الصلاة والسلام -. زيارة أخينا الشيخ ربيع بن هادي إلىٰ هذه المنطقة وبالأخص إلىٰ بلدنا عنيزة، لا شك أنه سيكون له أثر، ويتبين لكثير من الناس ما كان خافيًا بواسطة التهويل والترويج وإطلاق العنان للسان، وما أكثر الذين يندمون علىٰ ما قالوا في العلماء، إذا تبين لهم أنهم علىٰ صواب».

وجاء في الشريط السابق نفسه سؤال حول كتب الشيخ ربيع، فقال ابن عثيمين: «الظاهر أن هذا السؤال لا يحتاج لقولي، وكما سئل الإمام أحمد عن إسحاق بن راهويه - رحمهم الله جميعًا - فقال: مثلي يسأل عن إسحاق!! بل إسحاق يسأل عني، وأنا تكلمت في أول كلامي عن الذي أعلمه عن الشيخ ربيع - وفقه الله -، وما زال ما ذكرته في نفسي حتىٰ الآن، ومجيئه إلىٰ هنا وكلمته التي بلغني عنها ما بلغني لا شك أنه مما يزيد الإنسان محبة له ودعاء له».

وجاء في شريط: «لقاء الشيخ ربيع مع الشيخ ابن عثيمين حول المنهج» إحالة الشيخ ابن عثيمين لمن سأله عن كتب سيد قطب علىٰ الشيخين: «الشيخ عبد الله الدويش رَحِمَهُ ٱللَّهُ والشيخ ربيع المدخلي - حفظه الله -.

العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

جاء في شريطه: «الموازنات بدعة العصر» قوله: «وباختصار أقول: إن حامل راية الجرح والتعديل اليوم في العصر الحاضر وبحق هو أخونا الدكتور ربيع، والذين يردون عليه لا يردون عليه بعلم أبدًا، والعلم معه».

وسُئل الشيخ الألباني فيمن يشكك في الشيخين: ربيع بن هادي المدخلي، ومقبل بن هادي الوادعي، فأجاب قائلًا: «نحن بلا شك نحمد الله عَزَّوَجَلَّ أن سخر لهذه الدعوة الصالحة القائمة علىٰ الكتاب والسنة علىٰ منهج السلف الصالح دعاة

عديدين في مختلف البلاد الإسلامية، يقومون بالفرض الكفائي الذي قل من يقوم به في العالم الإسلامي اليوم، فالحظ علىٰ هذين الشيخين: الشيخ ربيع، والشيخ مقبل، الداعيين إلىٰ الكتاب والسنة، وما كان عليه السلف الصالح، ومحاربة الذين يخالفون هذا المنهج الصحيح - هو كما لا يخفىٰ علىٰ الجميع - إنما يصدر من أحد رجلين: إما جاهل أو صاحب هوىٰ». شريط: «لقاء أبي الحسن المأربي مع الألباني».

وقال الشيخ في نفس الشريط السابق: «فأريد أن أقول: إن الذي رأيته في كتابات الشيخ الدكتور ربيع أنها مفيدة، ولا أذكر أني رأيت له خطأ وخروجًا عن المنهج الذي نحن نلتقي معه ويلتقي معنا فيه».

العلامة صالح اللحيدان:

قال في شريط: «هدي النبي ﷺ في العشر الأواخر من رمضان» تسجيلات الإمام الآجري.

ونص السؤال: سماحة الشيخ، كثر الحديث عندنا في ليبيا وفي دول المغرب العربي حول الشيخ ربيع المدخلي، وهناك من يعتبر رسائل الشيخ بأنها من أفضل الرسائل في هذا العصر والتي لا مجاملة فيها، لكن هناك من يعتبره بأنه من أهل البدع والتكفير، نريد من سماحة الشيخ أن يعلق علىٰ هذا الأمر، جزاكم الله خيرًا.

فأجاب الشيخ قائلًا: «يمكن أن الله كتب للشيخ ربيع منزلة في الجنة عالية ولم يؤد العمل الذي يكفيها، فجعل هؤلاء الناس يقعون فيه؛ ليرفع الله درجته ولتنحط درجاتهم بذلك، والرجل لا شك في سلامة عقيدته وصفائها، والعصمة لا يعصم أحد بعد الأنبياء، لا أحد معصوم بعد الأنبياء، ولكن الرجل في عقيدته الذي أعرف عنه أنه سليم المعتقد، والإنسان إذا أخطأ كما يقول الشاعر:

فمن ذا الذي ترضىٰ سجاياه كلها كفىٰ المرء نبلًا أن تعد معايبه

ثم هؤلاء الشباب الذين يتحدثون عن مثله، هل كانوا في منزلة عالية من التقىٰ والضبط والإتقان والمعرفة؟ ينبغي للإنسان أن يشتغل بنفسه، وما كان أهل العلم يحرصون علىٰ تتبع هفوات العلماء، إذا كان لهم هفوات.

وقد ألف شيخ الإسلام ابن تيمية رسالة هامة سماها «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» يعني: لو أخطأ أي عالم ... كهؤلاء الذين يذهبون يخطئون الحافظ ابن حجر والنووي، ليس أحد من الناس كلامه كله حق سوىٰ محمد ﷺ، فكما قال مالك رضي الله عنه: كلٌّ يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر، يشير إلىٰ قبر النبي ﷺ.

ينبغي علىٰ هؤلاء الشباب في ليبيا أو المغرب أو البلاد هذه أن يتقوا الله في أنفسهم، ويتجنبوا الوقوع في أعراض الناس، وفي أعراض طلبة العلم، وفي أعراض أهل العلم، ثم ينبغي لكل واحد منهم أن ينظر في تعامله مع الناس وتعامله مع عبادة ربه، وليتفقد ما قد يكون عنده من عيوب وسيجد عيوبًا، وليسعىٰ لإصلاح نفسه، فرحم الله امرأ عرف قدر نفسه، والله المستعان. اهـ.

العلامة صالح الفوزان - حفظه الله -:

قال - كما في «الأسئلة السويدية» - في معرض كلامه - عن جماعة من أهل العلم: كذلك من العلماء البارزين الذين لهم قدمٌ في الدعوة - فضيلة الشيخ عبد المحسن العباد، فضيلة الشيخ ربيع بن هادي، فضيلة الشيخ صالح السحيمي، كذلك فضيلة الشيخ محمد أمان الجامي. إن هؤلاء لهم جهود في الدعوة والإخلاص، والرد علىٰ من يريدون الانحراف بالدعوة عن مسارها الصحيح، سواء عن قصد أو عن غير قصد، هؤلاء لهم تجارب، ولهم خبرة، ولهم سبر

للأقوال، ومعرفة الصحيح من السقيم؛ فيجب أن تروج أشرطتهم ودروسهم وأن يُنتفع بها؛ لأن فيها فائدةً كبيرة.

العلامة محمد بن عبد الله السُبَيِّل - كما في «الأسئلة السويدية» -:

سُئل بما يلي: ما هي نصيحتكم لمن يمنع أشرطة المشايخ من أهل السنة المعروفين؛ مثل: الشيخ محمد أمان الجامي رَحِمَهُ اللَّهُ والشيخ ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله - حيث يقول: أشرطة الشيخ ربيع تثير الفتنة؟

فأجاب قائلًا: أعوذ بالله ... لا، شوف هذين الشيخين أشرطتهم من أحسن الأشرطة، هؤلاء يدعون إلىٰ السُّنَّة، وإلىٰ التمسك بالسنة، ولكن ما يتكلم بهؤلاء إلا إنسان صاحب هوىٰ، وأكثر ما يتكلم بهؤلاء أهل الأحزاب، الذين ينتمون إلىٰ حزب من الأحزاب، هم الذين ينكرون هذه الأشياء، أما بالنسبة لهذين الشيخين معروفين بالسنة وعقائدهم السلفية، وهم من أحسن الناس.

العلامة عبد الله بن عبد العزيز العقيل - حفظه الله -:

لقد كنت أنا ومجموعة من طلاب شيخنا - حفظه الله - في مكتبته العامرة، أثناء قراءتنا عليه في «صحيح مسلم» سنة (١٤٢٨هـ)، فجاء العلامة عبد الله بن عقيل وسلم علىٰ شيخنا، وقال له: هات رأسك أُقبله. فقال الشيخ ربيع: أستغفر الله، أستغفر الله، فجلس ابن عقيل - حفظه الله - وبعدما سأل شيخنا عن صحته، قال: يا طلبة العلم، عليكم بالشيخ ربيع، عليكم بهذا العالم، والله إذا ذهب من بين أيديكم لتعضن أصابع الندم.

العلامة مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال في كتاب «فضائح ونصائح» ص (٣٦): أنصح إخواني في الله بقراءة كتب

الشيخ ربيع - حفظه الله - وأن يستفيدوا منها.

وقال في كتاب: «تحفة الأريب» في الجواب عن السؤال رقم (٧٥): وأنصح بقراءة كتاب أخينا في الله ربيع بن هادي: «جماعة واحدة لا جماعات، وصراط واحد لا عشرات» فهو كافٍ وافٍ. اهـ.

وفي الجواب عن السؤال رقم (١٢٣)، قال محفزًا طلاب العلم إلىٰ الرحلة إلىٰ أهل العلم: الذي ننصح به أن يراسلوا أهل العلم، وإن استطاعوا أن يرحلوا إليهم فعلوا؛ مثل: الشيخ الألباني، والشيخ ابن باز، والشيخ عبد المحسن العباد، والشيخ ربيع بن هادي، والشيخ ابن عثيمين، فإن استطاعوا أن يرحلوا إليهم فعلوا، وإن لم يستطيعوا أن يرحلوا إليهم فبواسطة الهاتف والمراسلات. اهـ.

العلامة أحمد بن يحيى النجمي رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال في كتابه: «المورد العذب الزلال» ص (٢٥١) عن المتعصبين لسيد قطب وآرائه المنحرفة: وعظموه كل التعظيم؛ مما جعلهم يتخذون كل ما قاله في كتبه حقًّا وصوابًا، وإن خالف الأدلة وباين منهج السلف، ويتضح ذلك من الثورة الكلامية والإشاعات الإعلامية التي أشاعوها ضد الشيخ ربيع بن هادي المدخلي[1]، حين رد علىٰ سيد قطب في بعض الأخطاء الاعتقادية الفظيعة، وجعلوه متجنيًا عليه وظالمًا له، ولم يحملهم الإنصاف أن يعودوا إلىٰ تلك الأماكن

---

(١) والعجيب أنهم أشاعوا أن الشيخ - حفظه الله - فُصل من الجامعة، مع أنه درس فيها حتىٰ تقاعد، وأشاعوا أنه أُخرج من المدينة، وكذبوا، بل خرج لأمور صحية وانتقل إلىٰ مكة برغبةٍ منه، فهم لا حياء عندهم، نعوذ بالله من البهت.

والأرقام التي أشار ربيع في كتابه إليها؛ كالنيل من نبي الله موسىٰ عليه السلام، والتحامل علىٰ عثمان رضي الله عنه وإسقاط خلافته من بين خلافة الخلفاء الراشدين وجعلها فجوةً، ونيله من باقي الصحابة، وجهله بتوحيد الأُلوهية، وسلوكه مذهب الأشاعرة في تأويل الصفات، وتمييعه لكثير من المسائل العقدية وغير ذلك، والله المستعان. اهـ.

العلامة محمد بن عبد الوهاب البنا رحمه الله:

دعا العلامة البنا شيخنا المدخلي للعشاء، وطلب مني - حفظه الله - أن أصحبه، وعندما وصلنا منزل الشيخ البنا رحمه الله وجدناه عند بابه، وسلمنا عليه، فكان يحاول تقبيل رأس الشيخ ربيع والشيخ ربيع يرفض، فقال البنا: شيخنا. فقال الشيخ ربيع: أنت شيخي، ولست أنا شيخك. وبعد العشاء وعند خروجنا، وكان هناك مجموعة من طلبة العلم، قال البنا: الذي أَدين الله به أن الشيخ ربيعًا مجدد القرن الرابع عشر في الجرح والتعديل. اهـ.

الأسئلة

الحديث الصحيح

س١: أحسن الله إليكم، سائلٌ يقول: أحد طلبة العلم في الحديث يقول: الحديث الصحيح[(١)] يكفي عن الحديث الحسن[(٢)] والضعيف[(٣)]، ولا يجوز للمرء أن يستدل بالأحاديث التي دون الصحيح، فما رأيُكم في هذا الكلام؟

ج: أقول: إن هذا الكلام غير صحيح.

فالحديث إن كان صحيحًا لذاته؛ فهو حجة.

وإن كان حسنًا لذاته؛ فهو حجة؛ وهو صِنْوُ الصحيح في الاحتجاج ووجوب

---

(١) وهو الحديث الذي يتصل سنده بنقل عدل تام الضبط عن مثله إلىٰ منتهاه، من غير شذوذ ولا علة. وانظر: «النزهة» صـ(٨٢)، و«التوشيح الحثيث» صـ(١١) بقلمي.

(٢) الحديث الحسن قسمان:

الأول: الحسن لذاته، وهو: الذي اتصل سنده بنقل عدل خف ضبطه، غير شاذ ولا معل.

الثاني: الحسن لغيره، وهو: الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق راويه أو اتهامه بالكذب، وإنما لسوء حفظه أو انقطاع في سنده أو جهالة في رجاله. وانظر: «النزهة» صـ(٩١ - ٩٢) و«التوشيح الحثيث» صـ(١٥-١٧).

(٣) وهو الحديث الذي فقد شرطًا من شروط القبول. «التوشيح الحثيث» صـ(١٩).

العمل به[١].

وإن كان من شديد الضعف؛ فلا حاجة لنا فيه.

وإن كان من الضعيف الذي يقبل التقوية؛ فهذا مما يعتضد به، إما بشاهد أو متابع، وإما بشواهد أو متابعات؛ لأن الكلام إما أن يكون صِدقًا فيُقبل، وإما أن يكون كذبًا فيُرد، وإن وُجدت قرينة تُلحقه بأحد القسمين أُلحِقَ به وإلا نتوقف فيه[٢].

فإذا كان الراوي من أهل الصدق لكنه ضعيف الحفظ وعنده رواية، هل نردها أو نقبلها؟

الجواب: نتوقف فيها حتىٰ نجد ما يشدها ويعضدها، فإن جاء من طريق أُخرىٰ، ولو كان صاحبها سيئ الحفظ أو من طريق مرسل[٣] دل علىٰ أن هذا الإنسان الصادق - وإن كان ضعيف الحفظ - قد ضبط هذا الحديث؛ فقد جاء

---

(١) قال الحافظ في «النزهة» صـ(٩٢): وهذا القسم من الحسن مشارك للصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه ومشابه له في انقسامه إلىٰ مراتب بعضها فوق بعض.اهـ.

(٢) والتوقف يكون إلىٰ تبيين الحال بالبحث والاستقراء. «اليواقيت والدرر» (١/ ٢٩٧).

وإذا تُوقِّف عن العمل به صار كالمردود، لا لثبوت صفة الرد، بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب القبول، والله أعلم. «النزهة» صـ(٧٣).

(٣) وهو ما أضافه التابعي إلىٰ النبي ﷺ مما سمعه من غيره. «النكت» (٢/ ٣٣).

دليل من هنا ودليل من هنا علىٰ إثبات حكم.

فابتداءً هو ضعيف، فتوقفنا في روايته، ثم وجدنا ما يعضده، فكان هذا العاضد دليلًا علىٰ أن هذا الراوي الصادق - الذي في حفظه شيء - قد ضبط هذا الحديث، فهذا يكون حجة، وينتقل من الضعف إلىٰ القوة؛ من حيز الضعيف إلىٰ حيز الحسن لغيره[١].

وإذا كان حديث ما حسنًا لذاته، فهو مقبول، ونبحث عما يُقَويه، فإذا وجدنا حديثًا آخر صحيحًا أو حسنًا في مستواه؛ زاده تقوية[٢] له، ونعده في سنة رسول الله ﷺ.

وهذا عليه السلف؛ عليه أحمد[٣]، وغيره من الأئمة - رحمهم الله -، ألا تعلم

---

(١) قال ابن الصلاح في «علوم الحديث»، في معرض كلامه عن الحديث الضعيف المنجبر: فمنه ضعف يزيله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئًا من ضعف حفظ راويه، مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر؛ عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك؛ كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر. اهـ.

(٢) فيرتقي من الحسن لذاته إلىٰ الصحيح لغيره؛ لأن للصورة المجموعة قوةً تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح، ومن ثَمَّ تطلق الصحة علىٰ الإسناد الذي يكون حسنًا لذاته لو تفرد إذا تعدد «النزهة» صـ(٩٢).

(٣) هو شيخ الإسلام وسيد المسلمين في عصره، الحافظ الحجة: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الذهلي الشيباني المروزي ثم

أن مالكًا[(١)] رَحِمَهُ اللَّهُ - يحتج بالمراسيل[(٢)]، وكثير من العلماء يحتجون بالمراسيل، فهذا الذي عندنا أقوىٰ من المراسيل.

ثم جاء أحمد والشافعي وغيرهم من أئمة الإسلام، فيحتجون بالمرسل[(٣)]

=

البغدادي، مات سنة (٢٤١هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٤٣٨).

(١) هو الإمام الحافظ فقيه الأُمة شيخ الإسلام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث أبو عبد الله الأصبحي، المدني، الفقيه، إمام دار الهجرة، مات سنة (١٧٩هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (١٩٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٨).

(٢) انظر: «التمهيد» (١/ ٣٠ - ٣٨) و«علوم الحديث» صـ(٥٥).

(٣) قال ابن رجب في «شرح العلل» (١/ ٣١٠): وكان أحمد يقوي مراسيل من أدرك الصحابة وأرسل عنهم، قال أبو طالب: قلت لأحمد: سعيد بن المسيِّب عن عُمَرَ حجةٌ؟ قال: هو عندنا حجة، قد رأىٰ عمر وسمع منه، وإذا لم يقبل سعيد عن عمر فمن يقبل؟!»، وبعد ما ذكر أمثلة، قال: وظاهر كلام أحمد أن المرسل عنده من نوع الضعيف، لكنه يأخذ بالحديث إذا كان فيه ضعف، ما لم يجِئ عن النبي ﷺ أو عن أصحابه خلافه.

انظر: «مناقب الشافعي» (١/ ٣١) للبيهقي، و«المجموع» (١/ ٩٦)، و«شرح صحيح مسلم (١/ ١٣٢) للنووي، و«علوم الحديث» (١/ ٣٨٥) مع التقييد، و«تدريب الراوي» (١/ ٣٠١ - ٣٠٩).

- وهو من قسم الضعيف - إذا جاء ما يعضده، ويحتجون بسيئ الحفظ إذا جاء ما يسنده، ويحتجون برواية المدلس - التي فيها ريبة؛ لأنه يُدلس - إذا جاء ما يُسنده مما يرفع احتمال التدليس من طريق أُخرىٰ - إما عنه وإما عن غيره - فتنتفي بذلك الشبهة والريبة.

فرواية المدلس إذا جاءت بالعنعنة خارج الصحيحين[1]، فإننا نتوقف في قبولها، فإذا جاءت من طريق أُخرىٰ صرح فيها بالتحديث أو السماع انتفت الشبهة تمامًا ووجب علينا قبولها، وكذلك إذا جاء غيره ووجدنا له متابعًا أو شاهدًا انتفت هذه الشبهة، وقبلنا روايته.

ومعنىٰ كلام هذا الطالب - هداه الله - أننا نرد كثيرًا من السنة النبوية!!

فأحمد[2]، والترمذي[3]، والبخاري[4]، والشافعي[5]، وأئمة الإسلام الكبار

---

(١) لأن ما جاء معنعنًا في الصحيحين محمول علىٰ ثبوت السماع من جهة أُخرىٰ. وانظر: «تدريب الراوي» (١/ ٣٦٠) مع «التقريب».

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) هو الإمام الحافظ أبو عيسىٰ محمد بن سورة السُّلمي الترمذي الضرير، مات سنة (٢٧٩هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٦٥٨)، «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٠).

(٤) هو شيخ الإسلام، وإمام الحفاظ: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي، مولاهم البخاري، مات سنة (٢٥٦هـ). «تذكرة الحفاظ»، ترجمة برقم (٥٧٨).

(٥) هو الشافعي، الإمام العلم، حبر الأُمة: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن

يحتجون بالشواهد والمتابعات والعواضد في الأحاديث التي فيها شيءٌ من الضعف، فشبهة الضعف تنتفي بمجيء الحديث من طريق أو طرق أُخرىٰ، فلا يحق لنا أبدًا أن نتوقف والحالة هذه.

فهذا الكلام الذي سمعناه في السؤال غير صحيح، ومُخالف لمنهج السلف أئمة الحديث، مهما توسعتم في الدعاوىٰ فلستم - واللهِ - أنصح لدين الله من أئمة الإسلام.

يا إخوة، هؤلاء كثيرٌ منهم يُشوشون علىٰ القرآن ويُشوشون علىٰ السنة؛ فيقولون: السنة أخبار آحاد، والأحاديث الصحيحة التي تلقتها الأمة بالقبول أخبار آحاد، ما نحتج بها في العقائد، عندما يحتج أهل السنة بالنصوص القرآنية علىٰ إثبات صفات الله يقولون: نصوص القرآن وإن كانت قطعية الثبوت فإنها ظنية الدلالة، والعقائد لا تثبت بالظن.

ومع هذا التعنت والتنطع تجاه نصوص القرآن والسنن الصحيحة الثابتة، إذا جاءت أحاديث باطلة تثبت خرافاتهم احتجوا بها، أحاديث باطلة، أحاديث ضعيفة مهلهلة لا يحتج بها أهل السنة، وهم يحتجون بها في العقائد، إذا جئت إلىٰ باب العقائد وناقشتهم في عقائدهم الفاسدة؛ في تعطيل صفات الله وغيرها قالوا:

= العباس بن عثمان بن شافع، القرشي، المطلبي، الشافعي، المكي، مات سنة (٢٠٤هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٣٥٤)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٧١).

لا، هذه أخبار آحاد! وهم من جهة أخرىٰ يحتجون بالأباطيل علىٰ ضلالاتهم وخُرافاتهم.

وهذه شبهة جديدة نجمت الآن في هذا العصر، وما أكثر الشبهات في هذا العصر.

وكل خير في اتباع من سلف ... وكل شر في ابتداع من خلف

قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾[1].

وإذا جاء أحمد، وأبو حاتم[2]، وأبو زرعة[3]، والجوزجاني[4]، والشافعي،

---

(١) النساء، آية: (١١٥).

(٢) هو أبو حاتم الرازي الإمام الحافظ الكبير: محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، مات سنة (٢٧٧هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٤٧).

(٣) هو أبو زرعة الإمام الحافظ: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي، مولاهم الرازي، مات سنة (٢٦٤هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ١٦٥)، «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٥٧٩).

(٤) هو الجوزجاني الحافظ الإمام: أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي، نزيل دمشق ومحدثها، مات سنة (٢٥٦هـ)، وقيل غير ذلك. «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٥٦٨).

والبخاري، ومسلم[١]، وأبو داود[٢]، والترمذي، والنسائي[٣]، وابن ماجه[٤]، والدارقطني[٥]، وغيرهم من أئمة الإسلام، ويحتجون بهذه الأحاديث التي يردها هؤلاء، أنتبع الأئمة أم نتبع هؤلاء؟!

كونوا يا إخوة علىٰ بصيرة، اثبتوا يا عباد الله، اثبتوا، فإن الشبهات كثيرة، تأتي من هنا ومن هنا ومن هنا، وعلىٰ مر الأيام وعلىٰ مر السنين تتكاثف الشبهات، فاثبتوا علىٰ كتاب الله، وعلىٰ سنة رسول الله ﷺ، وعلىٰ ما كان عليه سلفنا الصالح.

---

(١) هو مسلم بن الحجاج الإمام الحافظ حجة الإسلام: أبو الحسين القشيري النيسابوري، مات سنة (٢٦١هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٦١٣)، «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٥٥٧).

(٢) هو أبو داود الإمام الثبت سيد الحفاظ: سليمان بن الأشعث السجستاني، صاحب السنن، مات سنة (٢٧٥هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٦١٥).

(٣) هو النسائي الحافظ الإمام شيخ الإسلام: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، مات سنة (٣٠٣هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٧١٩).

(٤) هو ابن ماجه الحافظ الكبير المفسر: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني بن ماجه الربعي، مات سنة (٢٧٣هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٦٥٩)، «الوافي بالوفيات» (٥/ ٢٢٠).

(٥) هو الدارقطني، الإمام شيخ الإسلام، حافظ الزمان: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، البغدادي الحافظ الشهير صاحب السنن، مات سنة (٣٧٦هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٩٢٥)، «شذرات الذهب» (٣/ ١١٦).

س٢: ما حكم من أنكر صحة ثبوت «صحيح البخاري»؟

ج: الذي ينكر هذا ينكر القرآن، القرآن نقل إلينا بالتواتر، والأمة كلها نقلته، والبخاري نقلته الأمة كلها بالقبول[١] والإجلال ولله الحمد، فتذهب إلىٰ الأدغال التي يعيش فيها العجم تسألهم عن «صحيح البخاري»، يُسَلمون بأنه للإمام البخاري.

---

(١) وقد ذكر ابن الصلاح في «علوم الحديث» صـ(٢٩): أن الأُمة تلقت الصحيحين بالقبول، سوىٰ أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره. اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية، كما في «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ٤١): وعلىٰ هذا فكثير من متون الصحيحين متواتر اللفظ عند أهل العلم بالحديث، وإن لم يعرف غيرهم أنه متواتر؛ ولهذا كان أكثر متون الصحيحين مما يَعْلَمُ علماءُ الحديثِ علمًا قطعيًا أن النبي ﷺ قاله، تارةً لتواتره عندهم، وتارةً لتلقي الأُمة له بالقبول... اهـ.

وانظر للفائدة المراجع التالية:

«مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ٣٧٣)، «اختصار علوم الحديث» صـ(٢٥)، «محاسن الاصطلاح» صـ(١٠١)، «تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد» صـ(١١٤) للعلائي.

«تدريب الراوي» (١/ ١٣٤)، «قطر الولي» صـ(٢٥) للشوكاني، «الحطة» صـ(١٢٦)، «الباعث الحثيث» صـ(٣٥ - ٣٧).

اذهب إلىٰ المكتبات تجد الألوف المؤلفة من هذا الكتاب نسخت بالأيدي غير مطبوعة، اذهب إلىٰ مكتبات مصر وتركيا والهند وباكستان وأي بلد حتىٰ أوربا وأمريكا، اذهب تجد منها ألوف النسخ من كتاب البخاري.

فـ«صحيح البخاري» حتىٰ اليهود ممكن لا ينكرونه ولا النصارىٰ، يسلمون به، أمر متواتر مشهور بين المسلمين وغير المسلمين، وقُلْ مثل ذلك في «صحيح مسلم»؛ فإنه صنو «صحيح البخاري» في الصحة والتلقي من الأمة بالقبول، فإذا تقول فيهما شخص وشكك في صحتهما فإنما يحارب الإسلام وأهله.

❁ ❁ ❁

س٣: ما المراد بقولهم في كتب العلم: (تلقته الأمة بالقبول)، فما المراد بهذه العبارة؟

ج: المراد بهذه العبارة: أن هذا النص أو هذا الكتاب؛ مثل: «البخاري» و«مسلم»، تلقتهما الأمة برضًا وبطمأنينة وانشراح صدر، وأن الرسول ﷺ قد قال هذه الأحاديث التي نقلها إلينا مثل البخاري ومسلم بالأسانيد الصحيحة من البخاري ومسلم إلىٰ نبي الله ﷺ، وَثِقوا بها واطْمَأنوا بصحتها وسلامتها، فَقَبِلوها، وبنوا عليها عقائدهم وعباداتهم وأحكامهم ومعاملاتهم.

هذا معنىٰ القبول، القبول ضد الرد والرفض، الحديث إذا كان موضوعًا نرده ونرفضه، وإذا كان ضعيفًا ما نقبله، نتوقف فيه إن كان من الطبقة الوسطىٰ التي تقبل التقوية حتىٰ يوجد ما يعضده، ونرده ردًّا إذا كان من فاحش الغلط أو متهم بالكذب أو ما شاكل ذلك، والقبول يقابل ذلك الرد.

فعلىٰ هذا الوجه، نقول: إن تلقي الأمة بالقبول لحديث ما معناه: أنها آمنت به

ودانت به، وأن الرسول ﷺ، قد قاله، وأن هذا النص قد ثبت عنه ﷺ[١].

وهذا يا إخوتاه قائم علىٰ أصل وهو قبول الأخبار ولو كانت آحادًا، إذا جاءتنا عن طريق الثقات عن الثقات إلىٰ رسول الله ﷺ، وهذا منهج أهل السنة والجماعة؛ وهو منهج الصحابة، ومنهج من تبعهم بإحسان، ومنهج أئمة الهدىٰ.

بخلاف أئمة الضلال؛ من المعتزلة والخوارج والروافض وغيرهم؛ فإن منهجهم يختلف في تلقي الأخبار، حتىٰ أحيانًا أخبار متواترة قد يردونها بحجة أنها أخبار آحاد، وأحيانًا يتأولون نصوص القرآن القطعية، فيخالفون رسول الله ﷺ وصحابته الكرام ومن سار علىٰ منهجهم في تلقي مثل أحاديث الصفات وغيرها من العقائد.

يقولون: النص لا بد أن يكون قطعي الثبوت، قطعي الدلالة، فإذا كان قطعي الثبوت قطعي الدلالة تلقيناه بالقبول، وبنينا عليه عقائدنا، وإذا كان قطعي الثبوت ظني الدلالة فإننا لا نأخذ بهذه الدلالة الظنية في عقائدنا، فيتأولون

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية، كما في «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ٤١): وخبر الواحد المتلقىٰ بالقبول يوجب العلم عند جمهور العلماء؛ من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وهو قول أكثر أصحاب الأشعري وابن فورك، فإنه وإن كان في نفسه لا يفيد إلا الظن، لكن لما اقترن به إجماع أهل العلم بالحديث علىٰ تلقيه بالصدق كان بمنزلة إجماع أهل العلم بالفقه علىٰ حكمٍ، مستندين في ذلك إلىٰ ظاهرٍ أو قياسٍ أو خبر واحدٍ، فإن ذلك الحكم يصير قطعيًا عند الجمهور. اهـ.

صفات الله عزوجل؛ من العلو والنزول والمجيء والرضا والغضب وما شاكل ذلك، بهذه الترهات الضالة - والعياذ بالله - التي أملاها الشيطان على أهل الأهواء.

فأهل السنة والجماعة يقبلون أخبار الآحاد وأخبار الصحيحين، فيها الكثير من المتواترات، وفيها أحاديث من الآحاد، هذه الآحاد تلقاها أفذاذ العلماء وأئمتهم بالقبول واطمأنوا إلى أن الرسول ﷺ قد قالها؛ لأنها جاءتهم عن طريق مصادر موثقة، وعن أئمة ثقات فتلقوها، لم يتلقوها تلقي الخرافيين وأهل البدع.

يتلقى الخرافيون البدع والترهات والحكايات والمنامات التي توافق أهواءهم، فيقبلونها ويبنون عليها دينهم.

أهل السنة ليسوا كذلك، اشترطوا لقبول الحديث شروطًا - ولله الحمد - تضمن لهم سلامة العقيدة وسلامة المنهج وسلامة المسئولية أمام الله سبحانه وتعالى، فلا يقبلون الحديث إلا إذا رواه العدول عن العدول عن العدول إلى الرسول ﷺ، رواية عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ.

وعلى هذا الأصل بنوا تلقي الأخبار، ومنها ما هو متواتر فتلقوه بالقبول، ومنها ما جاء من طريق الآحاد الثقات، فهذا أيضًا تلقوه بالقبول وبنوا عليه عقائدهم وعباداتهم ومعاملاتهم.

❁ ❁ ❁

س٤: يقول السائل: بعض طلبة العلم الذين يحضرون عندك ينقلون عنك أنك تقول: «خبر الآحاد الذي لم تحفه القرائن لا يفيد العلم»، وينقل هذا أيضًا عن الشيخ الألباني، فهل هذا صحيح؟

ج: أين سمعتم هذا الكلام؟

هل سمعتم هذا الكلام مني؟

يقرر كثير من علماء الإسلام أن خبر الآحاد الذي تلقته الأمة بالقبول أنه يفيد العلم اليقيني القطعي، ونقل هذا الكلام شيخ الإسلام ابن تيمية[١] عن أهل الحديث قاطبة، وعن جماهير العلماء، وحتىٰ عن رءوس من فرق الضلال؛ من المعتزلة ومن رءوس الأشاعرة أن الخبر إذا كان بهذه المنزلة تلقته الأمة تصديقًا به وعملًا بموجبه - أفاد العلم اليقيني[٢].

قرر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية ونقله رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وتناقله العلماء عنه من بعده[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛

---

(١) هو ابن تيمية الشيخ الإمام العلامة الحافظ الناقد الفقيه المجتهد المفسر البارع شيخ الإسلام علم الزهاد نادرة العصر: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني، مات سنة (٧٢٨هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (١١٧٥).

(٢) انظر ما تقدم نقله عنه تعليقًا علىٰ الجواب عن السؤال الثالث.

(٣) وممن نقل ذلك عنه تلميذه الحافظ ابن كثير، قال في «اختصار علوم الحديث» (١/ ١٢٧ - ١٢٨): «ثم وقفت بعد هذا علىٰ كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية، مضمونه أنه نقل القطع بالحديث الذي تلقته الأُمة بالقبول عن جماعات من الأئمة؛ منهم القاضي عبد الوهاب المالكي، والشيخ أبو حامد الإسفراييني، والقاضي أبو الطيب الطبري، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية، وابن حامد، وأبو يعلىٰ ابنُ الفرَّاء، وأبو الخطاب، وابن الزاغوني، وأمثالهم من الحنابلة، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية، قال: =

نقله عنه الحافظ ابن حجر[١]، ونقله عنه البلقيني[٢]، وردوا به على النووي[٣] الذي يرى أن أخبار الآحاد تفيد الظن حتى أخبار

=

وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم؛ كأبي إسحاق الإسفراييني وابن فورك، قال: وهو مذهب أهل الحديث قاطبةً، ومذهب السلف عامةً». اهـ.

(١) هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الشهاب أبو الفضل الكناني العسقلاني، المعروف بابن حجر، الحافظ الكبير الشهير الإمام المنفرد بمعرفة الحديث وعلله في الأزمنة المتأخرة، مات سنة (٨٥٢هـ). «الضوء اللامع» (٢/ ٣٦)، «البدر الطالع» (١/ ١١٨).

وقد نقل كلام ابن تيمية السابق في كتابه: «النكت» (١/ ٢١٩)، ولم يذكر أن ناقله هو ابن كثير عنه، وإنما قال: حكاه عنه بعض ثقات أصحابه وذكره.

(٢) هو البلقيني الإمام العلامة شيخ الإسلام الحافظ الفقيه البارع ذو الفنون المجتهد: سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير بن صالح بن شهاب بن عبد الخالق الكناني الشافعي، مات سنة (٨٠٥هـ). «إنباء الغمر» (٢/ ٢٤٥)، «الضوء اللامع» (٦/ ٨٥)، «طبقات الحفاظ» صـ(٥٦٩).

ونقله المشار إليه هو في كتابه: «محاسن الاصطلاح» صـ(٣٢).

(٣) هو النووي الإمام الفقيه الحافظ الأوحد القدوة شيخ الإسلام: محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مِرَى الحزامي الحوراني الشافعي، مات سنة (٦٧٦هـ). «العبر» (٥/ ٣١٢)، «طبقات الحفاظ» صـ(٥٣٩).

الصحيحين[١]، فما قبلوا منه هذا الكلام[٢].

---

(١) وكلام الحافظ النووي في «مقدمة شرحه لصحيح مسلم» (١/ ٢٠)، قال في معرض كلامه عن تلقي الأُمة للصحيحين «وتلقي الأُمة بالقبول إنما أفادنا وجوب العمل بما فيهما، وهذا متفق عليه، فإن أخبار الآحاد التي في غيرهما يجب العمل بها إذا صحت أسانيدها ولا تفيد إلا الظن، فكذا الصحيحان» اهـ.

وقد أجاب الحافظ ابن حجر عما قاله النووي بكلام جيد، فقد قال في «النزهة» صـ(٧٥): «فإن قيل: إنما اتفقوا علىٰ وجوب العمل به لا علىٰ صحته؛ منعناه؛ وسند المنع أنهم متفقون علىٰ وجوب العمل بكلِّ ما صح، ولو لم يخرجه الشيخان، فلم يبق للصحيحين في هذا مزية، والإجماع حاصل علىٰ أن لهما مزية فيما يرجع إلىٰ نفس الصحة. اهـ.

(٢) قال ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (١/ ١٢٦): وقد خالف في هذه المسألة الشيخ محيي الدين النووي، وقال: لا يستفاد القطع بالصحة من ذلك... وأنا مع ابن الصلاح فيما عوَّل عليه وأرشد إليه، والله أعلم. اهـ.

وقد نقل ابن القيم، كما في «مختصر الصواعق المرسلة» (ص٤٨٢)، عن شيخه ابن تيمية ما يلي: وظن الذين اعترضوا علىٰ ابن الصلاح من المشايخ الذين لهم علم ودين، وليس لهم بهذا الباب خبرة تامة أن هذا الذي قاله الشيخ أبو عمرو انفرد به عن الجمهور، وعذرهم أنهم يرجعون في هذه المسائل إلىٰ ما يجدونه من كلام ابن الحاجب، وإن ارتفعوا درجةً صعدوا إلىٰ السيف =

=

الآمدي وإلىٰ ابن الخطيب، فإن علا سندهم صعدوا إلىٰ الغزالي والجويني والباقلاني وجميع أهل الحديث علىٰ ما ذكره الشيخ أبو عمرو، والحجة علىٰ قول الجمهور: أن تلقي الأُمة للخبر تصديقًا وعملًا إجماع منهم، والأُمة لا تجتمع علىٰ ضلالة. اهـ.

وممن صرح بإفادة أحاديث الصحيحين العلم الحافظ العلائي في كتابه: «تحقيق المراد» صـ(١١٤)، قال: أحاديث الصحيحين لإجماع الأُمة علىٰ صحتها وتلقيهم إياها بالقبول تفيد العلم النظري، كما يفيد الخبر المحتف بالقرائن، وهذا هو اختيار أبي إسحاق الإسفراييني وإمام الحرمين، وقرره أبو عمرو بن الصلاح، وقد ذكرته بدلائله في مقدمة «نهاية الأحكام». اهـ.

ومنهم السيوطي، فإنه ذكر قول ابن كثير المتقدم ذكره، وهو قوله: وأنا مع ابن الصلاح فيما عوَّل عليه وأرشد إليه.

فقال: وهو الذي أختاره، ولا أعتقد سواه. اهـ.

ومنهم الشوكاني، فإن له كلامًا في كتابه: «قطر الولي علىٰ أحاديث الولي» صـ(١٨ - ١٩)، قال فيه: فقد أجمع أهل هذا الشأن أن أحاديث الصحيحين أو أحدهما كلها من المعلوم صدقه، المتلقىٰ بالقبول، المجمع علىٰ ثبوته، وعند هذه الإجماعات تندفع كل شبهة، ويزول كل تشكيك، وقد دفع أكابر الأئمة من تعرض للكلام علىٰ شيءٍ مما فيهما وردوه أبلغ ردٍّ، وبينوا صحته أكمل بيان...، فكلُّ رواته قد جازوا القنطرة وارتفع عنهم القيل والقال، وصاروا أكبر من أن يتكلم فيهم بكلام، أو يتناولهم طعن طاعن أو توهين موهن. اهـ.

=

=

قال العلامة المحدث الأثري محمد ناصر الدين الألباني في حديثه عن تلقي الأُمة للصحيحين في «حاشية علىٰ النزهة» صـ(٧٤): وقد غفل عن هذا التلقي وأهميته كثير من الناس في العصر الحاضر، الذين كلما أشكل عليهم حديث صحيح الإسناد لجئوا إلىٰ ردِّه؛ بحجة أنه لا يفيد القطع واليقين، فهم لا يقيمون وزنًا لأقوال الأئمة المتخصصين الذين قيدوا قولهم بأن حديث الآحاد يفيد الظن بقيود، منها: إذا كان مختلفًا في قبوله، أما إذا كان متلقىٰ من الأُمة بالقبول لا سيما إذا كان في الصحيحين علىٰ ما بينه المؤلف – يعني: ابن حجر – رَحِمَهُ اللَّهُ فهو يفيد العلم واليقين عندهم؛ ذلك لأن الأمة معصومة عن الخطإ لقوله ﷺ: «**لا تجتمع أُمتي علىٰ ضلالة**»؛ فما ظنت صحته وجب عليها العمل به، فلا بد أن يكون صحيحًا في نفس الأمر، كما قال العلامة أبو عمرو بن الصلاح في مقدمته صـ(٢٩)، وتبعه الحافظ ابن كثير وغيره...» اهـ.

قلت: ومع أن الحافظ النووي قد خولف فيما قال من أن أحاديث الصحيحين تفيد الظن، لكنَّ ثمة فرقًا بينه وبين المعتزلة وَوُرَّاثهم أصحاب المدرسة العقلية الحديثة، وهو أن النووي يرىٰ أنه مع إفادة ذلك الظن إلا أنه عنده يوجب العمل، بينما أُولئك يرونه لا يوجب عملًا؛ لأنه ظني، لا سيما في باب العقائد، فإنك تتعجب عندما تراهم ينتقون ما يعجبهم، ويتركون ما لا يعجبهم، وميزان ذلك عقولهم، بل أهواؤهم، ودليل ذلك أنهم يقبلون الحديث الموضوع ويردون الصحيح، فالحمد لله الذي عافانا مما ابتلاهم به، وهذا الفرق يعرفه طالب هذا العلم، وإنما ذكرته للفائدة، فقد وجدت من يخفىٰ عليه ذلك.

النووي يحب الحديث ويحترمه، وجند نفسه لخدمته، لكنه ما عرف مذهب أهل السنة، وإنما تلقىٰ هذا المذهب من رءوس الأشاعرة فقط، ولم يعلم المذاهب الصحيحة.

وقد حكىٰ ابن حزم[١] وابن القيم[٢] وغيرهما: أن الأمة من الصحابة والتابعين

---

(١) هو ابن حزم الإمام العلامة الحافظ الفقيه المجتهد: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأصل الأُموي اليزيدي القرطبي الظاهري، مات سنة (٤٥٦هـ)، وقيل سنة (٤٥٧). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (١٠١٦).

وكلامه في «إحكام الأحكام» (١/ ١٤٣) ط، دار الكتب العلمية، قال: فقد ثبت يقينًا أن خبر الواحد العدل عن مثله مبلغًا إلىٰ رسول الله حق مقطوع به موجب للعمل والعلم معًا. اهـ.

قال العلامة أحمد شاكر في «الباعث الحثيث» (١/ ١٢٧): والحق الذي ترجحه الأدلة الصحيحة ما ذهب إليه ابن حزم ومن قال بقوله؛ من أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعي، سواء أكان في أحد الصحيحين أم في غيرهما، وهذا العلم اليقيني علم نظري برهاني لا يحصل إلا للعالم المتبحِّر في الحديث، العارف بأحوال الرواة والعلل... ودع عنك تفريق المتكلمين في اصطلاحاتهم بين العلم والظن، فإنما يريدون بهما معنىٰ آخر غير ما نريد... اهـ.

(٢) هو العلامة الكبير المجتهد المطلق المصنف المشهور: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن جرير الزَّرعي الدمشقي شمس الدين ابن قيِّم الجوزية، الحنبلي، مات سنة (٧٥١هـ)، «الدرر الكامنة» (٣/ ٤٠٠)، «بغية الوعاة» (١/ ٦٢)، «البدر الطالع» (١/ ٦٩٥).

ومن بعدهم مجمعون علىٰ تلقي أخبار الرسول - عليه الصلاة والسلام - بالقبول، وأن أخبار الرسول ﷺ الصحيحة الصادقة تفيد العلم.

وما أحد قال في هذه الأَعْصُر بأن أخبار الآحاد تفيد الظن، حتىٰ جاءت المعتزلة بعد المائة الأولىٰ!

جاءوا بهذه الشكوك وهذه البدع وهذه الضلالات يشككون في سنة الرسول - عليه الصلاة والسلام -، وقد أشرنا سابقًا أنهم يقولون: أخبار الآحاد تفيد الظن.

وابن القيم يقرر وغيره أن الخبر إذا ثبت عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل وليس فيه علة فإنه يفيد العلم، وأنا هذه عقيدتي: أن الخبر إذا ثبت عن النبي ﷺ عن طريق العدول الصادقين الأثبات وليس فيه علة ولا شذوذ؛ فإنه عندي يفيد العلم.

وبعض الناس يقيد هذا بما إذا تلقته الأمة بالقبول، لكن أبا الحسن المأربي كما عرفتم - وأظن أن السائل متأثر به والله أعلم - ساق الأدلة لأهل البدع من ثلاثة عشر وجهًا أن أخبار الآحاد تفيد الظن، وشكك في أخبار الصحيحين، ولم ينقل لأهل السنة حجة واحدة، وبتر كلام ابن حزم، حذفه، وحذف من كلام ابن تيمية، ولعب في هذه القضية، وذهب يرجف في اليمن هنا وهنا[1].

من عهد ابن تيمية إلىٰ عصرنا هذا، أهل السنة لا يختلفون في أخبار الآحاد، وليس عندهم قضية ظن ويقين وهذا الكلام الفارغ، حتىٰ أثار أبو الحسن الفتنة

---

(١) انظر المجلد الثالث عشر من «مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ» شيخنا ربيع، فقد تناول فيه أبا الحسن، وناقشه في كثير من المسائل؛ منها: مسألة أخبار الآحاد.

في اليمن، وذهب يسأل الشيخ الألباني[١]، الشيخ الألباني له كتابان، له مؤلفان، أحدهما خاص في حجية أخبار الآحاد وأنها تفيد العلم، ورد على أهل البدع والضلال الذين يقولون تفيد الظن، وتكلم بقوة ونافح عن السنة، وفي كتاب آخر كذلك وفي مناظراته وفي كتابات أخرى... إلخ.

فسأل الشيخ عن هذا السؤال، فأجاب إجابة طبعًا ليس فيها أن أخبار الآحاد تفيد الظن، وإنما له كلام دخل منه أبو الحسن، وذهب ينقل ويثير في اليمن أن الألباني يقول: أخبار الآحاد تفيد الظن، وله أهداف سيئة!

وبعد ذلك لما جئت أنا وأمسكته في أخبار الآحاد، قال: الألباني، ابن باز[٢]، الشنقيطي[٣]، ابن عثيمين[٤]، فلان وفلان يقولون: أخبار الآحاد تفيد الظن!

---

(١) هو العلامة محدِّث الشام أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن نوح نجاتي الألباني، مات سنة (١٤٢٠هـ).

(٢) هو الشيخ العالم الجليل: عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله آل باز، مات سنة (١٤٢٠هـ). «المبتدأ والخبر لعلماء في القرن الرابع عشر» (٣/ ٥).

(٣) هو العلامة الفقيه المفسر الشيخ: محمد الأمين بن محمد بن المختار بن عبد القادر بن محمد بن نوح الجكني، مات سنة (١٣٩٣هـ). «علماء نجد» (٦/ ٣٧١)، «المبتدأ والخبر» (٥/ ٣٤٥).

(٤) هو العلامة الفقيه: أبو عبد الله محمد بن صالح بن محمد بن عثيمين المقبل الوهيبي التميمي، مات سنة (١٤٢١هـ). انظر كتاب: «ابن عثيمين الإمام الزاهد» للزهراني.

يكذب ويلبس ويدجل.

هذه المسألة لا تثار، علينا أن نسلم تسليمًا بكل ما صح عن الرسول - عليه الصلاة والسلام -، ولا نأتي بهذه الإثارات والشبه؛ لا يأتي بها إلا أهل الفتن.

فأخبار الآحاد عندنا - إن شاء الله - ما ثبت منها إلىٰ النبي - عليه الصلاة والسلام - نؤمن به ولا نقول: يفيد الظن، نأخذه علىٰ أنه علم، وأنه وحي من الله أوحاه إلىٰ رسوله - عليه الصلاة والسلام -: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[1].

هذا ما أقوله في الإجابة علىٰ هذا السؤال، وأنا أنصح السائل أن يترك هذه الأسئلة، ويحترم سنة رسول الله ﷺ، ولا يثير مثل هذه الفتن والمشاكل.

❁ ❁ ❁

س٥: نجد هنا بعض المنتمين للعلم ينكر النظر في كتاب: «صحيح البخاري» إلا للعلماء المتمكنين لأسباب يذكرها؛ منها: معرفة الناسخ والمنسوخ، فهل لهذا القول نصيب من الصحة؟ وما الذي توجهون به؟

ج: والله علىٰ سَنَن هذا الاعتراض علىٰ قراءة البخاري الاعتراض علىٰ القرآن؛ لأن هذا أكثر الناس حتىٰ من طلاب العلم لا يعرفون الناسخ والمنسوخ من القرآن، فإذا كان عدم معرفة الناسخ والمنسوخ في الحديث تمنع من قراءة كتب السنة وعلىٰ رأسها البخاري، فكذلك أيضًا هذه العلة تمنع من قراءة القرآن.

هذا كلام فارغ، يقرأ في البخاري، والأصل في الأحاديث أنها محكمة - ولله الحمد -، فكل حديث ينسب إلىٰ الرسول ﷺ وصلك، إذا عندك عالم اسأله عنه،

---

(١) النجم، آية: (٤).

ما عندك؛ الأصل في الحديث العام العموم، والحديث المطلق الأصل فيه الإطلاق، والحديث الذي تخاف أن يكون منسوخًا الأصل فيه الإحكام، حتىٰ يتبين الناسخ، ويتبين المقيد، ويتبين المخصص، لا يكلف الله نفسًا إلا وسعها.

وقد كان الصحابة يَصِل بعضهم الحديث، فيعمل به بمقتضىٰ إطلاقه أو عمومه أو أنه غير منسوخ، وقد يعمل به، والواقع أنه منسوخ، وهو لم يعرفه، ويكون غيره عرف النسخ، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها.

علىٰ كل حال، طالب العلم عليه أن يتحرك، وإذا لم يمكنه أن يعرف الناسخ والمنسوخ فلا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، إذا اجتهد وعمل بالمنسوخ وهو لا يعلم وهذا حسب اجتهاده فلا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، سأل العلماء ما وجد إجابة؛ بحث في الكتب ما وجد إجابة؛ فالأصل فيها الإحكام.

علىٰ كل حال، هذا من التنفير عن السنة، هذا الكلام من التنفير عن سنة الرسول ﷺ بأسلوب مؤدب، فنحن نطلب من شبابنا أن يقرءوا البخاري، وإذا استطاعوا أن يحفظوه بأسانيده، فجزاهم الله خيرًا، وأن يقرءوا «صحيح مسلم» وأبي داود والنسائي وابن ماجه، وإن استطاعوا حفظ هذه الكتب، فإن هذه ثروة عظيمة للإسلام والمسلمين.

❁ ❁ ❁

س٦: نرجو بيان وتوضيح شرط مسلم في «الصحيح»، جزاكم الله خيرًا.

ج: شرط مسلم اتضح من مقدمته؛ حيث قسم الرواة إلىٰ طبقات:

الطبقة الأولىٰ: الثقات المتقنون الحفاظ.

والثانية: أهل الصدق، ولكنهم دون أولئك في الضبط والإتقان، فروىٰ عن

هاتين الطبقتين، واجتنب الرواية عن الطبقات الأخرىٰ من المتروكين والكذابين وغير ذلك، وهو - يرحمه الله - يركز علىٰ الرواية عن الطبقة الأولىٰ، ويروي من حديث الطبقة الثانية ما يرفع به التفرد عن الطبقة الأولىٰ[1].

---

(١) قال في «مقدمة صحيحه» (١/ ٤):

ثم إنا - إن شاء الله - مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه علىٰ شريطة، سوف أذكرها لك:

وهو أنا نعمد إلىٰ جملة ما أُسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فنقسمها إلىٰ ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس علىٰ غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا يستغنىٰ فيه عنترداد حديث فيه زيادة معنىٰ، أو إسناد يقع إلىٰ جنب إسناد لعلة تكون هناك؛ لأن المعنىٰ الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفصل ذلك المعنىٰ من جملة الحديث علىٰ اختصاره إذا أمكن، ولكن تفصيله ربما عسر من جملته فإعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم، فأما ما وجدنا بُدًّا من إعادته بجملته، من غير حاجة منا إليه، فلا نتولىٰ فعله - إن شاء الله تعالىٰ -.

فأما القسم الأول، فإنا نتوخىٰ أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقىٰ من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه علىٰ كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس

=

بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم، علىٰ أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم؛ كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار... فعلىٰ نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم؛ فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغياث بن إبراهيم، وسليمان بن عمرو أبي داود النخعي، وأشباههم ممن اتهم بوضع الحديث وتوليد الأخبار، وكذلك مَن الغالب علىٰ حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضًا عن حديثهم. اهـ.

قال شيخنا حفظه الله في كتابه الماتع «بين الإمامين مسلم والدارقطني» صـ(١٩ - ٢٢):

وحاصل كلام مسلم في هذا المنهج الذي التزمه:

١ - أنه يتحاشىٰ التكرار إلا إذا كان هناك حاجة ماسة إليه فإنه قد يلجأ إليه.

٢ - أنه قد قسم مجموع ما أسند إلىٰ رسول الله ﷺ إلىٰ ثلاثة أقسام، تبعًا لدرجات الرواة ومكانتهم من قبول رواياتهم وردها، وتئول هذه الثلاث إلىٰ أربع.

أ- وقد التزم أنه يبدأ بتخريج روايات الحفاظ المتقنين.

ب- ثم يتبعها بروايات مَنْ ليس موصوفًا بالحفظ والإتقان ممن يشملهم اسم السِّتر والصدق.

ج- د- أما الطبقتان الثالثة والرابعة، وهما المتهمون، ومن الغالب علىٰ حديثه =

=

المنكر فإنه التزم أنه لا يعرج علىٰ حديثهم ولا يتشاغل بتخريجه.

هل التزم مسلم هذا المنهج؟

أما بالنسبة لعدم التكرار إلا عند الحاجة، وأما بالنسبة لعدم التخريج للطبقتين الثالثة والرابعة، فلا نزاع في أن الأمر كما قال ووعد.

وأما بالنسبة للطبقتين الأوليين فهما موضعا خلاف. فذهب الإمامان الحافظان أبو عبد الله الحاكم وصاحبه أبو بكر البيهقي - رحمهما الله - إلىٰ أن الإمام مسلمًا لم يخرِّج في كتابه الصحيح إلا عن الطبقة الأولىٰ، ولم يخرِّج عن الطبقة الثانية[1].

وقال القاضي عياض[2] رحمه الله: وليس الأمر علىٰ ذلك لمن حقق نظره ولم يتقيد بالتقليد، فإنك إذا نظرت إلىٰ تقسيم مسلم في كتابة الحديث إلىٰ ثلاث طبقات من الناس كما قال.

فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ، وأنه إذا انقضىٰ أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحذق والإتقان، مع كونهم من أهل الستر والصدق وتعاطي العلم، ثم أشار إلىٰ حديث من أجمع العلماء أو اتفق الأكثر منهم علىٰ تهمته، ونفىٰ من اتهم بعضهم وصححه بعضهم فلم يذكره هنا، ووجدته ذكر في أبواب كتابه حديث الطبقتين:

الأوليين، وأتىٰ بأسانيد الثانية منها علىٰ طريق الاستشهاد، أو حيث لم يجد في

---

(١) نووي (١/ ٢٣).

(٢) «إكمال المعلم» (١/ ق ٢/ ١ فما بعدها)، انظر «المطبوع» (١/ ٨٦)، نووي (١/ ٢٣ - ٢٤).

=

=

الباب الأول شيئًا، وذكر أقوامًا تكلم فيهم قوم وزكاهم آخرون، وخرج حديثهم ممن ضعف أو اتهم ببدعة، وكذلك فعل البخاري، فعندي أنه أتىٰ بطبقاته الثلاث[١]، في كتابه علىٰ ما ذكر ورتب وبينه في تقسيمه، وطرح الرابعة كما نص عليه.

فالحاكم تأول أنه إنما أراد أن يفرد لكل طبقة كتابًا ويأتي بأحاديثها خاصة مفردة، وليس ذلك مراده، بل إنما أراد بما ظهر من تأليفه وبان من غرضه: أن يجمع ذلك علىٰ الأبواب ويأتي بأحاديث الطبقتين، فيبدأ بالأولىٰ، ثم يأتي بالثانية علىٰ طريق الاستشهاد والإتباع، حتىٰ استوفىٰ جميع الأقسام الثلاثة، ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات الثلاث: الحفاظ، ثم الذين يلونهم، والثالثة، هي التي طرحها[٢]. اهـ.

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ - **بعد نقله لكلام القاضي عياض** -: وهذا الذي اختاره القاضي عياض ظاهر جدًّا - والله أعلم -[٣].

والأمر كما قال القاضي عياض والنووي، والدليل علىٰ ذلك أمران:

---

(١) الثالثة من ضعف أو كان متهمًا ببدعة، وهي مما استقرأه القاضي عياض من عمل مسلم.

(٢) وهو الظاهر من كلام مسلم فإنه نص علىٰ أنه يخرج عن طبقتين فقط، ولا يعرج علىٰ الثالثة والرابعة.

(٣) نووي (١/ ٢٤).

=

.....

=

أولهما: أن مسلمًا عندما ذكر أنه سيخرج عن الطبقة الثانية مثَّل لها بعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، ومن المؤكد أنه قد خرج للأخيرين، وهذا يعطي الدليل أنه قد خرج لهذه الطبقة. راجع: «التقريب» وغيره.

وثانيهما: أن مسلمًا ذكر في المقدمة أن دافعه إلىٰ تأليف كتابه الصحيح إنما هو تلبية طلب وإجابة سؤال. فمن جملة كلامه في هذا الغرض:

أ - قوله: وسألتني أن ألخصها لك في تأليف بلا تكرار يكثر، فإن ذلك زعمت مما يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها والاستنباط منها[1].

ب- وقوله: إلا أن جملة ذلك أن ضبط القليل من هذا الشأن وإتقانه أيسر علىٰ المرء من معالجة الكثير منه[2].

ج- وقوله: وإذا كان الأمر في هذا كما وصفنا، فالقصد منه إلىٰ الصحيح القليل أولىٰ بهم من ازدياد السقيم[3].

فما ادعاه الحاكم ومن تابعه علىٰ رأيه ينافي ما صرح به مسلم في هذه النصوص؛ من الوعد بالتلخيص والقصد إلىٰ القليل من الصحيح، سواء أراد الحاكم أنه يفرد للطبقة الثانية كتابًا مستقلًّا، كما حكىٰ عنه القاضي عياض، أو أراد أن مسلمًا يضيفها إلىٰ كتابه الصحيح، كل ذلك مناف لما صرح به مسلم من القصد إلىٰ الاختصار.

---

(١) م (١/ ٣) وقوله: ألخصها لك؛ يعني: الأحاديث.

(٢) م (١/ ٤).

(٣) م (١/ ٤).

س٧: كيف نحمل قول الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه»، وقد حكىٰ الإجماع علىٰ قبول السند المعنعن مع المعاصرة وإمكان اللقاء، وبعضهم يقول: لا يبعد أن يكون مذهب البخاري هو مذهب مسلم بناء علىٰ الإجماع الذي حكاه الإمام مسلم - رحمهما الله -؟

ج: هناك فرق بين شرط البخاري وشرط مسلم، هذا بالاستقراء[١]، باستقراء عمل البخاري وكتابته في التأريخ؛ تبين لهم أن البخاري يشترط ثبوت السماع[٢] - سماع الراوي عن شيخه -، لا بد أن يكون السماع واللقاء ولو مرة واحدة[٣]، فإذا

---

(١) قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في «شروط الأئمة الستة» في بدايته: اعلم أن البخاري ومسلمًا ومن ذكرنا بعدهم لم يُنقل عن واحدٍ منهم أنه قال: شرطت أن أُخرج في كتابي ما يكون علىٰ الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سَبْرِ كتبهم؛ فيُعلم بذلك شرط كلِّ رجل منهم. اهـ.

(٢) وما دام أن هذا هو شرط البخاري كذلك في «تاريخه»، فهو يرد قول الحافظ ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (١/ ١٦٩): إن البخاري لا يشترطه في أصل الصحة، ولكن التزم ذلك في كتابه الصحيح. اهـ.

ولهذا قال الحافظ في «النكت» (٢/ ٧٦): ادعىٰ بعضهم أن البخاري إنما التزم ذلك في جامعه، لا في أصل الصحة، وأخطأ في هذه الدعوىٰ، بل هذا شرط في أصل الصحة عند البخاري، فقد أكثر من تعليل الأحاديث في تاريخه بمجرد ذلك. اهـ.

وهذا هو ترجيح شيخنا - حفظه الله - فقد سألته فأجابني بجواب الحافظ ابن حجر.

(٣) انظر: «اليواقيت والدرر» (١/ ٣٦٨).

ثبت سماعه كان الأصل في كل ما يرويه عن شيخه السماع، يكفي هذا ما لم يكن مدلسًا.

إذا كان مدلسًا فيستوي فيه البخاري ومسلم وغيرهما من أئمة الحديث[١]، إذا كان مدلسًا وجاء بصيغة تحتمل السماع وعدم السماع؛ مثل: (قال) و(أن) و(عن) وما شاكل ذلك وهو مدلس، فلا نقبل روايته حتىٰ نجد منه تصريحًا بالسماع أو التحديث[٢].

الشاهد: أن المسألة الناس ينفخون فيها - نسأل الله العافية -، مسلم حكىٰ الإجماع حسب اجتهاده علىٰ أنه إذا كان المحدث غير مدلس وعاصر شيخه وأمكن لقاؤه لشيخه، فإن هذا يُكتفىٰ منه بما يرويه عن شيخه بالعنعنة، يكتفىٰ عنه بهذا، والأصل فيه أنه سمع من شيخه وإن لم يثبت لنا بالنص أنه لقي شيخه وسمع منه، لكن عاصره وأمكن لقاؤه وهو غير مدلس، هذه الأمور كما يحكي مسلم كان العلماء يقبلون من هذا شأنه، ولم يشترطوا ثبوت اللقاء فيه[٣].

---

(١) يعني أنهم لا يقبلون من المدلس إلا ما صرح فيه بالسماع أو التحديث، وعلىٰ هذا يحمل أن ما جاء عنهم في الصحيحين بصيغة العنعنة فإنه محمول علىٰ السماع.

(٢) وهذا بالنسبة لما كان خارج الصحيحين، كما تقدم في التعليق السابق.

(٣) ذكر هذا في «مقدمة صحيحه» (١/ ٢٩ - ٣٥)، ومما قاله: أن القول المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديمًا وحديثًا: أن كلَّ رجلٍ ثقة روىٰ عن مثله حديثًا، وجائز ممكن لقاؤه والسماع منه؛ لكونهما جميعًا كانا في عصر واحدٍ، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلامٍ، فالرواية =

وإذا درست للبخاري ولأبي حاتم وأحمد بن حنبل وغيرهم تجدهم ينصون: فلان لم يسمع من فلان، فلان لم يلق فلانًا، فلان لم... إلخ، وهكذا، مما يدل - والله أعلم - علىٰ أنهم يشترطون ثبوت اللقاء، ولكن كما يقول الشيخ الألباني: هذا شرط كمال[1] وليس هو شرط صحة، شرط كمال فيه يكون أكمل وأقوىٰ، إذا

=

ثابتة والحجَّة بها لازمة، إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روىٰ عنه أو لم يسمع منه شيئًا... اهـ.

ثم أورد أحاديث يُدَلِّل بها علىٰ ما ذهب إليه، وقد جمع هذه الأحاديث العلامة عبد الرحمن المعلمي في رسالة وتكلم عليها حديثًا حديثًا؛ ومنها نسخة بـ«مكتبة الحرم المكي» بخط العلامة حماد بن محمد الأنصاري، انتهىٰ من كتابتها في ٢٠/ ٤/ ١٣٨٢ هـ، وطبعت في «دار أطلس للنشر والتوزيع» بعناية محمد الموسىٰ.

(١) ذكر هذا في «الضعيفة» تحت حديث رقم (٦٥٤٦)، وفي «النصيحة» صـ(١٩)، وقد علقت في «مسألة الإسناد المعنعن علىٰ كتاب: «دليل أرباب الفلاح» صـ(٢٢٢ - ٢٢٣)، وللفائدة أذكره هاهنا فأقول:

اختلف العلماء في قبول الإسناد المعنعن إلىٰ أربعة أقوال؛ وهي كالآتي:

الأول: أنه من قبيل المرسل والمنقطع؛ أي: لا يقبل إلا إذا صرح بالسماع.

قال ابن الصلاح: عدَّه بعض الناس من قبيل المرسل والمنقطع، حتىٰ يتبين اتصاله بغيره.

قال النووي: هذا المذهب مردود بإجماع السلف.

=

=

الثاني: قبوله مع اشتراط طول الصحبة بين الراوي وبين شيخه، مع السلامة من وصمة التدليس، وهو قول أبي المظفر السمعاني.

قال ابن رشد عن هذا المذهب: إنه من مذاهب أهل التشديد.

الثالث: قبوله مع اشتراط ثبوت اللقاء بين الراوي وشيخه، وأن يكون الراوي بريئًا من وصمة التدليس.

وهو مذهب الإمام البخاري وشيخه علي بن المديني، بل هو قول جمهور الأئمة.

حتىٰ إن ابن عبد البر نقل الإجماع علىٰ ذلك، فقال: اعلم - وفقك الله - أني تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث، ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم ومن لم يشترطه؛ فوجدتهم أجمعوا علىٰ قبول الإسناد المعنعن لا خلاف بينهم في ذلك، إذا جمع شروطًا ثلاثة وهي:

١- عدالة المحدثين في أحوالهم.

٢- ولقاء بعضهم بعضًا مجالسة ومشاهدة.

٣- وأن يكونوا براء من التدليس.

قال ابن الصلاح: والصحيح والذي عليه العمل: أنه من قبيل الإسناد المتصل، وإلىٰ هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم، وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم فيه وقبلوه.. وهذا بشرط أن يكون الذين أضيفت العنعنة إليهم قد ثبتت ملاقاة بعضهم بعضًا، مع براءتهم من وصمة التدليس.اهـ.

الرابع: قبوله مع اشتراط المعاصرة، وإمكان اللقي مع البراءة من وصمة التدليس،

=

=

إلا أن يكون هناك دلالة بيِّنة أن هذا الراوي لم يلق من روىٰ عنه، أو لم يسمع منه شيئًا، وهذا مذهب الإمام مسلم، وجماعة من أهل العلم.

قال ابن جماعة: الصحيح الذي عليه جماهير العلماء والمحدثين والفقهاء والأصوليين، أنه متصل إذا أمكن لقاؤهما مع براءة من وصمة التدليس.

قال ابن الأمير الصنعاني في معرض نقاشه للحافظ، عندما رجَّحَ مذهبَ البخاري علىٰ مذهب مسلم: وإذا عرفت هذا، فمذهب مسلم لا يخلو عن القوَّة لمن أنصف.

وقد قال أبو محمد بن حزم في كتابه «الإحكام»: «اعلم أن العدل إذا روىٰ عَمَّن أدركه من العدول فهو علىٰ اللقاء والسماع، سواء قال: أخبرنا أو حدثنا أو عن فلان، أو قال فلان، فكل ذلك محمول علىٰ السماع.

قال الصومعي - كان الله له -: والقول الثالث والرابع من هذه الأقوال الأربعة هما المعتبران، ولقائل أن يقول: مذهب الإمام مسلم صواب، ومذهب الإمام البخاري أصوب، مذهب مسلم قوي، ومذهب البخاري أقوىٰ: وقد ذكر الإمام الذهبي في «السِّيَر» مذهب من اشترط العلم باللقاء، فقال: وهو الأصوب الأقوىٰ، وفي «الموقظة» ذكر القولين سيَّان، فكأنه يميل إلىٰ ذلك، والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم.

انظر: «علوم الحديث» (١/ ٤١٦) مع التقييد، «تدريب الراوي» (١/ ١١٣)، مقدمة «التمهيد» (١/ ٤٨)، «السنن الأبين» لابن رشيد (ص ٣٥)، «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٢٨)، «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٧٣)، «الموقظة» (ص ٤٤)، «المنهل الروي» لابن جماعة (ص ٦٤)، «توضيح الأفكار» (١/ ٣٣٤)، «كفاية

=

ثبت لنا سماعه من شيخه، وآخر غير مدلس وروىٰ عن شيخه بالعنعنة وهو معاصر له وأمكن لقاؤه، هذا صحيح وهذا صحيح، لكن شرط البخاري أمكن وأقوىٰ، ولكن مسلمًا لا يشترط فيه وجوب ثبوت اللقاء.

❋ ❋ ❋

=

الحفظة» (١٩٥)، «الدرر البيضانية علىٰ المنظومة البيقونية» (ص ٣٨).

الحديث الحسن[١]

س٨: السؤال يقول: إن الإمام أحمد يحتج بالحديث الضعيف، ويقدمه على القياس، ولكن ما المراد بالحديث الضعيف؟

ج: يقول شيخ الإسلام ابن تيمية، وأظن ابن رجب، وأحمد شاكر، وغيرهم، وبحسب دراستي أنا أيضًا لبعض الأحاديث أن مراده بالحديث الضعيف الذي يحتج به هو الحديث الحسن عند الترمذي[٢] ومن بعده؛ لأن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ

---

(١) تقدم تعريفه في التعليق على جواب السؤال الأول.

(٢) وكلام شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١/ ٢٥١ - ٢٥٢)، قال: ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن، فقد غلط عليه، ولكن كان في عُرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين. صحيح وضعيف. والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به، وإلى ضعيف حسن ... وأول من عُرِفَ أنه قسم الحديث ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف، هو أبو عيسى الترمذي في «جامعه» والحسن عنده: ما تعددت طرقه، ولم يكن في رواته متهم، وليس بشاذ. فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفًا ويحتج به، ولهذا مثَّل أحمد الحديث الضعيف الذي يحتج به بحديث عمرو بن شعيب وحديث إبراهيم الهجري ونحوهما. اهـ.

وأما كلام ابن رجب فهو في «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٤٤)، قال: وكان الإمام

وطبقته ومن قبله، حتىٰ طبقة تلاميذه مثل البخاري يجعلون الحديث قسمين: ضعيف وصحيح، ويدخلون ما يسمىٰ بالحسن عند المتأخرين في الضعيف، والضعف يتفاوت، فمنه ضعف لا ينجبر، ومنه ضعف ينجبر، ومما شمله اسم الضعيف: الحسن عند المتأخرين الذي يحتج به في الحلال والحرام وفي سائر الأحكام.

فإذا قيل: إن الإمام أحمد يقدم الحديث الضعيف علىٰ القياس.

فالمراد: هذا الحديث الذي يرويه؛ مثل: ابن إسحاق[(١)]، ومثل: عمرو بن شعيب[(٢)]، وأمثال هؤلاء، يعني: هؤلاء مختلف فيهم، منهم من يصحح حديثهم، ومنهم من يضعفه، ومنهم من يتوسط فيه، وأحمد أحيانًا يحتج بعمرو بن شعيب

=

أحمد يحتج بالحديث الضعيف الذي لم يرد خلافه، ومراده بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن. اهـ.

وانظر: «أعلام الموقعين» (١/ ٣١)، و«تقسيم الحديث إلىٰ: صحيح، وحسن، وضعيف». لشيخنا - حفظه الله -.

(١) هو محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلس، مات سنة (١٥٠هـ). «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (٥٧٦٢).

قلت: فحديثه حسن إذا صرح بالتحديث وإلا فضعيف.

(٢) هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق، مات سنة (١١٨هـ). «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (٥٠٨٥).

وأحيانًا يرده، وأحيانًا يحتج بابن إسحاق، وأحيانًا يرده، فالشاهد أنه قد يحتج بحديث ضعيف، يعني: حسن عند غيره من أمثال روايات هؤلاء.

هذا الاصطلاح أول من شَهر الحسن الذي يحتج به - الإمام الترمذي، الحسن لذاته، والحسن لغيره، وما يقول فيه حسن صحيح، وغريب صحيح، حسن غريب، حسن صحيح غريب، إلىٰ آخر إطلاقات الترمذي[١]، هذه أول من شهرها هو الإمام الترمذي، ودرج الناس بعده علىٰ هذا، تقسيم الحديث إلىٰ ثلاثة أقسام: صحيح، وضعيف، وحسن، والضعيف يتفاوت.

أما أحمد ومن قبله ومن عاصره، حتىٰ علي بن المديني[٢] فإنهم يطلقون الحسن إطلاقًا لغويًّا[٣]، فتجد البخاري يطلق الحسن علىٰ الحديث المنكر الغريب، وتجده أحيانًا يطلقه علىٰ الصحيح إذا كان غريبًا يدخل فيه الحسن، وأحيانًا يطلقه علىٰ ما نسميه نحن الحسن في اصطلاح المتأخرين، كذلك ابن المديني.

وأنا ضربت أمثلة لهذه الأمور في الكتاب الذي سميته: «تقسيم الحديث إلىٰ

---

(١) انظر لذلك: «النزهة» صـ(٩١ - ٩٥)، و«فتح المغيث» (١/ ١٦٤ - ١٧٠).

(٢) هو علي بن المديني، حافظ عصره، وقدوة أرباب هذا الشأن، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، مولاهم المديني ثم البصري، مات سنة (٢٣٤هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٤٣٦)، «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤١)، «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٣٨).

(٣) انظر: «تقسيم الحديث إلىٰ صحيح وحسن وضعيف» ص (٢٨)، وما بعدها. ط مكتبة الغرباء.

صحيح وحسن وضعيف»، فصلت فيه وضربت الأمثلة، ورددت علىٰ من غالط في هذه القضايا[١] وتحامل علىٰ الإمام أحمد وابن تيمية.

❁ ❁ ❁

س٩: شيخنا، يذكر في هذه القضية كما ذكرتم: أن أول من أشهر الاصطلاح هذا هو الإمام الترمذي، ويقال: إن البخاري سبق الترمذي إلىٰ هذا، لكنه لم يشهره، فكيف هذا؟

ج: أنا ضربت أمثلة كثيرة من إطلاقات البخاري، وأنه يطلقه إطلاقًا لغويًّا لا إطلاقًا اصطلاحيًّا، البخاري والإمام أحمد وعلي بن المديني.

ولعلكم تذكرون أن الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ قال: أما أحمد ومن قبله فلم يظهر لي قصدهم من هذا الإطلاق، وأما أبو حاتم وعلي بن المديني والترمذي ويعقوب بن شيبة فهؤلاء يريدون به المعنىٰ الاصطلاحي.

فهذا نفعنا شيئًا ما، ولكن ليس علىٰ إطلاقه كما قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال: قال ابن المديني هذا في المسند، أنا بينت أن هذا المسند لم تره العيون، وأن علي بن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ جمعه ووضعه في قمطر كما يقول، وذهب إلىٰ اليمن إلىٰ عبد الرزاق ثم عاد إلىٰ وطنه وجاء إلىٰ القمطر يريد المسند فإذا به طينة أكلته الأَرَضة فما استطاع أن يعيده.

فإطلاقات علي بن المديني هي إطلاقات لغوية، وما استفيد منه، والإطلاقات التي أطلقها تلقاها عنه تلاميذه، ومنهم البخاري، فظن الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذه

---

(١) رد فيه علىٰ «أبي غدة، ومحمد عوامة».

مأخوذة من «المسند»، أنا رجعت إلىٰ فهرست ابن حجر «المعجم المفهرس» الذي يذكر فيه الكتب المصنفة التي يرويها بأسانيده من كتب الرجال والمتون والعلل والموضوعات و... إلخ.

فرجعت إلىٰ هذا الكتاب لعلي أجد في مرويات الحافظ «العلل» و«المسند» هذين الكتابين، فلم أجد لهما ذكرًا، ولو كان رواهما عن شيوخه لاعتز بهما وقدمهما علىٰ غيرهما، لاسيما كتاب «العلل» لعلي بن المديني.

فأنا أعتقد أن الحافظ ابن حجر ينقل كلام وأحكام علي بن المديني من كتب تلاميذ علي بن المديني ومن أخذ عنه، ولم ير لا المسند ولا العلل، ولو كان رآهما ورواهما لجعلهما في طليعة المسانيد، وفي طليعة كتب العلل، لكن لا ذكر لهما في معجمه المذكور.

ورجعت إلىٰ «فهرست ابن خير[(١)]»، وأظن أنه أخذ عن أبي طاهر السلفي[(٢)]، أخذ عنه جزءًا من العلل، أجازه في جزء من العلل، هذا الذي أظنه، أما المسند فلا

---

(١) هو الإمام الحافظ شيخ القراء: أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الإشبيلي، مات سنة (٥٧٥هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (١١٠٨)، «فهرس الفهارس» (١/ ٢٨٦) للكتاني.

(٢) هو السِّلَفي الحافظ العلامة شيخ الإسلام: أبو طاهر عماد الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني الجرواءاني، وجرواءان من محال أصبهان، وسلفة لقب لجده أحمد، مات أبو طاهر سنة (٥٧٦هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (١٠٨٢)، «وفيات الأعيان» (١/ ١٥٠).

ذكر له في «فهرست ابن خير»، وبحثت في عدد من الفهارس، فلم أجد ذكرًا لهذا الكتاب.

فكلام الحافظ ابن حجر، وكلام أبي غدة، وعوامة، وما ينسبونه إلىٰ علي بن المديني وإلىٰ... وإلىٰ...، لا دليل عليه، أنا وجدت جزءًا من «العلل»، وبينت أن علي بن المديني يطلق فيه الحسن إطلاقًا لغويًّا، وبينت هذا بالأدلة، أما «المسند» فلم أره، ولم يره مَن قبلي، «العلل» ما وجدنا منها إلا جزءًا، وليس الأمر كما نسب إليه أبو غدة ومحمد عوامة، وبينت ذلك بالأدلة.

يعقوب بن شيبة[1] وجدنا له جزءًا من «مسنده»، مسند عمر[2]، ونسبوا إليه أنه يطلق الحسن إطلاقًا اصطلاحيًّا، ونسبوا ذلك إلىٰ مالك أيضًا، وإلىٰ... وإلىٰ... مَن قبلهم، فبينا أن يعقوب بن شيبة يطلق الحسن إطلاقًا لغويًّا، وشيخه ابن المديني كذلك، والبخاري مِن أقرانه أو دونه في السن قليلًا، كل هؤلاء يطلقون الحسن إطلاقًا لغويًّا، ومَن قبلهم يطلقونه إطلاقًا لغويًّا، وضربنا الأمثلة عن الجميع من

---

(١) هو يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور الحافظ العلامة: أبو يوسف السدوسي البصري، نزيل بغداد، صاحب «المسند الكبير المعلل» ما صُنِّف مسندٌ أحسن منه، ولكنه ما أتمه، مات سنة (٢٦٢هـ). «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٨١)، «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٦٠١).

(٢) وهذا الجزء لخصه أحمد بن أبي بكر الطبراني الكاملي، المتوفىٰ سنة (٨٣٥هـ)، وطبع بـ «دار ابن الجوزي» بتحقيق د. علي بن عبد الله الصياح.

إبراهيم التيمي[١] إلىٰ شعبة[٢] إلىٰ مالك إلىٰ غيرهم إلىٰ أبي حاتم إلىٰ أبي زرعة.

بينا بالأدلة أنهم يطلقون الحسن إطلاقًا لغويًّا لا إطلاقًا اصطلاحيًّا، واقرءوا في هذا الكتاب الذي أشرت إليه ذكرته لكم: «تقسيم الحديث إلىٰ حسن وصحيح وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين».

❁ ❁ ❁

س١٠: هناك من يرد تقسيم الترمذي بحجة أنه اصطلاح حادث ولم يعرفه المتقدمون؟

ج: ما أظن أن هناك من يرد اصطلاح الترمذي، الذي أعرفه أن الحملات علىٰ المتأخرين من بعد القرن الثالث والترمذي قبل هذا، وإذا قال هذا إنسان فهو لا يعرف شيئًا، لكن ما أظن أحدًا يقول هذا[٣].

❁ ❁ ❁

---

(١) هو إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي الكوفي العالم العامل، مات سنة (٩٢هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٦٩)، «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٦٠)، «الوافي بالوفيات» (٦/ ١٦٨).

(٢) هو شعبة بن الحجاج بن الورد، الحجة الحافظ شيخ الإسلام أبو بسطام الأزدي العتكي مولاهم، مات سنة (١٦٠هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (١٨٧)، «الوافي بالوفيات» (١٦/ ١٥٥).

(٣) للفائدة، انظر: «سؤالات للعلامة محمد ناصر الدين الألباني»، صـ(٤) وما بعدها.

س١١: هل تعتضد رواية المستور بالمستور الآخر وترتقي إلىٰ درجة الحسن لغيره، وهل يكون كذلك مجهول العدالة باطنًا وظاهرًا؟

ج: نعم؛ لأن هذا ضعيف خفيف الضعف، وهذا ضعيف خفيف الضعف، كما يقال: ضعيفان يغلبان قويًّا. فيحصل تعاضد بين هذا الضعيف وهذا الضعيف، ويرتقيان معًا إلىٰ درجة القبول، إلىٰ مرتبة الحسن لغيره.

كذلك المرسل، المرسل فيه ضعف، فإذا اعتضد بمرسل آخر أو بمسند تقوىٰ، فإذا كان المرسل يتقوىٰ بالمرسل، فكذلك المستور يتقوىٰ بالمستور.

أما مجهول العدالة باطنًا وظاهرًا فهو أقل درجة منهما[1]، إذا جاء مجهول ومجهول مثله فلا يتقويان، لكن بعض العلماء - وليس كلهم - يقوي رواية المجهول؛

---

(١) لأن المستور مجهول العدالة الباطنة، وهو عدل في الظاهر، وسماه بهذا أبو محمد البغوي، وأما مجهول العدالة الباطنة والظاهرة فهو مجهول الحال.

ومجهول الحال والمستور كلاهما روىٰ عنهما اثنان فصاعدًا ولم يوثقهما معتبر وأما من روىٰ عنه واحد ولم يوثقه معتبر فهو مجهول العين.

ومن أهل العلم من جعل القسمين الأولين واحدًا، وهو الحافظ ابن حجر، فإنه قال في «النزهة» صـ(١٣٥): فإن سُمِّي الراوي وانفرد راوٍ واحدٌ بالرواية عنه فهو مجهول العين، كالمبهم، فلا يقبل حديثه؛ إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه علىٰ الأصح، وكذا من انفرد عنه إذا كان متأهلًا لذلك.

أو إن روىٰ عنه اثنان فصاعدًا ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور...اهـ.

منهم ابن تيمية وابن حجر[1].

❁ ❁ ❁

(١) يعني: أنهما يستشهدان بمجهول الحال، كما أفادني ذلك بنفسه عندما سألته أستثبت منه، أما مجهول العين فقد ذكر الحافظ فيما تقدم نقله عنه أنه كالمبهم لا يقبل حديثه، بيد أن الحافظ ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (١/ ٢٩٣) يرىٰ أنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن. اهـ. وانظر: «علوم الحديث» صـ(١١١ - ١١٢)، و«اختصار علوم الحديث» (١/ ٢٩٢ - ٢٩٤)، و«النزهة» صـ(١٣٥ - ١٣٦)، «فتح المغيث» (٢/ ٢٠٢ - ٢٢٠)، «دليل أرباب الفلاح» صـ(١٦٨ - ١٧٠) بتعليقي، و«تمام المنة» صـ(٢٠).

الحديث الضعيف[١]

س١٢: أحسن الله إليكم، القصة إذا اشتهرت عند أهل السنة وتلقوها علىٰ أنها ثابتة؛ مثل: قصة خالد القسري مع عدم ثبوت الإسناد.

ج: هذه القصة - والله أعلم - ليس فيها كذاب ولا متهم، نعم في بعض رواتها شيء من الضعف، ثم تلقاها العلماء بالقبول ونصروا بها السنة، فمثل هذه تمشىٰ، والحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول ينجبر ويجب العمل به؛ لأن الأمة لا تجتمع علىٰ ضلالة.

ويقول الحافظ ابن حجر: «التلقي بالقبول أقوىٰ من مجرد كثرة الطرق»[٢].

يعني: كثرة الطرق توصل الحديث إلىٰ العزيز إلىٰ المشهور وإلىٰ المتواتر، لكن الحافظ يقول: «التلقي بالقبول أقوىٰ من مجرد كثرة الطرق»، ومن ميزات الصحيحين: التزامهما أولًا بالصحة، وثانيًا: تلقي الأمة لهما بالقبول والحكم لأحاديثهما بالصحة.

❁ ❁ ❁

---

(١) تقدم تعريفه في التعليق علىٰ الجواب عن السؤال الأول.

(٢) قال في «النزهة» صـ(٧٤)، في معرض كلامه عن أحاديث الصحيحين: وتلقىٰ العلماء كتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحدهُ أقوىٰ في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر. اهـ.

س١٣: بالنسبة لبعض الأحاديث تجدها ضعيفة، لكن يقول بعض العلماء: تلقتها الأمة بالقبول، ما حكم هذه الأحاديث يا شيخ؟

ج: تكلمنا علىٰ هذه المسألة من أول الأمر، وأن الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول فإنه يجب العمل به[1]؛ لأن الأمة لا تجتمع علىٰ ضلالة، مثل: الماء الذي تقع فيه النجاسة، هل ينجس أو لا؟ إذا تغير طعمه أو لونه أو ريحه، كثيرًا كان أو قليلًا فهو نجس بإجماع الأمة، وأصله حديث ضعيف لكنه وجب العمل به؛ لأن الأمة أجمعت علىٰ صحة معناه.

❁ ❁ ❁

س١٤: أحسن الله إليكم، بعض العلماء عندما يورد قصة من قصص السلف، ويكون فيها ضعف، فيقول: باب السيَر نتسامح فيه، فما هو الضابط في هذا؟

ج: الضابط في هذا: أن القضايا التاريخية يجب أن يحكم عليها بموازين ومقاييس أهل الحديث، خاصة إذا كانت تتعلق بالصحابة، تتعلق ببعض العلماء، تمس بمكانتهم، فلا بد فيها من التثبت بدراسة الأسانيد، والحكم عليها في ضوء هذه الدراسة.

لكن مثل الأحداث، المعركة الفلانية، المعركة الفلانية، وقع فيها كذا وكذا، وما فيها - يعني - ما تمس الأشخاص، هذه تُمَشىٰ، لكن عند التدقيق وكذا وكذا، إذا سئلت: صحيح أو ليس بصحيح؟ تقول ما تعرفه من الحق، تدرس وتبين.

أما فلان جهمي، فلان معتزلي، تذكر لك قصة عن فلان وهو معروف

---

(١) انظر الجواب عن السؤال الثالث والرابع.

بالسنة، قال: وقع في الاعتزال، وقع في كذا، لا بد من التثبت، يذكر لك صحابيًّا ويقول لك: حصل له كذا وكذا، لا بد من التثبت.

أنا أعرف أن التأريخ نهض به أهل البدع أكثر من أهل السنة، ثم جاء ابن جرير[١] وغيره ينقل عن أبي مخنف[٢]، وفلان وفلان من الروافض ومن هؤلاء الضالين الكذابين؛ فيحتاج الأمر إلىٰ التحري والتثبت.

❁ ❁ ❁

س١٥: هل عدم اشتراط العدالة والضبط يعم رواة التاريخ، وما حكم رواية المستشرقين له - جزاكم الله خيرًا-؟

ج: العدالة والضبط يشترطان في كل نقل، في التاريخ، في السنة، في أحوال الناس، في كل نقل، ولا نقبل أي خبر إلا إذا توفرت شروط العدالة والضبط في

---

(١) هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، الإمام الفرد الحافظ أبو جعفر الطبري، أحد الأعلام وصاحب التصانيف، مات سنة (٣١٠هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٧٢٨)، «وفيات الأعيان» (٤/ ١٩١)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ٢٨٤)، «شذرات الذهب» (٢/ ٢٦٠).

(٢) هو أبو مخنف لوط بن يحيىٰ، أخباري تالف، لا يوثق به، تركه أبو حاتم وغيره، قال الدارقطني: ضعيف. وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال مرة: ليس بشيء. وقال ابن عدي شيعي محترق، صاحب أخبارهم. «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤١٩)، ترجمة برقم (٦٩٩٢).

النقل[١].

أما التاريخ خاصة إذا كان يتناول الصحابة، أو يتناول علماء الإسلام الذين حرم الله دماءهم وأعراضهم وأموالهم، فلا نقبل كل ما هب ودب، ولا نقبل نقول المستشرقين.

لكن إذا حققوا لنا كتابًا، ندرسه وننظر وندقق في معرفة أمانتهم؛ لأنهم أهل دس وخبث، فننظر هل نقلوا من أصول صحيحة؟ هل اعتمدوا علىٰ أصول صحيحة؟ فإذا عرفنا هذا، فنقبل هذا الكتاب لا لأنه من مستشرق، وإنما لأنه كتاب فلان وتوثقنا وتأكدنا أن هذا الكتاب لفلان؛ لأن هذه الأصول موجودة عند غير هذا المستشرق، والحمد لله.

وبعض الناس يقول: الروايات التاريخية لا يطبق عليها منهج المحدثين.

هذا ليس بصحيح، هذا غلط؛ لأن في المؤرخين كذابين، فيهم روافض، ولهم أهداف سيئة، ويلصقون المثالب بأصحاب رسول الله ﷺ وتابعيهم وخيار الناس، فلا نقبل منهم أبدًا إلا بالأسانيد الصحيحة[٢].

---

(١) وللفائدة انظر كتاب: «العدالة والضبط وأثرهما في قبول الأحاديث وردها» تأليف الدكتور جنيد أشرف إقبال أحمد، وهي رسالة علمية تقدم بها لنيل درجة الدكتوراة.

(٢) قال الكافيجي في «مختصر علم التاريخ» صـ(٣٣٦): ينبغي أن يشترط في المؤرخ ما يشترط في راوي الحديث؛ من العقل والضبط والإسلام والعدالة؛ ليكون كلٌّ واحد منهما معتمدًا في أمر الدين وأمينًا فيه، ولتزداد الرغبة في

س١٦: هل هذا القول صحيح: كل حديث ضعيف هو علىٰ ضعفه صحيح المعنىٰ؟

ج: من قائل هذا الكلام أولًا؟

من أين له هذه الكلية؟

ما أعتقد أن أحدًا يقول: كل حديث ضعيف هو علىٰ ضعفه صحيح المعنىٰ، لا أحد يقول بهذه الكلية - والله أعلم - لا يقولها عاقل.

لكن بعض الأحاديث قد تكون ضعيفة لكن معناها صحيح، أما هذه الكلية: كل حديث ضعيف لا بد أن يكون صحيح المعنىٰ، أعوذ بالله، إذن لماذا يتعب أهل الحديث في التمييز بين الصحيح والضعيف، بين الكذابين والضعفاء والثقات... إلخ؟ كم من حديث ضعيف ومعناه باطل، لا يمكن أن يصح بحالٍ من الأحوال.

= تاريخه، وللاحتراز عن المجازفة؛ فيحصل له الأمن من الوقوع في الضلالة والإضلال، ولا بد له من مستند في تاريخه، فإن قلت: فما المستند؟ قلت: هو ما يصح له من أصله أن يروي ما رواه ويقبل منه، فإن لم يحصل له ما فيه مستند، لم يجز له شيء من ذلك شرعًا. اهـ.

وقال السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» صـ(٦٣)، في معرض كلامه عن المعتني بالتاريخ: وأما شرط المعتني به فالعدالة مع الضبط التام الناشئ عنه مزيد الإتقان، والتحري سيما فيما يراه في كلام كثير من جهلة المتعنتين بسير الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام -. اهـ.

س١٧: هل يكون للحديث الضعيف شواهد من القرآن؟.

ج: بعض العلماء يرىٰ هذا، الحديث إذا لم يأتنا من طريق كذاب، ولا من طريق فاحش الغلط، ولا من طريق الفساق، فإن هؤلاء ضعفهم شديد لا يقوي شيئًا من حديث رسول الله ﷺ، ولا يتقوىٰ بشيء، فهذه الأصناف لا يؤخذ منها الحديث ولا كرامة، ولا نتلمس تصديق رواياتهم، لا من القرآن ولا من غيره.

لكن إذا كان الضعيف خفيف الضعف؛ مثل: سيئ الحفظ، ومثل: الذي اختلط بآخِرِه، ومثل: الروايات المرسلة، وروايات المدلسين، وما شاكل ذلك، هذه التي تتقوىٰ بالأحاديث التي في مستواها أو فوقها، وإذا وجد من القرآن ما يشهد لها، فإن بعض العلماء يرىٰ أنها تتقوىٰ بشواهد القرآن[1].

---

(١) نقله الحافظ في «النكت» (١/ ٢٤٣)، عن أبي الحسن بن القطان، قال: وقد صرح أبو الحسن أحد الحفاظ النقاد من أهل المغرب في كتابه: «بيان الوهم والإيهام»، بأن هذا القسم لا يحتج به كله، بل يعمل به في فضائل الأعمال، ويتوقف عن العمل به في الأحكام، إلا إذا كثرت طرقه، أو عضده اتصال عمل، أو موافقة شاهد صحيح، أو ظاهر القرآن.

قال الحافظ: وهذا حسن قوي رايق، ما أظن منصفًا يأباه، والله الموفق. اهـ.

ونقله عن الحافظ تلميذه السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ١٢٦)، وقال مُحَقِّقَا الكتاب: إن المنقول عن ابن القطان هو من النصوص المفقودة من كتاب: «الوهم والإيهام».

قلت: وذُكِرَ للألباني كلام ابن القطان، فقال: جميل جدًّا، وهذا لا بد منه. اهـ.

=

الإرسال

س١٨: ما حكم مراسيل صغار الصحابة؛ مثل: محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وبعض صغار الصحابة الذين كانوا يؤتىٰ بهم إلىٰ النبي ﷺ، فيحنكهم؟

ج: هذه مثل مراسيل كبار التابعين[١]، ولها حكمها[٢]، ولا تلتحق

=

انظر: «الدرر في مسائل المصطلح والأثر» صـ(١٠١، ١٠٢، ١٠٥).

أما شيخنا مقبل الوادعي رحمه الله فلا يرىٰ بذلك، ويقول: نكتفي بما دلت عليه الآية القرآنية. سمعت ذلك منه مرارًا عندما كنت عنده بـ«دار الحديث» بدماج.

(١) **المرسل هو**: أن يقول التابعي سواء أكان كبيرًا أو صغيرًا: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فُعِلَ بحضرته كذا، أو نحو ذلك.

(٢) وهو الضعف، وهو قول جمهور أهل الحديث؛ للجهل بحال المحذوف، قال الإمام مسلم: والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار، ليس بحجة. اهـ.

وقال الإمام الترمذي: الحديث إذا كان مرسلًا فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث، وقد ضعفه غير واحد منهم. اهـ.

انظر: «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ٣٠)، و«علل الترمذي» الملحقة بآخر الجامع (٥/ ٧٥٣)، و«نزهة النظر» صـ(١١٠)، و«شرح شرح النخبة» صـ(٤٠٠) للقاري.

=

بمراسيل الصحابة[1].

❁ ❁ ❁

=

وأما مسألة الاستشهاد بالمرسل، فقد تكلم شيخنا علىٰ ذلك في الجواب عن السؤال العاشر.

(١) لأن مراسيل الصحابة صحيحة؛ ولهذا لم يعدَّه أهل المصطلح في نوع المرسل السالف ذكره، قال ابن الصلاح في «علوم الحديث» صـ(٥٦): ثم إنا لم نعدَّ في أنواع المرسل ونحوه ما يُسمَّىٰ في أُصول الفقه مرسل الصحابي، مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ، ولم يسمعوه منه؛ لأن ذلك في حكم الموصول المسند؛ لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قادحة؛ لأن الصحابة كلهم عدول، والله أعلم. اهـ.

قلت: أما ردُّ بعضهم مراسيل الصحابة بحجة كون الصحابي رضي الله عنه أخذه عن تابعي، فجوابه ما أورده الحافظ: أن الظاهر فيما رووه أنهم سمعوه من النبي ﷺ، أو من صحابي سمعه من النبي ﷺ.

وأما روايتهم عن التابعي فقليلة نادرة، فقد تُتُبِّعَت وجُمِعَتْ لقلتها، قال: وقد سردها شيخنا - يعني: العراقي - رحمه الله في «النكت» فأفاد وأجاد. اهـ.

وانظر: «التقييد والإيضاح» (١/ ٣٩١) وما بعدها، و«النكت» (٢/ ٣٥)، و«فتح المغيث» (١/ ٢٧٠ - ٢٧٥).

التفرد

س١٩: ما هي صورة التفرد؟ وما هي ضوابط قبوله؟ وما معنىٰ قولهم: «هذا إسناد بصري»؟ وما هي الفائدة من معرفة هذا؟

ج: يعني مثلًا: عندنا مجموعة من تلاميذ الزهري[١] يتفقون في رواية حديث عنه، فيأتي أحدهم فيروي حديثًا، تبحث فلا تجد أحدًا من تلاميذ الزهري شارك هذا الإنسان في رواية هذا الحديث، فإن كان ضعيفًا هذا المتفرد، كان الحديث ضعيفًا[٢].

---

(١) هو الزهري أعلم الحفاظ أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري المدني الإمام، مات سنة (١٢٤هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٩٧)، «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٢٦)، «الوافي بالوفيات» (٥/ ٢٤).

(٢) قال ابن الصلاح في «علوم الحديث» صـ(٧٩): إذا انفرد الراوي بشيءٍ نُظِرَ فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفًا لما رواه من هو أولىٰ منه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذًّا مردودًا، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فيُنظر في هذا الراوي المنفرد، فإن كان عدلًا حافظًا موثوقًا بإتقانه وضبطه؛ قُبِلَ ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه.. وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به؛ كان انفراده به خارمًا له مزحزحًا له عن حيِّز الصحيح، ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب =

وإن كان من المتقنين الملازمين للزهري فلا يضر هذا التفرد، بل يوجد كثير من هذا النوع في الصحيحين، حوالي مائتي حديث، وقد جمعها الإمام عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي[١] أو الضياء[٢] أحدهما، هذا لا يضر، هذا المتفرد إذا كان ثقة ثبتًا ضابطًا فلا يضره هذا التفرد، خاصة إذا كان ملازمًا لهذا الشيخ الذي روىٰ عنه.

الشطر الثاني: ما هو الإسناد البصري؟

يعني: الإسناد من أوله أو أغلبه مروي عن أهل البصرة.

الحديث أو أغلبه عند أهل البصرة، لا تجده في الكوفة، أو قد يكون في الإسناد

= متفاوتة بحسب الحال فيه، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الضابط المقبول تفرده؛ استحسنا حديثه ذلك ولم نحطه إلىٰ قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيدًا من ذلك؛ رددنا ما انفرد به.. اهـ.

(١) هو عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور بن رافع بن حسن بن جعفر، الحافظ الإمام محدث الإسلام: تقي الدين أبو محمد المقدسي الجماعيلي، ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي، مات سنة (٦٠٠هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (١١١٢)، «حسن المحاضرة» (١/ ١٦٥).

(٢) نعم، هو للضياء، وهو الإمام العالم الحافظ الحجة محدث الشام شيخ السنة: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدي المقدسي، ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي، مات سنة (٦٤٣هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (١١٢٩)، «النجوم الزاهرة» (٦/ ٣٥٤).

البصري عن البصري إلىٰ آخره، أهل البصرة فلان عن فلان، مثلًا من البخاري، أو من مسلم، أو من عبد الرزاق، أو من ابن أبي شيبة، يعني: رواه كوفي عن كوفي عن كوفي، أو بصري عن بصري عن بصري إلىٰ الصحابة، فهذا يوصف بأنه إسناد بصري، وذاك يوصف بأنه إسناد كوفي.

وهذه من الطرائف عند أهل الحديث ومن اللطائف عندهم، يعني: من الأمور التي ينبغي أن يعرفها علماء الحديث وطلابه، وهذه اللطائف لا دخل لها في صحة الحديث أو ضعفه[1]، كل هذه لطائف كما يقال، وأهل الحديث يعطونها

---

(١) إلا في حالةٍ واحدة كأن يقال: تفرد به «الكوفيون» أو «اليمنيون» عن غيرهم، والمراد به شخص واحد من باب إضافة الواحد إلىٰ القبيلة، فهذا حكمه علىٰ ما تقدم من كلام شيخنا، إن كان ضعيفًا هذا المتفرد فالحديث ضعيف، وإن كان متقنًا فحديثه صحيح؛ ولهذا قال ابن الصلاح في «علوم الحديث» صـ(٧٩): ومثل ما يقال فيه: هذا حديث تفرد به أهل مكة، أو تفرد به أهل الشام، أو أهل الكوفة، أو أهل خراسان عن غيرهم ... وليس في شيءٍ من هذا ما يقتضي الحكم بضعف الحديث، إلا أن يطلق قائل قوله: «تفرد به أهل مكة، أو تفرد به البصريون عن المدنيين» أو نحو ذلك علىٰ ما لم يروه إلا واحد من أهل مكة، أو واحد من البصريين ونحوه، ويضيفه إليهم كما يضاف فعل الواحد من القبيلة إليها مجازًا، فيكون الحكم فيه علىٰ ما سبق في القسم الأوَّل. اهـ.

قلت: وما أشار إليه هو في «الشاذ»، قال عن الراوي المتفرد: فإن كان عدلًا حافظًا موثوقًا بإتقانه وضبطه؛ قُبِلَ ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه... فإن كان المنفرد =

قيمة، كون المحدث يعرف هذا الأمر، هذه من طبيعة كونه محدثًا.

❁ ❁ ❁

س٢٠: ما المقصود بالتفرد عند المحدثين المتقدمين؟

ج: فيه متقدمون ومتأخرون، يعني: يختلف اصطلاحهم، فيه فرد مطلق وفرد نسبي عند المتقدمين والمتأخرين، وهذا الاصطلاح متأخر، يعني: مثل الترمذي وأمثاله، فالفرد المطلق: أن يكون تفرده في أصل الحديث[١]، إما من الصحابي، وإما من التابعي الذي روىٰ هذا الحديث، والفرد النسبي. أن يكون التفرد أثناء الإسناد، يكون الحديث مشهورًا عن فلان، ويتفرد عنه واحد من تلاميذه بلفظ أو زيادة اسم أو شيء من هذا؛ فيسمىٰ فردًا نسبيًّا[٢].

=

به غير بعيد من درجة الضابط المقبول تفرده؛ استحسنا حديثه ذلك، ولم نحطه إلىٰ قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيدًا من ذلك رددنا ما انفرد به... اهـ.

تنبيه: كلام شيخنا - حفظه الله - هو عن كون الإسناد يكون مسلسلًا بالبصريين أو الكوفيين، لا أنهم رووا عن غيرهم، وإنما ذكرت ذلك من باب الفائدة، وربط الفوائد بعضها ببعض مهما جدًّا لطالب العلم.

(١) وهو الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع، ولو تعددت الطرق إليه. «النزهة» صـ(٧٨).

ومثاله حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**»، فإنه لم يروه عن النبي ﷺ غير عمر، ولم يروه عن عمر سوىٰ علقمة بن وقاص.

(٢) وقد قسم الحافظ الفرد النسبي إلىٰ أقسام عدة، تُنظر في «النكت» (٢/ ٧٠٥).

=

التدليس[١]

س٢١: يقول السائل: البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ احتج بحميد الطويل[٢] وأكثر عنه، ولم يحتج بأبي الزبير مع أنه أقل منه تدليسًا؟

ج: من قال بأنه أقل منه تدليسًا؟

=

فائدة: هل هناك فرق بين الغريب والفرد؟

قال الحافظ في «النزهة» صـ(٨١): «فالفرد أكثر ما يطلقونه علىٰ الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه علىٰ الفرد النسبي».

وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما.

وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق، فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي: تفرَّد به فلان أو أغرب به فلان. اهـ.

(١) التدليس هو: أن يروي الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه، موهمًا أنه سمعه منه بصيغة تحتمل اللقي وعدمه؛ كـ«عن» و«قال» و«أنَّ».

انظر: «علوم الحديث» (١/ ٤٤٦) مع التقييد، و«الشذا الفياح» (١/ ٧٧)، و«اختصار علوم الحديث» (١/ ٣٧٢)، و«دليل أرباب الفلاح» صـ(١٢٠) بتعليقي.

(٢) هو حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة، اختُلف في اسم أبيه إلىٰ نحو عشرة أقوال، ثقة مدلس، عابه زائدة لدخوله في شيءٍ من أمر الأُمراء، مات سنة (١٤٢هـ). «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (١٥٥٣).

ثم الذين يدلس عنهم حميد الطويل هما اثنان إما ثابت[١] وإما قتادة[٢] وهما ثقتان، ومن هنا رجحوه على أبي الزبير[٣]، وأبو الزبير من الثقات - إن شاء الله -، ولا نطعن فيما رواه مسلم عنه ولو كان بالعنعنة؛ لأن بعض الناس يقول: أبو الزبير مدلس، وإذا وجدنا له أي إسناد معنعن في مسلم أو غيره، فلا بد أن نحكم عليه بالضعف؛ لأنه مدلس وقد عنعن، إلا رواية الليث عنه[٤].

---

(١) هو ثابت بن أسلم البُناني أبو محمد البصري، ثقة عابد، مات سنة (١٢٣هـ) «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٨١٨).

قال حماد بن سلمة: لم يدع حميد لثابت علمًا إلا وعاه وسمعه منه. اهـ. «تهذيب الكمال» (٧/ ٣٦٠)، «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٥٤٦).

(٢) هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، مات سنة (١١٨) وقيل (١١٧هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (١٠٧)، «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٥٥٥٣).

(٣) هو محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي، مولاهم أبو الزبير المكي، صدوق إلا أنه يدلس، مات سنة (١٢٨هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (١١٣)، «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٦٣٣١).

(٤) **لأن سعيد بن أبي مريم قال:** حدثنا الليث، قال: جئت أبا الزبير فدفع إليَّ كتابين، فانقلبت بهما ثم قلت في نفسي: لو أنني عاودته فسألته: أسمع هذا كله من جابر؟ فسألته، فقال: منهُ ما سمعت، ومنه ما حُدِّثت عنه. فقلت له: أعلم لي علىٰ ما سمعت منه. فأعْلَمَ لي علىٰ هذا الذي عندي. «ميزان =

وهذه النظرية فيها خطأ؛ فإن «صحيح مسلم» له مزايا:

المزية الأولىٰ: أن الأمة تلقته بالقبول، وعلىٰ رأسهم أئمة الجرح والتعديل، وقد انتقدوا أحاديث معروفة أصابوا في نقدهم، وأخطئوا في نفس الوقت، قد يكون الناقد مثل: الدارقطني وأبي مسعود الدمشقي[1] وأبي علي الغساني الجياني[2] وغيرهم، قد يصيب وقد يخطئ، انتقدوا الصحيحين البخاري ومسلمًا.

= الاعتدال» (٤/ ٣٧) ترجمة برقم (٨١٦٩).

قال الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٣/ ٧٩)، عن إخراج الإمام مسلم لأبي الزبير: لكنه لا يخرج إلا ما صرح فيه بالسماع عن جابر، أو كان له فيه متابع من رواية الليث. اهـ.

وقال العلائي في «جامع التحصيل» صـ(١٢٦): وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما قال فيه أبو الزبير: عن جابر. وليست من طريق الليث، وكأن مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ اطلع علىٰ أنها مما رواه الليث عنه، وإن لم يروها من طريقه، والله أعلم. اهـ.

(١) هو أبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي الحافظ، مات سنة (٤٠١هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٩٧٧).

(٢) هو الغساني الحافظ الإمام الثبت محدِّث الأندلس: أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الجياني الأندلسي، مات سنة (٤٩٨هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (١٠٤٩)، «العبر» (٣/ ٣٥١)، «النجوم الزاهرة» (٥/ ١٩٢).

لكن الغالب أن الحق مع الشيخين؛ لأنهما أعلم بالحديث ممن انتقدهم، وأكثر تحريًا والتزامًا.

الشاهد: أن الأحاديث التي لم ينتقدها أحد من أئمة النقد المذكورين، مثل أحاديث أبي الزبير؛ فلا ننتقدها؛ لأن الأمة تلقتها بالقبول، وأئمة النقد لم ينتقدوها - رحمهم الله -.

الميزة الثانية: أن الشيخين التزما الصحة فيما يوردانه في صحيحيهما - رحمهما الله -، وانتقيا هذه الأحاديث الموجودة في صحيحيهما التي ترجع إلىٰ أربعة آلاف تقريبًا، طبعًا مسلم يعدد الطرق، والبخاري يكرر، يعني: بكثرة الأسانيد تصل الأربعة آلاف هذه إلىٰ اثني عشر ألفًا في «صحيح مسلم»، والأربعة آلاف في البخاري تصل إلىٰ سبعة آلاف وشيء، يعني: بالتكرار.

فالتزما الصحة في هذه الأحاديث، وانتقيا من مئات الآلاف من الأحاديث، وصرحا بالتزامهما بالصحة.

مسلم لما كان يكتب في «صحيحه»، وجاء إلىٰ حديث أبي موسىٰ ﷺ، وقد روي من طرق في كيفية صلاة الرسول ﷺ، وفيه: «**وإذا قرأ فأنصتوا**»، قال له أبو بكر ابن أخت أبي النضر: هذا الحديث قد قيل فيه. أو كلامًا نحو هذا، فقال مسلم: هو عندي صحيح، أتريد أحفظ من سليمان - يعني: سليمان التيمي -؟؛ لأن طريق سليمان التيمي عن قتادة هي المنتقدة من بين عدد من الطرق عن قتادة، قال له: أتريد أحفظ من سليمان؟ فقال له أبو بكر: فحديث أبي هريرة: «**وإذا قرأ فأنصتوا**»، فقال: هو عندي صحيح. قال له: لِمَ لَمْ تضعه هَا هُنَا - أي في كتابك الصحيح -؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هَاهُنَا! إنما وضعت هَاهُنَا

ما أجمعوا عليه[١].

هو لا يتحرىٰ الصحيح فقط، فحديث أبي هريرة صحيح، ومع ذلك لم يدخله في كتابه، لماذا؟؛ لأنه يتحرىٰ الأصح، وقد يُخطئ أحيانًا رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد بين مسلم منهجه فيما يُورده في هذا الكتاب.

واعلموا أن الله قد ضمن حفظ هذا الدين، فقال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾[٢]، فما من إنسان يكذب علىٰ رسول الله ﷺ أو يخطئ، لابد أن يُبينَ هذا الخطأ.

ومن هذا المنطلق، منطلق الحفاظ علىٰ سنة رسول الله ﷺ ألف أئمة النقد كتب العلل، وانتقدوا الرواة، وانتقدوا الأحاديث - رضوان الله تعالىٰ عليهم - نصحًا لله - تبارك وتعالىٰ - وحرصًا علىٰ ألا ينسب إلىٰ الله تعالىٰ، ثم إلىٰ رسوله ﷺ إلا ما يثبت، ولم يستثنوا حتىٰ الإمامين الجليلين: البخاري ومسلم - رحمهم الله -.

ولكن هؤلاء المجتهدين النقاد الذين انتقدوا الصحيحين؛ منهم من يصيب ومنهم من يخطئ، فقد يهيئ الله لهم الصواب، وقد لا يتهيأ لهم ذلك.

وقد ناقشهم أئمة الحديث فيما ناقشوا فيه الإمامين، حتىٰ إن الإمام ابن

---

(١) «صحيح مسلم» (١/ ٣٠٤) عقب حديث رقم (٤٠٤).

قلت: قيل: إن مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ يريد بهذا الإجماع إجماع أربعة من الحفاظ؛ وهم أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري، وعثمان بن أبي شيبة، وسعيد بن منصور، وقيل غير هذا. انظر: «النكت» (١/ ١٧٧ - ١٧٨) للزركشي.

(٢) الحجر، آية: (٩).

تيمية[1] رحمه الله تتبع هذه الانتقادات، وقال: لم يصيبوا فيما انتقدوا فيه البخاري إلا

---

(١) قال في «منهاج السنة النبوية» (٧/ ٢١٤ - ٢١٦): ومثل هؤلاء الجهال يظنون أن الأحاديث التي في البخاري ومسلم إنما أُخذت عن البخاري ومسلم، كما يظن مثل ابن الخطيب ونحوه من لا يعرف حقيقة الحال، وأن البخاري ومسلمًا كان الغلط يروج عليهما، أو كانا يتعمدان، الكذب، ولا يعلمون أن قولنا: رواه البخاري ومسلم علامة لنا على (ثبوت) صحته، لا أنه كان صحيحًا بمجرد رواية البخاري ومسلم، بل أحاديث البخاري ومسلم رواها غيرهما من العلماء والمحدِّثين من لا يحصي عدده إلا الله، ولم ينفرد واحد منهما بحديث، بل ما من حديث إلا وقد رواه قبل زمانه وفي زمانه وبعد زمانه طوائف، ولو لم يُخلق البخاري ومسلم لم ينقص من الدين شيء، وكانت تلك الأحاديث موجودة بأسانيد يحصل بها المقصود وفوق المقصود.

وإنما قولنا: رواه البخاري ومسلم، كقولنا: قرأه القرّاء السبعة. والقرآن منقول بالتواتر، لم يختص هؤلاء السبعة بنقل شيء منه، وكذلك التصحيح لم يقلِّد أئمة الحديث فيه البخاري ومسلمًا، بل جمهور ما صححاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحًا متلقىٰ بالقبول، وكذلك في عصرهما، وكذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما، ووافقوهما علىٰ تصحيح ما صححاه، إلا مواضع يسيرة، نحو عشرين حديثًا، غالبها في مسلم، انتقدها عليهما طائفة من الحفَّاظ، وهذه المواضع المنتقدة غالبها في مسلم، وقد انتصر طائفة لهما فيها، وطائفة قررت قول المنتقدة.

=

في أربعة أحاديث، بل الصواب معه.

وأما مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ **قال:** فيه خطأ بعض الكلمات وبعض العبارات، وانتقد أحاديث صلاة الكسوف، وقال: فيها خطأ، بعضهم قال في ركعتين: ست ركوعات. فخالفوا الأحاديث الثابتة، مثل: حديث عائشة وابن عباس وغيرهما في صلاة الكسوف خالفوا، وغلط بعض الرواة وقال: إن الرسول ﷺ ركع فيها

=

والصحيح التفصيل؛ فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب؛ مثل حديث أم حبيبة، وحديث خلق الله البريَّة يوم السبت، وحديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأكثر.

وفيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري، فإنه أبعد الكتابَيْن عن الانتقاد، ولا يكاد يروي لفظًا فيه انتقاد، إلا ويروي اللفظ الآخر الذي يبيِّن أنه منتقد، فما في كتابه لفظ منتقد، إلا وفي كتابه ما يبيّن أنه منتقد.

وفي الجملة من نقد سبعة آلاف درهم، فلم يرج عليه فيها إلا دراهم يسيرة، ومع هذا فهي مغيَّرة ليست مغشوشة محضة، فهذا إمام في صنعته، والكتابان سبعة آلاف حديث وكسر.

والمقصود أن أحاديثهما انتقدها الأئمة الجهابذة قبلهم وبعدهم، ورواها خلائق لا يحصي عددهم إلا الله، فلم ينفردا لا برواية ولا بتصحيح، والله سبحانه وتعالىٰ هو الكفيل بحفظ هذا الدين، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر، آية: ٩].

في ركعتين ست ركوعات، وإنما هي أربع ركوعات في كل ركعة ركوعان، وذكر بعض الأحاديث.

أنا كما تعرفون ناقشت الدارقطني في كتابي: «بين الإمامين» - رحم الله الجميع - وكان الصواب حليفًا لمسلم في معظم انتقادات الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ، وبقيت لي من حوالي مائة حديث ثمانية أحاديث، وأتمنىٰ إلىٰ الآن أن ينشط أحد طلاب العلم الأقوياء أن يدرسها من جديد؛ لأني أنا حرصت في دراستي علىٰ الدفاع عن مسلم، لا بالتعصب وإنما بالأدلة والبراهين[1].

---

(١) وقد ذكر ذلك - حفظه الله - في معرض كلامه عن أسباب اختياره ذلك الموضوع، وهذا في صـ(٨ - ١١) من كتابه: «بين الإمامين: مسلم والدارقطني» ط. دار الإمام أحمد، فقال - حفظه الله تعالىٰ -:

أسباب اختياري لهذا الموضوع:

أولًا: كان من فضل الله عليَّ أن رُزقت حبَّ السُّنَّة وعلومها وحب «صحيح مسلم» بالذات وكان لبعض العلماء الأفاضل - وهو الشيخ: حماد الأنصاري - علم بصلتي بهذا الكتاب وإعجابي به في أثناء استعدادي للالتحاق بقسم الدراسات العليا بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، فأشار علي أن أجعل من دراسة الأحاديث المنتقدة من «صحيح مسلم» دراسة بحث ونظر، ومن الكتابة حولها ومناقشة الدارقطني فيها موضوعًا لنيل شهادة الماجستير من القسم المذكور، فصادف ذلك رغبة قوية في نفسي.

ورأيت أن المجال لا يزال فسيحًا ومتسعًا للبحث والمناقشة والأخذ والرد.

=

=

ثانيًا: ما حازه هذا الكتاب من مكانة مرموقة بين مصادر التراث الإسلامي الخالد، وما ناله من تقدير الأمة الإسلامية، حيث تلقته بالقبول والتسليم، لما له من ميزات وخصائص انفرد بها هذا الكتاب عن سائر الكتب ما عدا «صحيح البخاري»، من تلك الخصائص ما يرجع إلىٰ صحة نصوصه وصفائها، ومنها ما يرجع إلىٰ أسانيده وما فيها من متانة وقوة، ومنها ما يرجع إلىٰ نواح فنية، يعرف قيمتها وأهميتها من يرزق التضلع من السُّنَّة النبوية وعلومها.

ثالثًا: ما يشنه خصوم الإسلام - في هذا العصر - من هجوم عنيف غاشم علىٰ الإسلام، مستهدفين هدم بنيانه وتقويض أركانه بتسديد ضرباتهم الأثيمة، تارة إلىٰ القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وتارة إلىٰ السُّنَّة المطهرة التي هي تفسير وإيضاح لمرامي القرآن وأهدافه، وتقييد لإطلاقه وبيان لمجملاته، وأخرىٰ إلىٰ حملة الشريعة الغراء مبتدئين بصحابة رسول الله ﷺ الأجلاء، لا سيما من وقف نفسه وحياته لنشر مبادئ الإسلام وتعاليم الرسول الرشيدة، وسنته الطاهرة المشرقة، ومنتهين بكل من له جهد وأثر في حمل رسالة الإسلام علىٰ مدىٰ التأريخ الإسلامي.

ولما كان هؤلاء المغرضون المتحاملون علىٰ الإسلام ظلمًا وأتباعهم من أدعياء الإسلام، قد يتخذون تكأة ويستغلون، مثل: انتقاد الدارقطني ونظرائه، جاهلين ما تعنيه هذه الانتقادات، وما تهدف إليه من حماية للإسلام، وصيانة لنصوصه.

إنهم علىٰ الضد مما يتصوره هؤلاء المتهجمون علىٰ الإسلام، والمفترون علىٰ

=

=

حملته ونصوصه.

إنهم يرمون إلىٰ غاية نزيهة كريمة، هي حماية نصوص هذا الدين، والذب عن كيانه والذود عن حياضه، وإبراز نصوصه للناس بيضاء نقية، لا يشوب نقاءها وصفاءها شائبة من خطإ وخلل فضلًا عن الكذب والإفك، سواء في نصوصها أو في أسانيدها وطرقها المؤدية إليها.

فليفهم هؤلاء المغرضون هذه الأهداف السامية، وليوقنوا أنهم بإزاء نصوص الإسلام التي تعهد الله بحفظها.

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يومًا لِيُوهنَهَا فَلَم يَضِرْها وَأَوْهَىٰ قَرْنَهُ الوَعِلُ

بناء علىٰ هذه الأسباب والحوافز وغيرها، وعلىٰ ما لقيته من تشجيع من أساتذة أفاضل وأصدقاء، أحببت أن أسهم بتقديم هذا الجهد المتواضع في الكشف عن حقيقة هذه الاستدراكات، وإلىٰ أي مدىٰ يكون تأثيرها علىٰ هذه الأحاديث المنتقدة، وعلىٰ «صحيح الإمام مسلم»؟ وجعلته موضوع رسالتي لدرجة الماجستير.

وسميته: «بين الإمامين: مسلم والدارقطني».

الغاية من دراسة هذا الموضوع:

وغايتي من دراسة هذه الأحاديث الوصول إلىٰ نتيجة صحيحة - إن شاء الله - في مكانتها ودرجاتها من الصحة وغيرها، علىٰ ضوء المتابعات والشواهد ودراسة قواعد فن الاصطلاح.

والخلاصة فيها: أن بعض النقد يتجه إلىٰ إسناد معين، ويكون للحديث أسانيد أُخَر في نفس «صحيح مسلم» وفي «البخاري» وغيرهما، فهذا النقد مُوَجه للإسناد فقط، لا يُؤثر علىٰ الحديث، بل يبقىٰ الحديث صحيحًا، وقد يكون متواترًا.

وبعض النقد إذا كان ليس للحديث إلا إسناد واحد وانصب عليه النقد، فإنه قد يكون الحديث ضعيفًا، وهذا نادر جدًّا، وأغلب الانتقادات إنما هي موجهة لبعض الأسانيد، وراجعوا خلاصة كتابي: «بين الإمامين»[1].

---

(١) بعد ما انتهىٰ - حفظه الله تعالىٰ - من العمل في الكتاب المذكور، جعل في آخره خاتمة حصر فيها انتقادات وتتبعات الدارقطني للإمام مسلم إلىٰ أقسام وعددها خمسة عشر قسمًا، قال - حفظه الله - مبينًا ذلك: يمكن إرجاع انتقادات الدارقطني وتتبعاته للإمام مسلم إلىٰ الأقسام الآتية:

١ - انتقاد موجه إلىٰ أسانيد معينة، فيبدي لها عللًا، من إرسال أو انقطاع أو ضعف راوٍ أو عدم سماعه أو مخالفته للثقات في أمر ما، ويتبين في ضوء الدراسة والبحث: أنه غير مصيب فيما أبداه من علة، وهذا النوع من الانتقاد لا يكون له تأثير في متون تلك الأسانيد؛ لعدم ثبوت العلل التي أبداها، ويبلغ عدد هذا القسم أربعين حديثًا.

٢ - انتقاد موجه إلىٰ الأسانيد، فيبدي لها عللًا؛ من انقطاع أو عدم سماع... إلخ، ويكون مصيبًا فيما أبداه من علة، لكن تأثيره قاصر علىٰ ذلك الإسناد المعين. والمتن يكون صحيحًا من طريق أو طرق أخرىٰ، وله من المتابعات والشواهد ما يزيده قوة، ويبلغ عدد هذا القسم خمسة وأربعين حديثًا.

=

=

٣ - انتقاد موجه إلىٰ المتن، كأن يدعي في حديث ما أنه لا يصح إلا موقوفًا، ولم يثبت رفعه، أو يدعي أنه من قول أحد التابعين ولا يصح رفعه، أو يدعي أن جملة معينة قد زيدت في متن بسبب وهم أحد الرواة، ويكون مصيبًا في ذلك، ويكون لهذا الانتقاد أثره لثبوت دعواه، ولعدم المتابعات والشواهد لذلك المتن، وهذا القسم قليل جدًّا لا يجاوز ثمانية أحاديث.

٤ - انتقاد موجه إلىٰ المتن، كأن يدعي في حديث ما أنه لا يصح إلا موقوفًا عن صحابي معين، أو مرسلًا من قول فلان، وتبين في ضوء الدراسة أن دعواه لا تثبت، وهذا يكون بالبداهة لا أثر له في ذلك المتن الذي ادعىٰ فيه تلك العلة، ولا يزيد هذا القسم عن حديثين.

ويمكن إرجاع انتقادات الدارقطني إلىٰ الأبواب الآتية من أبواب العلل:

١ - (٢٢) حديثًا مرسلًا.

٢ - (١٨) حديثًا موقوفًا.

٣ - (٢٢) حديثًا أسانيدها مقلوبة.

٤ - (١٠) أحاديث معلة بالانقطاع.

٥ - (٤) أحاديث معلة بالإرسال الخفي.

٦ - (٢) حديثان معلان بالزيادة في متصل الأسانيد.

٧ - (٢) حديثان أعلا بالإدراج.

٨ - (٣) أحاديث أعلت بوصل المنقطع.

٩ - (٢) حديثان أعلا بالاضطراب.

=

كذلك النووي ناقش الدارقطني، وأبو مسعود وإن كان ينتقد مسلمًا، لكنه قد يناقش الدارقطني أحيانًا، الحافظ ابن حجر دافع عما يخص الإمام البخاري، وعن الأحاديث المشتركة بين الشيخين - رحمهم الله جميعًا-.

❁ ❁ ❁

=

١٠ - (٣) أحاديث معلة بما يمكن أن نسميه شذوذًا.

١١ - (٣) أحاديث أعلت بتضعيف.

١٢ - (١) حديث أعل بأنه مقطوع.

١٣ - (١) حديث أعل بالنكارة.

١٤ - (٢) حديثان لا علة لهما أبدًا، بل توهم الدارقطني أن فيهما علة.

١٥ - (١) حديث ألزم مسلمًا بإخراجه، فهو من باب الإلزامات.

انتهىٰ الكتاب بحمد الله، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

زيادة الثقة[١]

(١) هي: أن يتفرد بعض الرواة عن شيخ لهم بزيادة في حديث عن بقية الرواة، وقد عرفها الحافظ ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (١/ ١٩٠)، بقوله: إذا تفرد الراوي بزيادة في الحديث عن بقية الرواة عن شيخ لهم، وهذا الذي يُعَبَّر عنه بزيادة الثقة. اهـ.

قلت: ولا بد في الحكم علىٰ الزيادة من اتحاد مخرج الحديث، بحيث نعرف أن الراوي الذي جاء بها قد زادها من بين أقرانه المشاركين له في الرواية في شيخه، فالزيادة التي يتكلم عنها أهل هذا الفن هي في حديث اتحد مخرجه، ألا ترىٰ إلىٰ قول الحافظ ابن كثير: «إذا تفرد الراوي بزيادة في الحديث عن بقية الرواة عن شيخ لهم»؟ فذكر المخرج وهو «الشيخ».

وقد أوضح هذا العلائي في «نظم الفرائد» صـ(٢٢٣)، بقوله: إنما الكلام في حديث اتحد مخرجه؛ مثل: سفيان، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، ورواه عن سفيان جماعةٌ حفاظ، وانفرد ثقة دونهم في الحفظ والإتقان فيه بزيادة، فإنها لو كانت هذه الزيادة محفوظةً لرواها سفيان كلَّ مرة وسمعها منه الحفاظ الأثبات، فتفرُّد هذا وحده بها وإن كان ثقةً دون من هو أتقن منه وأكثر عددًا - يقتضي ريبة توجب التوقف عن قبولها، وإن لم يُحكَمْ عليه بالغلط والوهم فيها. اهـ.

قلت: وليعلم كذلك أن الزيادة التي يتكلم عنها علماء هذا الفن هي زيادة التابعين =

س٢٢: ما مدىٰ صحة التقسيم الذي ذكره ابن الصلاح[١] في زيادة الثقة، إذا كانت منافية فلا تقبل وإذا كانت غير منافية فهي مقبولة[٢]، وهل هذا يتعارض مع منهج الأئمة المتقدمين الذين كانوا يلجئون إلىٰ القرائن دون هذا التقسيم؟

= ومن بعدهم، أما زيادة يزيدها صحابي علىٰ غيره من الصحابة فلا يختلفون في قبولها؛ ولهذا قال العلائي في «نظم الفرائد» صـ(٢٢٢): فإن الزيادة متىٰ كانت من حديث صحابي غير الصحابي الذي رواه بدونها، فلا خلاف في قبولها. اهـ.

قال الحافظ في «النكت» (٢/ ١٦٨): إن الذي يبحث فيه أهل الحديث في هذه المسألة إنما هو في زيادة بعض الرواة من التابعين فمن بعدهم، أما الزيادة من بعض الصحابة علىٰ صحابي آخر إذا صح السند إليه، فلا يختلفون في قبولها. اهـ.

(١) هو الإمام الحافظ المفتي شيخ الإسلام: تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسىٰ، الكردي الشهرزوري الشافعي. «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (١١٤١). «النجوم الزاهرة» (٦/ ٣٥٤).

(٢) قال في «علوم الحديث»: وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلىٰ ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يقع مخالفًا منافيًا لما رواه سائر الثقات، فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع الشاذ.

الثاني: أن تكون فيه منافاة ومخالفة أصلًا لما رواه غيره...

الثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين، مثل: زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روىٰ ذلك الحديث. اهـ.

ج: هذا كلام المليباري[١]، عنده ما ننظر إلىٰ الإسناد، ننظر إلىٰ القرائن فقط، وهو لا يعرف القرائن.

ما قرره ابن الصلاح أيده فيه ابن حجر[٢] وغيره[٣]، وأصوله موجودة عند السلف، فزيادة الثقة إن كانت مخالفة لأصلها - أي: المزيد عليه - مخالفة لا يمكن التوفيق بينهما، حينئذٍ نرجع إلىٰ الأدلة، إن كانت منافية رجعنا إلىٰ الأدلة، وإن كانت غير منافية فالأصل فيها القبول؛ لأن هذه الزيادة بمنزلة متن مستقل يأتي به إمام من الأئمة، يرويه محدث ثقة، عن محدث ثقة، عن ثقة إلىٰ أن يصل إلىٰ النبي ﷺ، فهذا حديث صحيح ولو كان من الغرائب والأفراد.

ويوجد من هذا الشكل حوالي مائتي حديث في الصحيحين، سماها الأئمة «غرائب الصحيحين»، وهي من الأحاديث الصحيحة التي تلقتها الأمة بالقبول، فحكم الزيادة إذا كانت غير منافية - القبول، نقبلها كما نقبل النصوص المستقلة التي جاءتنا عن طريق الأفراد، والتي تفرد بها حافظ، عن حافظ، حافظ ثقة، عن

---

(١) هو حمزة عبد الله المليباري، ولشيخنا عليه ردود علمية متينة. انظر في المجلد الثامن ضمن موسوعة مؤلفات شيخنا المسماة: «مجموع كتب ورسائل وفتاوىٰ فضيلة الشيخ العلامة ربيع بن هادي عمير المدخلي».

(٢) انظر: «النزهة» صـ(٩٥ - ٩٦)، و«النكت» (٢/ ١٦٤) وما بعدها.

(٣) انظر: «المنهل الروي» صـ(٦٥) لابن جماعة، و«الخلاصة» صـ(٥٧) للطيبي، و«الموقظة» صـ(٥٢)، و«تنقيح الأنظار» صـ(٣٧) و صـ(٥٩) لابن الوزير، و«توضيح الأفكار» (٢/ ٢٤) للصنعاني.

حافظ ثقة.

وإذا جاءت منافية أو نرىٰ ظاهرهما التعارض فنحاول الجمع بينهما، كما إذا تعارض نصان صحيحان، فإننا في الخطوة الأولىٰ نحاول أن نوفق ونجمع بين هذين النصين اللذين ظاهرهما التعارض.

كذلك نفعل في زيادة الثقة، نحاول أن نجمع بينها وبين ما يظهر أنه معارض لها، فإن أمكن الجمع بدون تعسف فالحمد لله، وإذا ما أمكن فحينئذٍ نرجع إلىٰ الترجيح، كما نفعل مع الأحاديث والنصوص المستقلة تمامًا.

فإن ترجحت الزيادة قلنا بها، وإن ترجح عدم الزيادة ضعفنا هذه الزيادة.

السائل: طيب يا شيخ، لو كان لأحد هؤلاء الرواة طلبة كثيرون، ولم يرو عنه هذه الزيادة إلا واحد؟

الشيخ: إذا كان هذا ليس من الملازمين له، وليس من المهتمين بحديثه والمرافقين والملازمين له، فهذا قد يكون حديثه منكرًا، كما قرر ذلك الإمام مسلم.

مثلًا نأتي إلىٰ مثل الزهري وهو حديثه محفوظ، وله طلاب كثيرون يعتنون بحديثه، ويأتي إنسان غريب ويتفرد بزيادة، فهذه زيادة منكرة، وإن كان من كبار أصحاب الزهري وتفرد بها فهذه تقبل منه[1].

---

(١) قال الإمام مسلم في «**مقدمة صحيحه**» (١/ ٧): وعلامة المنكر في حديث المحدِّث، إذا ما عُرِضت روايته للحديث علىٰ رواية غيره من أهل الحفظ والرِّضا، خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك؛ كان مهجور الحديث غَيْرَ مَقْبُولِهِ ولا مُسْتَعْمَلِهِ...؛ لأن حكم

العِلة[(١)]

س٢٣: ما معنىٰ العلة غير القادحة، مع التمثيل لذلك؟

ج: هذا الاختلاف؛ لأن أهل الحديث يسمون مجرد الاختلاف علة، لكن

=

أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدِّث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك علىٰ الموافقة لهم إذا وُجِدَ كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئًا ليس عند أصحابه قُبِلَت زيادته.

فأما من تراه يَعْمِدُ لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيْرِه أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشتَرَك قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما علىٰ الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما أو عن أحدهما العَدَدَ من الحديث، مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس، والله أعلم. اهـ.

(١) **العلة لغة**: المرض.

واصطلاحًا هي: أسباب غامضة خفية تقدح في صحة الحديث وظاهره السلامة منها.

انظر: «علوم الحديث» (١/ ٥٠٢) مع التقييد، و«فتح المغيث» (١/ ٢٣٦)، و«التوشيح الحثيث» ص(٦٧).

يفرقون بين مجرد الاختلاف هذا الذي يطلقون عليه اسم العلة، وبين العلة القادحة، فالعلة القادحة هي التي تنشأ عن أوهام بعض الرواة، من رفع الموقوف، أو وقف المرفوع، أو علة من العلل الخفية التي لا يعرفها إلا النقاد وفحول المحدثين، وتخفىٰ علىٰ غيرهم، وهي التي يكون الإسناد ظاهره الصحة وفيه علة خفية لا يدركها إلا هؤلاء[1].

---

(١) ولهذا قال أبو عبد الله الحاكم في «معرفة علوم الحديث» صـ(١٤٠): وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفىٰ عليهم علمه، فيصير الحديث معلولًا، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير. اهـ.

قال الحافظ في «النكت» (٢/ ١٨٦) معلقًا علىٰ كلام الحاكم السابق: فعلىٰ هذا لا يسمَّىٰ الحديث المنقطع مثلًا معلولًا، ولا الحديث الذي راويه مجهول أو مضعف معلولًا، وإنما يسمَّىٰ معلولًا إذا آل أمره إلىٰ شيءٍ من ذلك، مع كونه ظاهر السلامة من ذلك، وفي هذا رد علىٰ من زعم أن المعلول يشمل كل مردود. اهـ.

قلت: هذا هو الأصل أن العلة أسباب خفية تقدح في صحة الحديث ويكون ظاهر الإسناد الصحة، لكنهم قد يطلقون العلة علىٰ غير ذلك؛ ولهذا قال أبو عمرو بن الصلاح في «علوم الحديث» صـ(٩٢): ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة علىٰ غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلىٰ حال الضعف، المانعة من العمل به علىٰ ما هو مقتضىٰ =

ومعرفتهم هذه[١] تنشأ عن جمع الطرق، ودراستها، ونقدها، ومقارنتها، وما شابه ذلك[٢]، وأما العلة غير القادحة فهي ما ذكرناه، مثل: اختلاف ألفاظ

=

لفظ العلة في الأصل؛ ولذلك تجد في كتب «علل الحديث» الكثير من الجرح؛ بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح. اهـ.

قلت: وقد ذكر شيخنا ذلك في أول الجواب: أن أهل الحديث يسمون مجرد الاختلاف علة، لكنهم يفرقون بينه وبين العلة القادحة.

وقد ذكر هذا ابن الصلاح، فقال في «علوم الحديث» صـ(٩٣): «ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة علىٰ ما ليس بقادح من وجوه الخلاف؛ نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط...» اهـ.

(١) يعني: العلة.

(٢) هذه هي الأمور التي تعرف بها العلة:

١ - جمع الطرق، ولهذا قال علي بن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم تتبين خطؤه».

وقال ابن المبارك: «إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض».

٢ - أن تدرس هذه الطرق وتقارن؛ لينظر في اختلاف الرواة، ويعتبر بمكانتهم في الحفظ ومنزلتهم في الضبط والإتقان.

قال الخطيب: والسبيل إلىٰ معرفة علة الحديث - أن يُجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانتهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط. اهـ.

انظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٦، ٤٥٢)، و«علوم الحديث»:

=

المحدثين التي لا تؤثر، في المعنىٰ فيقولون: الحديث فيه علة لاختلاف في ألفاظه، ولكنها ليست قادحة.

❁ ❁ ❁

س٢٤: ذكر الحافظ ابن حجر في «النكت» مثالًا للعلة التي تكون في السند ولا تقدح في السند[١]، وكذا العلة التي تكون في المتن ولا تقدح في السند وإنما تقدح في المتن[٢]، فنريد توضيحًا لهذا الكلام؟

= صـ(٨٩ - ٩٣)، و«فتح المغيث» (١/ ٢٣٦).

(١) **قال في «النكت» (٢/ ٢٢٠)**: فمثال ما وقعت العلة في الإسناد ولم تقدح مطلقًا - ما يوجد مثلًا من حديث مدلِّس بالعنعنة، فإن ذلك علة توجب التوقف عن قبوله، فإذا وجد من طريق أُخرىٰ قد صرح فيها بالسماع تبيَّن أن العلة غير قادحة.

وكذا إذا اختُلف في الإسناد علىٰ بعض رواته، فإن ظاهر ذلك يوجب التوقُّف عنه، فإن أمكن الجمع بينها علىٰ طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد؛ تبين أن تلك العلة غير قادحة. اهـ.

(٢) **قال في «النكت» (٢/ ٢٢١ - ٢٢٢)**: ومثال ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد ما ذكره المصنف - يعني: ابن الصلاح - من أحد الألفاظ الواردة في حديث أنس رضي الله عنه، وهي قوله: «لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءةٍ، ولا في آخرها»، فإن أصل الحديث في الصحيحين، فلفظ البخاري: =

ج: أنا ذكرت لكم شيئًا مما ناقشت فيه الدارقطني، فإن الحديث إذا كان له طرق صحيحة وله متن وهم بعض الرواة في إسناده؛ فإن هذه العلة تخص السند ولا تتعدىٰ إلىٰ المتن[١]، وإذا كان ليس له إلا ذلك الإسناد، أو له أسانيد أخرىٰ لكنها لا تنهضه من الضعف إلىٰ الصحة فهنا تكون العلة موجهة إلىٰ المتن ومُؤثرة فيه[٢].

وهذا الكلام ليس عند ابن حجر في «النكت»، كأنكم ما تقرءون في «مقدمة ابن الصلاح» و«تدريب الراوي» وما شاكلها، هذا الكلام في «مقدمة ابن الصلاح».

ومثل للحديث الذي تؤثر العلة في إسناده دون متنه، بما رواه الثقة يعلىٰ بن عبيد، عن سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «**البيعان بالخيار...**» الحديث، فهذا إسناد متصل بنقل العدل عن العدل، وهو معل غير صحيح، والمتن علىٰ كل حال صحيح، والعلة في قوله: عن عمرو بن دينار. إنما هو عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه، فوهم يعلىٰ بن عبيد وعدل عن عبد الله بن دينار إلىٰ عمرو بن دينار،

=

«كانوا يفتتحون بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾». اهـ. ثم أفاض في الكلام عليه مع جمع طرقه، فمن شاء أن يرجع فليرجع إلىٰ الكتاب المذكور.

(١) انظر علىٰ سبيل المثال: الحديث الحادي عشر في كتاب «بين الإمامين: مسلم والدارقطني».

(٢) انظر: الحديث الحادي والثلاثون في كتاب: «بين الإمامين: مسلم والدارقطني» ط. دار الإمام أحمد.

وكلاهما ثقة[١].

لكن هذا الحديث إنما هو عن عبد الله بن دينار، كما رواه الثقات عن عبد الله بن دينار، وقول يعلىٰ بن عبيد: عن عمرو بن دينار خطأ[٢].

❁ ❁ ❁

---

(١) وسبب الاشتباه علىٰ يَعلىٰ اتِّفاقهما في اسم الأب، وفي غير واحد من الشيوخ، وتقاربهما في الوفاة، ولكنْ عمرو أشهرهما مع اشتراكهما في الثقة. اهـ «فتح المغيث» (٢/ ٥٥).

(٢) انظر: «علوم الحديث» صـ(٩١).

المعلق[١]

س٢٥: يا شيخ، بالنسبة للمعلقات في البخاري ومسلم، يذكر أهل العلم: أن ما بين البخاري ومن علق إليه يكون ثابتًا، ثم ينظر في السند من بعد من علق إليه، طيب بالنسبة للمعلقات التي ما وجدنا من وصلها، كيف يكون التعامل معها؟

ج: المعلقات في البخاري بعض الناس يعتقدون أن كل ما علقه بصيغة الجزم فهو صحيح إلىٰ ذلك المعلق عنه، وما علقه بصيغة التضعيف فهو ضعيف، لكن الحافظ ابن حجر العليم بهذه الأمور أكثر من غيره، يرىٰ أن فيما روي بصيغة الجزم قد يكون فيه الضعيف، وضرب لذلك أمثلة[٢].

وما روي بصيغة التمريض قد يكون فيه الصحيح، وتكون روايته له بصيغة التمريض لا من أجل ضعفه وإنما لأجل أنه رواه بالمعنىٰ، أو تصرف فيه، هذا فيما يتعلق بالمعلقات في البخاري، وأثبتوا الصحة إلىٰ من علق عنه، ويبقىٰ النظر فيمن بعد هذا[٣].

---

(١) **تعريفه هو**: أن يحذف المصنف شيخه فأكثر. انظر: «منهج ذوي النظر» صـ(٥٥).

(٢) **انظر**: «النكت» (١/ ١٧٥)، وما بعدها.

(٣) **قال الحافظ ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (١/ ١٢١ - ١٢٢)**:

وحاصل الأمر أن ما علقه البخاري بصيغة الجزم فصحيح إلىٰ من علقه عنه، ثم النظر فيما بعد ذلك.

وما كان منها بصيغة التمريض فلا يستفاد منها صحة ولا تنافيها أيضًا؛ لأنه قد وقع من ذلك كذلك، وهو صحيح وربما رواه مسلم. اهـ.

وتعرفون أن الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «فتح الباري» يصل بعض المعلقات، وفي «تغليق التعليق» يصل بعض المعلقات.

وأنا أقول بناء علىٰ هذه القاعدة: لا أذكر الآن حديثًا عجز الحافظ عن تغليقه، ما أذكر، لكن لو فرض أنه عجز عن تغليقه، فيكون حكمه حكم المراسيل والمقاطيع وما شاكل ذلك، يحكم عليها بالضعف؛ لأننا لماذا نحكم علىٰ المرسل بالضعف؟ والمنقطع؟ للجهل بحال الراوي، الساقط[١] هذا قد يكون ثقة، وقد يكون ضعيفًا، وقد يكون كذابًا إلىٰ آخره، فنجهل حاله.

فلا نحكم له بالصحة إلا إذا عرفنا حال راويه[٢]، وأنه من الثقات أو علىٰ الأقل ممن تقبل روايته كراوي الحسن وما شاكل ذلك، إذا لم نجد فلا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، نمشي علىٰ هذه القواعد ونعامله كمعاملة المراسيل، ونحكم عليه بالضعف.

السائل: الإشكال هو أن ابن الصلاح قبل ابن حجر لما ذكر المعلقات هذه، قال: بالنسبة لما ذكره البخاري بصيغة الجزم فإننا نحكم بالصحة إلىٰ من علقه عنه، قال: تحسينًا للظن بالبخاري، فاستشكلت أنا علىٰ المدرس، قلت له: يعني إنما قلنا: إنه صحيح بناءً علىٰ أن البخاري يرىٰ أنه ثقة عنده، ويشكل علىٰ هذا أنه قد يقول

---

(١) **قال الحافظ في «النزهة» صـ(١٠٩)**: وإنما ذُكِرَ التعليق في قسم المردود للجهل بحال المحذوف. اهـ.

(٢) **قال الحافظ في «النزهة» صـ(١٠٩) عن المعلق**: وقد يحكم بصحته إن عُرِف بأن يجيء مسمًّىٰ من وجه آخر... اهـ.

بعض الأئمة مثلًا: حدثني الثقة. لكن لا نقبل بهذا حتىٰ نعرف من هو هذا الثقة.

الجواب: هو كذلك، وأنتم تعرفون أن الدارقطني ناقشه في أحاديث، لا هي معلقة ولا هي مرسلة، بل موصولة الأسانيد، ومع ذلك أعلها، وإن كان قد يكون الغالب أن الصواب مع البخاري ومع مسلم، لكن قد يصيب أحيانًا.

ولهذا يقال: أحاديث الصحيحين تفيد العلم اليقيني أو القطعي؛ لتلقي الأمة لها بالقبول إلا الأحاديث التي انْتُقِدت، انتقدها الدارقطني وغيره، فإن هذه ليس لها حكم تلك الأحاديث التي تُلُقِيَت بالقبول، وإن كان فيها الصحيح، لكن لا نعطيها حكم الأحاديث التي جزمت الأمة بصحتها[1].

❁ ❁ ❁

س٢٦: ما حكم الأحاديث المعلقة عند البخاري المصدرة بصيغة التضعيف؟ وهل توثيق ابن حبان[2] يرد مطلقًا، كما يقول بعض العلماء، أم يقبل أحيانًا إذا

---

(١) قال الحافظ ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (١/ ١٢٢)، في معرض كلامه عن المعلقات الصحيحة: وما كان من التعليقات صحيحًا فليس من نمط الصحيح المسند فيه؛ لأنه وسَمَ كتابه بـ «الجامع المسند الصحيح المختصر في أمُور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه». اهـ.

(٢) هو الحافظ الإمام العلامة أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ التميمي البستي، مات سنة (٣٥٤هـ). «طبقات الحفاظ» ترجمة برقم (٨٧٩)، و«الوافي بالوفيات» (٢/ ٣١٧)، «النجوم الزاهرة» (٣/ ٣٤٢).

توافرت فيه بعض الشروط كما يقول المعلمي[١] اليماني والألباني[٢].

---

(١) هو عبد الرحمن بن يحيىٰ بن علي بن أبي بكر المعلمي العُتُمِي اليماني، مات سنة (١٣٨٦هـ). مقدمة كتاب «التنكيل» (١/ ٩).

(٢) **قال المعلمي في «التنكيل» (١/ ٤٣٧ - ٤٣٨)**: والتحقيق أن توثيقه علىٰ درجات:

الأُولىٰ: أن يصرح به كأن يقول: «كان متقنًا»، أو «مستقيم الحديث»، أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث، بحيث يُعلم أن ابن حبان وقف له علىٰ أحاديث كثيرة.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولىٰ لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل. والله أعلم[١].

---

(١) **قال العلامة الألباني**: قلت: هذا تفصيل دقيق يدل علىٰ معرفة المؤلف رحمه الله وتمكنه من علم الجرح والتعديل، وهو مما لم أره لغيره، فجزاه الله خيرًا. غير أنه قد ثبت لدي بالممارسة أن من كان منهم من الدرجة الخامسة فهو علىٰ الغالب مجهول لا يعرف، ويشهد بذلك صنيع الحفاظ؛ كالذهبي والعسقلاني وغيرهما من المحققين، فإنهم نادرًا ما يعتمدون علىٰ توثيق ابن حبان وحده =

ج: معلقات البخاري في الغالب علىٰ ما يأتي فيه بصيغة الجزم أنه صحيح إلىٰ من عُلق عنه، الغالب هذا، وقد يأتي في الصيغ المجزوم بها ما هو ضعيف، وما يورده البخاري بصيغة التمريض، فالغالب عليه الضعف، ولكن هناك صور من هذا التعليق لا تكون ضعيفة.

وليس التعبير عنها بصيغة التمريض من أجل ضعفها، وإنما لأغراض أخرىٰ، منها أن يكون قد روىٰ الحديث بالمعنىٰ، إلىٰ أغراض أخر تعرف بالتتبع والدراسة، وخاصة من الحافظ ابن حجر ومن العراقي، تبين أن هذه الصيغة وإن كانت للتمريض أنها لا تضر بهذا الحديث، ولا تحط من درجة صحته.

والبخاري لم يعبر بهذا إشارة إلىٰ التضعيف، وإنما عبر بها من أجل أغراض

.....

=

ممن كان في هذه الدرجة، بل والتي قبلها أحيانًا، ولقد أجريت لطلاب الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة يوم كنت أستاذ الحديث فيها سنة (١٣٨٢) تجربة عملية في هذا الشأن في بعض دروس الأسانيد، فقلت لهم: لنفتح علىٰ أي راو في كتاب «خلاصة تهذيب الكمال» تفرد بتوثيقه ابن حبان، ثم لنفتح عليه في «الميزان» للذهبي، و«التقريب» للعسقلاني، فسنجدهما يقولان فيه: «مجهول»، أو «لا يعرف»، وقد يقول العسقلاني فيه: «مقبول» يعني: لين الحديث، ففتحنا علىٰ بضعة من الرواة تفرد بتوثيقهم ابن حبان، فوجدناهم عندهما كما قلت: إما مجهول، أو لا يعرف، أو مقبول. [انظر تعليق الألباني علىٰ «التنكيل» (١/ ٤٣٨)].

أخرىٰ ومنها ما ذكرته وهو أنه قد يروي الحديث بالمعنىٰ أو يختصره فيورده بهذه الصيغة، هذا حسب الاستقراء ليس اصطلاح البخاري، وإنما استقراء الحفاظ، ومنهم الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ وهو من أشد الناس اهتمامًا بالبخاري، وقد بين مقاصده ومنهجه[1]، فرحم الله الجميع.

---

(١) قال في «النكت» (١/ ١٧٦ - ١٧٧): الأحاديث المرفوعة التي لم يوصل البخاري إسنادها في «صحيحه»، منها: ما يوجد في موضع آخر من كتابه، ومنها: ما لا يوجد إلا معلقًا.

فأما الأول: فالسبب في تعليقه أن البخاري من عادته في صحيحه أن لا يكرر شيئًا إلا لفائدة، فإذا كان المتن يشتمل علىٰ أحكام كرره في الأبواب بحسبها، أو قطَّعَهُ في الأبواب إذا كانت الجملة يمكن انفصالها من الجملة الأُخرىٰ، ومع ذلك فلا يكرر الإسناد، بل يغاير بين رجاله، إما شيوخه أو شيوخ شيوخه ونحو ذلك، فإذا ضاق مخرج الحديث ولم يكن له إلا إسناد واحد، واشتمل علىٰ أحكام واحتاج إلىٰ تكريرها فإنه - والحالة هذه - إما أن يختصر المتن أو يختصر الإسناد، وهذا أحد الأسباب في تعليقه الحديث الذي وصله في موضع آخر.

وأما الثاني: وهو ما لا يوجد فيه إلا معلقًا، فهو علىٰ صورتين:

إما بصيغة الجزم وإما بصيغة التمريض.

فأما الأول: فهو صحيح إلىٰ من علقه عنه، وبقي النظر فيما أبرز من رجاله، فبعضه يلتحق بشرطه.

=

=

والسبب في تعليقه له إما لكونه لم يحصل له مسموعًا، وإنما أخذه على طريق المذاكرة، أو الإجازة، أو كان قد خرج ما يقوم مقامه، فاستغنى بذلك عن إيراد هذا المعلق مستوفي السياق، أو لمعنى غير ذلك، وبعضه يتقاعد عن شرطه، وإن صححه غيره أو حسنه، وبعضه يكون ضعيفًا من جهة الانقطاع خاصة.

وأما الثاني: وهو المعلق بصيغة التمريض مما لم يورده في موضع آخر، فلا يوجد فيه ما يلتحق بشرطه إلا مواضع يسيرة قد أوردها بهذه الصيغة؛ لكونه ذكرها بالمعنى، كما نبه عليه شيخنا - رضي الله تعالى عنه -.

نعم، فيه ما هو صحيح وإن تقاعد عن شرطه؛ إما لكونه لم يخرج لرجاله، أو لوجود علة فيه عنده، ومنه: ما هو حسن، ومنها: ما هو ضعيف، وهو على قسمين:

أحدهما: ما ينجبر بأمر آخر.

وثانيهما: ما لا يرتقي عن مرتبة الضعيف، وحيث يكون بهذه المثابة، فإنه يبين ضعفه ويصرح به حيث يورده في كتابه.

ولنذكر أمثلة لما ذكرناه:

قلت: وبعد ما ذكر أمثلة ذلك، قال صـ(١٩١): فقد لاح بهذه الأمثلة، واتضح أن الذي يتقاعد عن شرط البخاري من التعليق الجازم جملة كثيرة، وأن الذي علقه بصيغة التمريض متى أورده في معرض الاحتجاج والاستشهاد، فهو صحيح أو حسن أو ضعيف منجبر، وإن أورده في معرض الرد فهو ضعيف عنده، وقد بينا أنه يبين كونه ضعيفًا، والله الموفق.

ثم قال بعد ذلك: وجميع ما ذكرناه يتعلق بالأحاديث المرفوعة.

=

أما توثيق ابن حبان، فإذا كان في الشيوخ الذين يعرفهم، كما قال المعلمي وغيره، فتوثيقه لا يقل عن توثيق الأئمة الكبار، وكلامه في الطبقات التي لم يدركها من التابعين وتابعيهم وما شاكل ذلك، فهنا يتوسع رَحِمَهُ اللَّهُ، ولهذا تعرفون موقف المحدثين من توثيقه لهؤلاء المجهولين(١) رَحِمَهُ اللَّهُ، وأنه لا يعتد بهذا التوثيق من ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ.

=

أما الموقوفات فإنه يجزم بما صح منها عنده، ولو لم يبلغ شرطه ويمرض ما كان فيه ضعف وانقطاع.

وإذا علق عن شخصين، وكان لهما إسنادان مختلفان مما يصح أحدهما ويضعف الآخر، فإنه يعبر فيما هذا سبيله بصيغة التمريض - والله أعلم -.

وهذا كله فيما صرح بإضافته إلىٰ النبي ﷺ وإلىٰ أصحابه.

أما ما لم يصرح بإضافته إلىٰ قائل، وهي الأحاديث التي يوردها في تراجم الأبواب، من غير أن يصرح بكونها أحاديث، فمنها: ما يكون صحيحًا وهو الأكثر، ومنها: ما يكون ضعيفًا؛ كقوله - في باب اثنان فما فوقهما جماعة - ولكن ليس شيء من ذلك ملتحقًا بأقسام التعليق التي قدمناها، إذ لم يسقها مساق الأحاديث، وهي قسم مستقل ينبغي الاعتناء بجمعه والكلام عليه، وبه وبالتعليق يظهر كثرة ما اشتمل عليه «جامع البخاري» من الحديث، ويوضح سعة اطلاعه ومعرفته بأحاديث الأحكام جملة وتفصيلًا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ. اهـ.

(١) انظر: «لسان الميزان» (١/ ١٤).

الشاذ والمنكر

س٢٧: هل يظهر أثر في التفريق بين مصطلح الشاذ والمنكر؟

ج: السلف ما كان عندهم ذاك التفريق الكبير[١]، لكن المتأخرين دققوا بناءً علىٰ قرائن وعلىٰ معرفة وإحاطة، فرقوا بينهما، خاصة الحافظ ابن حجر[٢]، ولا

---

(١) قال الزركشي في «النكت» (٢/ ١٥٦): ومن تأمل كلام الأقدمين من أهل الحديث، وجدهم يطلقون النكارة علىٰ الحديث الذي يخالف راويه الحفاظ المتقنين. اهـ.

قلت: معنىٰ هذا أنهم يطلقون النكارة علىٰ الشاذ الذي خالف راويه الحفاظ.

(٢) فقال في تعريف الشاذ في «النزهة» صـ(٩٨)، بأنه: ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولىٰ منه.

قال: وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح.

ثم قال: وإن وقعت المخالفة مع الضعيف، فالراجح يقال له المعروف ومقابله يقال له: المنكر...، وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عمومًا وخصوصًا من وجهٍ، لأن بينهما اجتماعًا في اشتراط المخالفة، وافتراقًا في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف. اهـ.

قلت: ومع أن الحافظ فرق بين الشاذ والمنكر، لكنه لم ينف ما وجد في كلام أهل الحديث، من إطلاقهم النكارة علىٰ مجرد تفرد الضعيف، بل جعله أحد قسمي المنكر.

=

ينبغي أن تقوم ضجة علىٰ هذا التفريق؛ لأن النتيجة واحدة المنكر لا يُقبل والشاذ لا يقبل، كلها حكمها واحد.

الحافظ ابن حجر فرق بينهما بأن الشاذ هو مخالفة الثقة للثقات[١]، والمنكر هو ما خالف فيه الضعيف الثقات، وكلاهما من قسم المردود[٢]، وابن الصلاح لم يفرق

= قال في «النكت» (٢/ ١٥٢ - ١٥٣): وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيءٍ لا متابع له ولا شاهد، فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث.

وإن خولف في ذلك فهو القسم الثاني، وهو المعتمد علىٰ رأي الأكثرين، فبان بهذا فصل المنكر من الشاذ، وإن كلًّا منهما قسمان يجمعهما مطلق التفرد أو مع قيد المخالفة، والله أعلم. اهـ.

قلت: وتفريق الحافظ لهما سيقوم علىٰ استقراءٍ تام لأقوالهم، والرجل مستقرئ لا شك في ذلك، لا سيما وقد قال آنفًا: وهو المعتمد علىٰ رأي الأكثرين.

فهذه الأكثرية لا تعرف إلا بذلك، والله أعلم.

(١) انظر تعريفه له بما تقدم قريبًا.

(٢) ولا يصلحان في الشواهد أبدًا.

قال ابن هانئ في «مسائله للإمام أحمد»: ترىٰ أن يكتب الحديث المنكر؟

فقال: المنكر أبدًا منكر. قيل له: فالضعفاء؟ قال: قد يحتاج إليهم في وقت. اهـ.

وقال ابن الصلاح في «علوم الحديث» صـ(٣٤): ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوَّة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف =

بين الشاذ والمنكر؛ لأن المسألة سهلة، لكن هؤلاء يجعلون من الحبة قبة، وينفخون فيها، ويكبرونها، ويضخمونها، ويؤلفون فيها المؤلفات، وهؤلاء أهل فتن.

يعني البدع والضلالات والإلحاد والشرور تنهك المسلمين والإسلام، وهم في الشاذ والمنكر وزيادة الثقة... إلخ، يشغلون الناس، لا يتكلمون في البدع والضلالات والكفر والإلحاد والأشياء هذه أبدًا، إنما شغلهم في إثارة الفتن بين أهل العلم والمشتغلين بالسنة، فألفوا المؤلفات في هذه الأشياء، كلها كلام فارغ[1].

= الذي ينشأ من كون الراوي متهمًا بالكذب، أو كون الحديث شاذًّا. اهـ.

وقال العلامة الألباني في «صلاة التراويح» صـ(٦٦)، في معرض كلامه عن رواية راوٍ خالف رواية من هو أولىٰ منه: «ولا شك أن هذه الرواية من النوع الأول - يعني: الشاذ -؛ لأن راويها مخالف لما رواه من هو أولىٰ منه بالحفظ لذلك وأضبط؛ فهي مردودة، ومن الواضح أن سبب ردِّ العلماء للشاذ إنما هو ظهور خطئها بسبب المخالفة المذكورة، وما ثبت خطؤه فلا يعقل أن يقوَّىٰ به روايةٌ أُخرىٰ في معناها، فثبت أن الشاذ والمنكر مما لا يعتد به ولا يستشهد به، بل إن وجوده وعدمه سواء. اهـ.

قلت: وبعد هذا فإنه لا يلتفت إلىٰ قول من يقول: إذا وجد للشاذ متابع أو شاهد انتفىٰ عنه الشذوذ، وصلح للاحتجاج به». كالتهانوي في «قواعد في علوم الحديث» صـ(١٢٤).

(١) لا يفهم من هذا تزهيده في علم الحديث، فها هو من فرسان ميدانه، وإنما يتكلم عن عمل هؤلاء الذين أنفقوا فيه الأوقات لإشعال الفتن، واستنقاصهم =

التخريج[١]

س٢٨: كيف يتدرب طالب العلم علىٰ التخريج؟

ج: يبدأ علىٰ شيخ يعلمه ثم يمشي - إن شاء الله -؛ وينظر في عمل الألباني في «الصحيحة» و«الضعيفة»، وينظر في «العلل» لابن أبي حاتم، و«نصب الراية للزيلعي»، و«التلخيص الحبير» لابن حجر، ثم يحتاج إلىٰ معرفة العلل، يعرف الصحيح من الضعيف.

التخريج بدون معرفة وبدون التمييز بين الصحيح والضعيف، وبين المعلل والشاذ وما شاكل ذلك فهذا التخريج لا ينفع، يضر ولا ينفع، فلا بد أن يكون عنده أولًا أصول، وعنده معرفة وتمييز بين الصحيح والضعيف، دراسة كتب العلل وكتب الرجال وكتب التخريج وما شاكل ذلك، ولا يتصدىٰ للتخريج وهو جاهل، فإن هذا ضرره أكبر من نفعه.

فالعلم في الإسلام مشترط في كل عمل، والإحسان في كل شيء، «**إن الله** عزوجل

= أئمة في هذا الباب، وأن كلامهم الذي سطروه يعتبر كلامًا فارغًا، فهذا مراده - حفظه الله - فهو يتكلم عما جاءوا به من كلامهم، الذي كان سببًا في غرورهم وغطرستهم، لا عن علم الحديث، فتنبه.

(١) وتعريفه هو: الدلالة علىٰ موضع الحديث في مصادره الأصلية التي خرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة. انظر: «أُصول التخريج ودراسة الأسانيد» صـ(١٠)، و«التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل» صـ(٥٢).

كتب الإحسان علىٰ كل شيء»[(١)]، حتىٰ في ذبح الدجاجة وغيرها لا بد أن يحسن الذبح، كيف في عرض العلم؟ العلم الذي تقوم عليه حياة المسلمين لابد أن يكون عندك خبرة وعلم فيما تكتب فيه.

❁ ❁ ❁

س٢٩: وضحوا لنا المتابعة التامة والقاصرة؟

ج: المتابعة التامة: هي أن يتابع هذا الذي يُرىٰ أنه تفرد وأغرب بالرواية أن يتابعه شخصٌ أو أشخاص في شيخه الذي ظُن أنه تفرد عنه بتلك الرواية، فإذا جاءت المتابعة له في نفس شيخه ثم استمر الإسناد هكذا إلىٰ الصحابي، إلىٰ النبي ﷺ فهذه هي المتابعة التامة.

والمتابعة القاصرة: أن تكون في شيخ شيخه فما فوقه إلىٰ الصحابي، هذه تسمىٰ قاصرة؛ لأنها قاصرة عن التامة، فالتامة من أول الإسناد إلىٰ نهايته، والقاصرة تكون في جزء من الإسناد، فهي قاصرة بهذا الاعتبار[(٢)].

---

(١) رواه مسلم برقم (١٩٥٥) من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه.

(٢) ويستفاد منها التقوية «النزهة» ص (١٠٠).

ولا اقتصار في هذه المتابعة سواء كانت تامَّةً أم قاصرةً علىٰ اللفظ، بل لو جاءت بالمعنىٰ لكفت، لكنها مختصةٌ بكونها من رواية ذلك الصحابي.

وإن وجِدَ متنٌ يروىٰ من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ أو في المعنىٰ فقط فهو الشاهد...، وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا. والشاهد بما حصل بالمعنىٰ كذلك، وقد تطلق المتابعة =

س٣٠: تسمع هذه الأيام بعض الناس يفرقون بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، فنرجو منكم أن تبينوا صحة هذا القول من خطئه، وجزاكم الله خيرًا.

ج: قد كفانا الجواب وشفىٰ الأستاذ أحمد الزهراني[١] - وفقه الله - في كتابه: «نقد مجازفات المليباري»[٢]، ناقش فيه هذا الجاهل المتعالم ألا وهو حمزة المليباري، يعني: من صغره، وهو يستعلي علىٰ العلماء وعلىٰ الكتب، ويضع مناهج فاسدة، وهذا إنسان صاحب هوىٰ.

المتأخرون سائرون علىٰ منهج المتقدمين، وأضافوا التعاريف وما شاكلها؛ تقريبًا لهذا العلم إلىٰ أفهام طلاب العلم، السلف ما كانوا يُعَرِّفون، لكن هؤلاء عَرَّفوا ليفهم الطلاب، ساعدوا الطلاب علىٰ الفهم فقط، فعرفوا الصحيح وبينوا

=

علىٰ الشاهد وبالعكس، والأمر سهلٌ.

واعلم أن تَتَبُّعَ الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يُظَنُّ أنه فرد؛ لِيُعْلَمَ هل له متابع، أم لا؟ هو الاعتبار - أي يسمىٰ بذلك -، وقول ابن الصلاح: معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد قد يوهم أن الاعتبار قسيم لهما، وليس كذلك، بل هو هيئة التوصل إليهما. «النزهة» صـ(١٠٠ - ١٠١).

(١) هو الدكتور أحمد بن صالح الزهراني.

(٢) وله كتاب آخر ناقش فيه بعض المتأثرين بهذا الفكر، وعنوانه: «حبذا كيس الحافظ» وهو كتاب جيد، فجزاه الله خيرًا.

شروطه ووضحوها، وأشياء من هذا النوع، لا تزيد علم السلف إلا قوة، لا تهدمه ولا تخالفه.

لكن هؤلاء نشئوا وهم صغار هكذا وأفهامهم منحرفة، ويتصورون كل شيء بالمقلوب، فخرجوا يقولون: متقدمين ومتأخرين، وإمامهم هذا الجاهل، كان وهو يحضر في رسالة أظنها «المقصد الأحمد في زوائد مسند الإمام أحمد»، قفز منه إلىٰ مسلم، وجاء إلىٰ باب كامل فيه عشرة أسانيد، قال: ما تصلح في المتابعات ولا في الشواهد، والشواهد التي من الخارج كلها ليست بصحيحة. وخالف أكثر من عشرين عالمًا يصححون هذه الأحاديث، وهو جاهل.

أنا لما رأيت هذه المجازفات ووضعه منهجًا لمسلم، لما رأيت هذه المجازفات من هذا الرجل كتبت إليه نصيحة فرد علي بالكذب والدجل، قلت: هذا وراءه شيء، هذا من تلاميذ أحمد أمين والغزالي[1]، ولكن الأسلوب يختلف؛ هم

(١) والغزالي وأحمد أمين متأثران بالمدرسة العقلية الحديثة في تقديم العقل علىٰ النقل، وقد رد علىٰ هؤلاء وغيرهم ممن أصيبوا بلوثة الاعتزال والعقلنة جماعة من أهل السنة، وشيخنا له كتابات متفرقة في ذلك، وله كتاب خاص في الرد علىٰ الغزالي بعنوان: «كشف موقف الغزالي من السنة وأهلها، ونقد بعض آرائه»، وتناول أحمد أمين وغيره في كتابه: «حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام»، وكذلك شيخنا الوادعي في مقدمة كتابه: «الصحيح المسند من دلائل النبوة»، والشيخ محمد أبو شهبة في كتاب له بعنوان: «دفاع عن السنة النبوية»، وغيرهم من العلماء الغيورين علىٰ سنة رسول الله ﷺ.

يواجهون، وهو يدمر ويخرب تحت ستار المدح، هذا من ورائه الصوفية، هنا في مكة جماعة علوي[١]، وهو من تلاميذ الغزالي وأحمد أمين، لأنه درس في مصر.

فلاحظت ووجدت أن له علاقة بصوفي خطير في مكة من ورائه، ثم فضحه الله فذهب من هنا إلىٰ الجزائر عند شيخه الغزالي، وأقام مدةً يخرب هناك، ذهب للأردن أقام سنةً أو سنتين، وما رأىٰ الألباني ولا يستطيع أن يراه لعداوته له؛ لأن أصله صوفي، ثم صار عقلانيًّا من تلاميذ الغزالي، وهو يشوش علىٰ صحيح مسلم، وبعد ذلك توجه إلىٰ علوم الحديث يشوش عليها، لأن هؤلاء أفراخ الغرب متجهين إلىٰ علوم الإسلام؛ ليخربوا فيها، ويفسدوا عقول المسلمين، ويشككوا في أصولهم وعلومهم.

الترابي[٢] يشكك في كثير من الأشياء، في الأحاديث، وفي أصول الفقه، وفي التفسير و...إلخ، وهؤلاء يمموا شطر المصطلح، كلهم موجهون لحرب العلوم الإسلامية، هذا أنا أعتبره خائنًا مدسوسًا لمحاربة السنة وعلومها، ويدعي التحقيق، وهو كذاب.

أخيرًا أنا ناقشته في «صحيح مسلم» في منهج مسلم في ثلاثة كتب أو أربعة، منها: «منهج مسلم في ترتيب صحيحه»، هو - يعني: المليباري - وضع منهجًا ينسف ما بعد الطريق الأولىٰ في الباب، ما بعد الحديث الأول ينسفه كله، ويقول: إذا رأيت مسلمًا يقدم ما يستحق التأخير، ويؤخر ما يستحق التقديم، فاعلم أن

---

(١) هو علوي المالكي، صوفي، بل من رءوسهم، وقد هلك.

(٢) هو حسن الترابي السوداني، رجل عقلاني منحرف عن الصراط المستقيم.

هناك شيئًا. يعني: وجود علة ويدندن حول هذه القضية.

فمؤدىٰ منهج هذا الخبيث: أن نطمس ما هو صحيح مما أورده مسلم في صحيحه إلا الحديث الأول، وما عداه ما أخرها إلا لأن فيها عللًا، بل كر علىٰ بابٍ بكامله فنسفه كله من أوله إلىٰ آخره بمنهجه الفاسد، ماذا يبقىٰ لـ«صحيح مسلم»؟ يصبح كتاب علل[1].

---

(١) وقد ناقشه شيخنا في ذلك الكتاب، بما شكره عليه علماء أهل الحديث، وغيرهم من أهل السنة، فجزاه الله خيرًا، ومما قاله في بداية ذلك الكتاب:

الحمد لله، والصلاة والسلام علىٰ رسول الله، وعلىٰ آله وصحبه ومن والاه.

أمَّا بعد:

فقد وصل إليَّ بحث، وهو جزء من رسالة في مرحلة الدكتوراة يحضّرها أحد الطلَّاب بالدراسات العليا بجامعة أمِّ القرىٰ بمكة المكرَّمة، وهو حمزة المليباري، وموضوعها: «تحقيق وتخريج القسم الثاني من «غاية المقصد في زوائد المسند»»، تناول في هذا البحث حديثي: ابن عمر وابن عبَّاس، اللَّذين خرَّجهما الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيحه» (٢/ ١٠١٣ - ١٠١٤) من طرق في غاية الصحّة، ومدارها علىٰ أربعة من كبار أصحاب نافع مولىٰ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظ حديث ابن عمر: «**صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا المَسْجِد الحَرَام**». وحديث ابن عبَّاس بمعناه. وشرع في تضعيفهما وتوهينهما قائلًا عن طرقهما: إنّها كلّها منتقدة معلّلة. ويقول عن مسلم: إنّه لم يخرّجها في الأصول ولا في المتابعة، وإنّما أوردها في «الصحيح» للتنبيه =

=

علىٰ عللها[1]، واستدل علىٰ رأيه هذا بقول الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة صحيحه (١/ ٥٩):

«وسنزيد إن شاء الله تعالىٰ شرحًا وإيضاحًا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعلّلة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح إن شاء الله تعالىٰ.

ثمّ أضاف وجهين من الأدلة في زعمه، يستدلّ بهما علىٰ أنَّ الإمام مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ لم يورد هذين الحديثين من تلك الطرق الصحيحة، لا في الأصول ولا في المتابعة، فهي غير صالحة لذلك، وإنّما أوردها للتنبيه علىٰ عللها.

ثمَّ عقّب تلك الأدلة - في زعمه - بقوله:

«ولما أنَّ الإمام مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ أخرج هذا الحديث من وجوه صحيحة، واتَّفق (كذا) عليها الإمام البخاري في «صحيحه»، ولم يقصد بإخراج هذه الطرق المعلَّلة والمنتقدة المتابعة، لم يتّجه إليه الطعن إن شاء الله».

يقصد أنَّ الإمام مسلمًا أقام الدليل علىٰ أنَّ طرق حديثي ابن عمر وابن عبَّاس معلَّلة منتقدة، ولا تصلح في الأصول ولا في المتابعة بهذا الترتيب، فحيث

---

(١) وطبّق هذا المنهج علىٰ حديث صحيح لم يسبقه أحد إلىٰ تعليله، وهو حديث شعبة، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر (انظر: ص ١١٨ - ١١٩) من هذا البحث، علمًا بأنّه لم يمنعه من كثرة التطبيق إلَّا عجزه، وقد ظنَّ أنَّ هذا الحديث صالح للتطبيق فخاب ظنُّه، وانظر إبطال قوله في هذا الحديث (ص١٢٧ - ١٢٩) من هذا البحث.

=

=

قدّم حديث أبي هريرة من وجوه صحيحة، وأخّر حديثي ابن عمر وابن عبّاس، فإنّ هذا الترتيب بالتقديم والتأخير برهان واضح علىٰ صحّة ما قدّم وضعّف ما أخّر، ولو جاء المتأخّر من وجوه أقوىٰ من المتقدّم، وهذا هو الذي وعد به الإمام مسلم من الشرح والإيضاح في نظر هذا الباحث.

وكنت قد ناقشت في رسالتي: (بين الإمامين) كلام الدارقطني والإمام البخاري والنسائي وعياض - رحمهم الله - مناقشة علمية قائمة علىٰ الحجج القوية، وانتهيت في مناقشتي إلىٰ تصحيح الحديثين وسلامتهما من العلل، فذكر الباحث مناقشتي هذه وأثنىٰ علىٰ رسالتي، ثم قال: «والأمر الوحيد الذي استدعىٰ انتباهي - هو مخالفة الشيخ لما اتّفق الإمام البخاري والدارقطني والنسائي والقاضي عياض علىٰ إعلالهم حديث نافع، ثمَّ إنّ مسلمًا لم يشر إلىٰ تصحيحه ذلك الحديث - حديث نافع وحديث ابن عباس، عن ميمونة - بأيِّ وجه من الوجوه، وللقارئ أن يفهم من هذا الكلام ما يمكنه إدراكه.

فقد أعرضت عن مناقشته سابقًا وسوف أناقشه فيما يأتي إن شاء الله».

ثمَّ مضىٰ الرجل في مناقشتي ودراسة بعض الأسانيد دراسة غريبة بعيدة عن المنهج العلمي، وفي نهاية هذه المناقشة وصل إلىٰ نتيجة، وما أصعبها وأشدّ وقعها علىٰ النفس، وهي قوله: «ثمَّ فضيلة الشيخ ذكر شواهد للحديث لا يحتاج إليها، مع أنَّ الشواهد كلّها منتقدة، وقد بيّنتها في تعليقي السابق، والله أعلم».

فناقشته فيما طرحه في هذا البحث:

أوّلًا: فيما تعلّق به من كلام مسلم، وهو قوله: «وسنزيد - إن شاء الله تعالىٰ -

=

=

شرحًا وإيضاحًا».

حيث رأىٰ أنَّ هذين اللَّفظين: الشرح والإيضاح، إنّما يتمثَّلان في ترتيبه للأحاديث؛ فحديث أبي هريرة ما قدَّمه إلَّا لأنّه صحيح، وما أخّر حديثي ابن عمر وابن عبَّاس إلَّا لأنَّ طرقهما معلّلة منتقدة.

فأدركت ما في هذا الاتّجاه من خطر، وأنَّ مقتضاه أنَّ ما ساقه مسلم في أوّل كلِّ باب فهو صحيح، وأنَّ ما أخّره - ولو جاء من طرق - فهو معلّ بحيث لا يصلح في المتابعات، وما هذا الباب إلَّا مثال لتطبيق هذه القاعدة(١)، فناقشته في أمر لا يطاق، فأيّ مسلم يعرف مكانة سنة رسول الله ﷺ يهون عليه أن يرىٰ من يُقعِّدُ - من حيث يدري أو لا يدري - لنسف ثاني أصحّ الكتب بعد كتاب الله، بحيث لا تستثني هذه القاعدة إلَّا الأحاديث الأوائل، كمن يحاول قذف قنبلة مثل قنبلة «هيروشيما» علىٰ مدينة من أرقىٰ المدن، ويقول في هدوء ورفق: لا تخافوا من تدمير هذه القنبلة، فإنّها سوف تبقي في كلِّ بيت وأسرة أوائلها وأقوىٰ وأصحّ أفرادها، ثمَّ يصرّ ويصرّ علىٰ قذفها.

واجهت هذا الاتّجاه الخطير بصبر، وناقشته في هذه القاعدة التي يدّعي جهلًا - علىٰ أحسن أحواله - أنّه استفادها من كلام مسلم، وبيّنت بطلانها من وجوه عديدة من تصريحات مسلم، ومن واقع «صحيحه»، ومن كلام أئمّة هذا الشأن ومواقفهم، راجع ردّي عليه من (ص ٤ - ٩)، وفيها ما يقنع طالب الحقّ.

(*) وقد خيّل إليه.

=

=

فلما رآها حججًا دامغة لم يستطع الإجابة عليها؛ لم يرجع إلىٰ الحقِّ ولم يستسلم له، فتحايدها في جوابه الجديد، وأخذ يؤكِّد تلك القاعدة الباطلة بخلف الكلام ورديئه، وبكلام ينقله عن العلماء لا صلة له بهذه القنبلة المدمّرة، وحاشاهم ثمّ حاشاهم، وبرّأهم الله أن يقولوا أو يفكّروا فيما يشير إلىٰ مثلها، فضلًا أن يقولوا ما يؤيّدها، ولو رأوها لكانت لهم مواقف صارمة من واضعها، ولأقاموا الدنيا وأقعدوها، وسيأتي ذكر مواقفهم من هذا الكتاب العظيم «صحيح مسلم» رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثانيًا: ناقشته في كلامه علىٰ أسانيد الحديثين وتعليلها:

رأيت منهجًا غريبًا في أسلوبه، فرأيته يحاول جاهدًا مِنْ رفع شأن الأسانيد إذا كانت خارج «صحيح مسلم»، ويترك ما قيل فيها من خدش، ويذكر ما قيل من خدش في بعض رجال مسلم، ويقتصر علىٰ بعض ما قيل من مدح في الجبال من رجال مسلم، ورأيت روح حبّ الغلب قد سيطرت علىٰ بحثه، كأنَّه في ميدان من ميادين المباريات، ورأيته يدّعي أنّ البخاري والدارقطني والنسائي والقاضي عياضًا قد اتّفقوا علىٰ تعليل طرق حديثي ابن عبّاس وابن عمر، فناقشته في هذه الدعوىٰ، وبيّنت الفوارق بين انتقاداتهم، بحيث لا يصحّ إطلاق دعوىٰ الاتّفاق، وأنَّ شبههم ضعيفة علىٰ جلالتهم. انظر ردّي عليه من صـ(١٧ - ٢٤).

وانظر ردّي عليه عمومًا إلىٰ آخره في مناقشته في الرجال، وفي القضايا الأخرىٰ.

وبعد كلّ ما وقع منه من ادّعاء علىٰ الإمام مسلم، وبعدما وقع منه من أخطاء،

=

=

وبعد إجهازه علىٰ كلّ طرق حديثي: ابن عمر وابن عبّاس، جاء بطامة كبرىٰ علىٰ شواهد الحديثين، فقال: «إنّها كلّها منتقدة معلّلة»، وأنّه قد بيّنها في تعليقه علىٰ الحديث السابق.

أي أنّه قضىٰ علىٰ الشهود قبل أن يؤدّوا شهادتهم، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله.

فلمّا وقفتُ علىٰ هذه النتيجة طلبت منه تعليقه الذي فعل فيه ما فعل بهذه الشواهد، فأدرك أنّ تلك النتيجة لا تطاق، فمسح عبارة «كلّها» وطبع بدلها كلمة «بعضها»، وعلّق في الحاشية بالكلام الآتي: «قد أخطأت خطأً فاحشًا في قولي: «كلّها منتقدة»؛ لأنّ حديث أبي هريرة صحيح متّفق عليه، وحديث جبير بن مطعم حسن لغيره، أمّا حديث جابر وابن الزبير فهما منتقدان، كما في التعليق السابق».

وفي كلامه هذا تخفيف من هول النتيجة نوعًا ما، رغم إصراره علىٰ تعليل بقيّة أحاديث الباب إلىٰ جانب طرق حديثي ابن عبّاس وابن عمر في «صحيح مسلم»، فبيّنت له أنّ هذه الأحاديث قد ادُّعِيَ فيها التواتر، وأنّه قد خالف بتعليله لها ثلاثة عشر إمامًا[1] من أئمّة الحديث. انظر: (ص: ٧٢، ٨٠)، وما بينهما إن شئت.

مع أنّ هذا العرض لا يعطيك الحقيقة كاملة، فاقرأ الردّ عليه، وستقف - إن شاء الله - منه علىٰ مكانة هذه الأحاديث التي انتقدها وعلّلها، وخالف فيها أئمّة الحديث الذين صحّحوها، وترىٰ بُعْدَه عن مناهج علماء الإسلام المنصفين، والذين تشبّعوا بحبّ السنّة واحترامها.

(١) بل يزيد عددهم علىٰ خمسة عشر.

=

=

ثمَّ اطّلعت علىٰ الأوراق الأخيرة التي ضعّف فيها الشواهد، فإذا به يعلّق علىٰ حديث عبد الله بن الزبير، الذي خرّجه الإمام أحمد في «المسند»، وأورده الهيثمي في «غاية المقصد في زوائد أحمد»، والذي صحّحه عشرة من العلماء، وصحّح شواهده علماء آخرون كثيرو العدد، فترك تخريجه من «مسند أحمد» الذي هو أهمُّ عمله، وبدل أن يكتب عليه بضعة أسطر في بيان درجته، وذِكْر أئمّة الحديث الذي صحّحوه، وذِكْر شواهده التي ترفع من شأنه، فإذا به يستطرد في سبع صحائف من القطع الكبير - لعلّها تبلغ إحدىٰ عشرة صحيفة - يناقش العلماء ويصاولهم ويضعّف ما صحّحوه، ويناقش حتَّىٰ الدارقطني إذا لَانَ، فرجّح بعض الطرق، وبأساليب تدلّ - والله - علىٰ ضعفه، وعلىٰ عدم معرفته في الوقت نفسه بطرق تحقيق المخطوطات، وبقواعد المحدّثين في التصحيح والتضعيف وغيرهما، ثمَّ لمَّا وصل إلىٰ حديث ابن عمر رقم (٥٠٠٠) من «غاية المقصد» من طريق عطاء عنه: «**صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ...**» الحديث، الذي أشار مؤلّف «غاية المقصد» - وهو الهيثمي - إلىٰ صحّته، لمَّا وصل إليه كَرَّ عليه بالأسلوب نفسه.

فبدل أن يتَّبع منهج المحقّقين فيكتفي ببضعة أسطر؛ لئلّا يثقل الكتاب الذي يحقّقه، ويخرّج حديث ابن عمر من «صحيح مسلم»، كما أشار إليه المؤلّف الهيثمي، ويشدّ به أزر حديث عطاء، بَدَلَ أن يسير علىٰ هذا المنهج العلمي المعقول المقبول المسلّم به في الأوساط العلمية، يخرج بعيدًا عن مجال عمله،

=

وناقشته في هذا الكتاب أعني: «منهج مسلم في ترتيب صحيحه»، فرد عليه بكتاب اسمه: «التوضيح»، فرددت عليه بـ: «التنكيل».

وهناك رد علىٰ المليباري قبل كتابيَّ المذكورين.

هذا يكفي العاقل المنصف، وهو يثرثر ومن ورائه أناس يثرثرون، كتب كتابًا ملأه بالأكاذيب والتباهي والتعالي والطعن في كل من يكتب في هذا العصر، كلهم ما يفقهون، ومن عهد الخطيب البغدادي[1]، ويمكن من عهد الدارقطني إلىٰ الآن

= ويصول ويجول في صفحات كثيرة؛ يشتّت فيها أحاديث صحّحها جمهرة من علماء الحديث، وادّعىٰ بعضهم فيها التواتر، ويمزّقها أشلاء، ضاربًا - باحترام العلماء لها وتصحيحهم إيّاها - عرض الحائط.

ومع كلّ هذه الأفاعيل الشنيعة، والتحديّات الخطيرة لأقوال العلماء، ومواقفهم، يستنكر عليّ تصحيح حديثي: ابن عمر وابن عبّاس في «صحيح مسلم»، والذي وافقني فيه معظم المحدّثين، ويستبيح لنفسه مخالفة خمسة عشر عالِمًا بل أكثر - والحقّ معهم والأدلة والحجة في جانبهم -، ويصف منهجه بأنّه منهج علمي، فللقارئ أن يتصوّر إلىٰ أيّ حدّ بلغ به الغرور، كما يقال.

أقول: وقد ناقش المليباريَّ نقاشًا علميًّا رصينًا، وإني لأنصح طلبة العلم بقراءة هذا الكتاب؛ كي يعرفوا شبه القوم، ويعرفوا كيفية دحضها بالحجة الدامغة، فجزىٰ الله شيخنا خير الجزاء وأوفاه علىٰ ما قدم ويقدم؛ من الذب عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

(١) هو الخطيب الحافظ الكبير الإمام محدث الشام والعراق أبو بكر أحمد بن =

كلهم ما يفهمون، ما يفهم إلا هو وأتباعه من الجهلة والسفهاء، فلا تغرنكم هذه الدندنة.

اقرءوا كتاب أحمد الزهراني - جزاه الله خيرًا -: «نقد مجازفات المليباري» أجاد فيه جزاه الله خيرًا.

❁ ❁ ❁

س٣١: يقول بعض الشباب: كما أننا نقلد الشيخ الألباني: في أغلب الأحاديث، كذلك يجوز تقليد أئمة الجرح والتعديل في عصرنا مطلقًا، هل هذا الكلام صحيح؟

ج: الشيخ الألباني وقبله علماء أكبر منه؛ مثل: أبي داود[١]، والترمذي[٢]، والنسائي، الناظر في كلامهم وأحكامهم على الأحاديث بين أمرين:

إما أن يكون جاهلًا، لا يمكنه أن يصحح أو يضعف، هذا يقلد.

وإما إنسان متمكن، طالب علم قوي، عالم متمكن من التمييز بين الصحيح والضعيف، عنده قدرة تؤهله لهذا التمييز بين الصحيح والضعيف، يدرس تراجم الرجال، ويدرس العلل، وكذا وكذا، لتكون النتيجة هي موافقة هذا الإمام أو

=

علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، مات سنة (٤٦٣هـ). «العبر» (٣/ ٢٥٣)، «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (١٠١٥).

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) تقدمت ترجمته.

مخالفته، في ضوء البحث العلمي القائم علىٰ المنهج الصحيح وطرق أهل الجرح والتعديل، نعم.

ثم التقليد في الجرح والتعديل هذا شأنه يعني: لو أن إنسانًا لا يتمكن من العلم وقف علىٰ كلام للبخاري أو لمسلم أو لأبي داود: فلان كذاب، فلان سيئ الحفظ، فلان واهٍ، فلان متروك، فلان كذا، وما وجد أحدًا يعارضه، يقبل كلامه؛ لأنه خبر من الأخبار، يقبله لأنه خبر من الأخبار، وقبول أخبار الثقات أمر ضروري لا بد منه[1].

---

(١) **قال العلامة ابن الوزير اليماني**: إن قول الثقة العارف الذي ليس له قاعدة في التصحيح معلومة الفساد أن الحديث صحيح - يجب قبول قوله بالأدلة العقلية والسمعية الدالة علىٰ قبول خبر الواحد، وليس ذلك بتقليد، بل هو عمل بما أوجبه الله تعالىٰ من قبول خبر الثقات. اهـ.

وقد سُئل العلامة الصنعاني عن قول ابن الوزير، كما في «إرشاد النقاد إلىٰ تيسير الاجتهاد» ص (٢٤ - ٢٦): فكان الجواب منه بما يلي:

رسم الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه: «نخبة الفكر» الحديث الصحيح بأنه ما نقله عدل، تام الضبط، متصل السند، غير معلل، ولا شاذ. وقال: وهو الصحيح لذاته. وقريب منه رسم ابن الصلاح وزين الدين: بأنه ما اتصل إسناده بنقل عدل ضابط عن مثله، من غير شذوذ ولا علة قادحة، إذا عرفت هذا فهذه خمسة قيود: ثلاثة وجودية واثنان عدميان، وكلها أخبار: كأنه قال: الثقة حين قال: حديث صحيح، هذا الحديث رواته عدول، مأمونُو الضبط، =

متصل إسنادهم، لم يخالف فيه الثقة ما رواه الناس، وليس فيه أسباب خفية طرأت عليه تقدح في صحته، وحينئذ فقول الثقة صحيح يتضمن الأخبار بهذه الجمل الخمس، وقد تقرر بالبرهان الصحيح: أن الواجب أو الراجح العمل بخبر العدل والقبول له، وتقرر أن قبوله ليس من التقليد لقيام الدليل علىٰ قبول خبره، فالتصحيح مثلًا والرواية للخبر قد اتفقا أنهما أخبار، إما بالدلالة المطابقية، أو التضمنية، أو الالتزامية.

«أما قبول خبره الدال بالمطابقة فلا كلام فيه؛ كقوله: زيد قائم، وأما قبول خبره الدال بالتضمن أو الالتزام، فيدل علىٰ قبوله أنهم جعلوا من طرق التعديل حكم مشترط العدالة بالشهادة، وعمل العالم المشترط لها رواية من لا يروىٰ إلَّا عن عدل، فإنهم صرحوا في الأصول وعلوم الحديث أن هذه طرق التعديل، ومعلوم أن دلالة هذه الصور علىٰ عدالة الراوي والشاهد التزامية، فقول الثقة: حديث صحيح. يتضمن الإِخبار بالقيود الخمسة والرواية لها، ولا يقال أن إخباره بأنه صحيح إخبار علىٰ ظنه بحصول شرائط الصحة عند ظنه، كما يدل له أنه - صرح زين الدين وغيره - بأن قول المحدثين: هذا حديث صحيح. أي: فيما يظهر لنا عملًا بظاهر الإِسناد، لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر؛ لأنا نقول: إخبار الثقة بأن زيدًا عدل إخبار عن ظنه بأنه آت بالواجبات، مجتنب للمقبحات، بحسب ما رآه من ذلك، وأخبر مع جواز أنه في نفس الأمر غير مسلم، لكن هذه التجويزات لا يخاطب بها المكلف.

فإن قلت: من شروط الصحيح السلامة من الشذوذ والعلة، وليس مدرك هذين

الأمرين الإخبار، بل تتبع الطرق والأسانيد والمتون، كما أشار إليه السائل.

قلت: أما أولًا: فالشذوذ والإعلال نادران، والحكم للغالب لا للنادر، ألا ترىٰ أن الراجح العمل بالنص، وأن جوز أنه منسوخ عملًا بالأغلب، وهو عدم النسخ؟ وبرهان ندورهما يعرف من تتبع كلام أئمة الحديث علىٰ طرق الأحاديث من مثل: «البدر المنير»، و«تلخيصه»، فإنهم يتكلمون علىٰ ما قيل في الحديث، فتجد القدح بالشذوذ والإعلال نادرًا جدًّا، بل قال السيد محمد بن إبراهيم في «التنقيح»: ظاهر الحديث المعل السلامة من العلة، حتىٰ تثبت العلة بطريق مقبولة. وأما ثانيًا: فقول الثقة: هذا صحيح. أي: غير شاذ ولا معلل، إخبار بأنه لم يقع في رواته راوٍ ثقة، خالف الناس فيه، ولا وجدت فيه علة تقدح في صحته، وهذا إخبار عن حال الراوي بصفة زائدة علىٰ مجرد عدالته وحفظه، أو حال المتن بأن ألفاظه مصونة عن ذلك، وليس هذا خبرًا عن اجتهاد، بل عن صفات الرواة والمتون، فإنه إخبار بأنه تتبع أحوال الرواة حتىٰ علم من أحوالهم صفات زائدة علىٰ مجرد العدالة، وفي التحقيق هي عائدة إلىٰ تمام الضبط وتتبع مروياتهم؛ حتىٰ أحاط بألفاظها، فالكل عائد إلىٰ الإخبار عن الغير، لا عن الاجتهاد الحاصل عن دليل ينقدح له منه رأي. وأنت إذا نظرت إلىٰ الأئمة النقاد من الحفاظ؛ كالحاكم أبي عبد الله، وأبي الحسن الدارقطني، وابن خزيمة، ونحوهم كالمنذري، وتصحيحهم لأحاديث وتضعيفهم لأحاديث واحتجاجهم علىٰ الأمرين، مستندًا إلىٰ كلام

=

من تقدمهم؛ كيحيىٰ بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبي عبد الله البخاري، ومسلم، وغيرهم من أئمة هذا الشأن، وأنه ثبت له عنهم أو عن أحدهم أنه قال: فلان حجة، أو ثبت، أو عدل، أو نحوها من عبارات التعديل، وأنهم قالوا في غيره: أنه ضعيف، أو كذاب، أو لا شيء، أو نحوها، ثم فرعوا علىٰ هذه الروايات صحة الحديث أو ضعفه، باعتبار ما قاله من قبلهم، فإنه تجنب ابن إسحاق من تجنبه من أهل الصحاح بقول مالك فيه، مع أن ابن إسحاق إمام أهل المغازي، وقدحوا أيضًا في الحارث الأعور بكلام الشعبي فيه، ولم يلقوا ابن إسحاق ولا الحارث، بل قبلوا كلام من تقدم فيهم من الأئمة، وإذا حققت علمت أن تصحيح البخاري ومسلم وغيرهما مبني علىٰ ذلك، وكذلك تضعيفهما؛ فإنهما لم يلقيا إلَّا شيوخهما من الرواة، وبينهم وبين الصحابة وسائط كثيرون اعتمدوا في ثقتهم وعدمها علىٰ الرواة من الأئمة قبلهم، فلم يعرفوا عدالتهم وضبطهم إلَّا من أخبار أولئك الأئمة، فإذا كان الواقع من مثل: البخاري في التصحيح تقليدًا؛ لأنه بناه علىٰ إخبار غيره عن أحوال من صحح أحاديثهم، كان كل قابل لخبر من تقدمه من الثقات، فليكن قولنا بالصحة لخبر البخاري المتفرع عن إخبار الثقات اجتهادًا، فإنه لا فرق بين الإخبار بأن هؤلاء الرواة ثقات حفاظ، وبين الإخبار بأن الحديث صحيح إلَّا بالإجمال والتفصيل، وكأنهم عدلوا عن التفصيل إلىٰ الإجمال اختصارًا أو تقريبًا؛ لأنهم لو أعقبوا كل حديث بقولهم: رواته

=

لكن إذا كان طالب علم، ووجد إمامًا قد جرح رجلًا ثم وجد إمامًا آخر قد خالفه وزكاه، فحينئذ لا بد من تفسير هذا الجرح، لا يسلم لهذا الجارح طالما هناك عالم آخر يعارضه في هذا التجريح.

فإذا لم يعارضه أحد يُقبل، وإذا عارضه عالم فلا بد من بيان سبب الجرح[1]،

=

عدول، حافظون، رووه متصلًا، ولا شذوذ فيه، ولا علة؛ لطالت مسافة الكلام، وضاق نطاق الكتاب الذي يؤلفونه عن استيفاء أحاديث الأحكام، فضلًا عما سواها من الأخبار، علىٰ أن هذا التفصيل لا يخلو عن الإجمال إذ لم يذكر فيه كل راوٍ علىٰ انفراده بصفاته، بل في التحقيق أن قولهم: عدل. معدول به عن آت بالواجبات، مجتنب للمقبحات، محافظ علىٰ خصال المروءة، متباعد عن أفعال الخسة، فعدلوا عن هذه الإطالة – أي: قولهم: عدل، فقولهم: عدل. خبر انطوت تحته عدة أخبار، كما انطوت تحت قولهم: صحيح.

إذا عرفت هذا تبين لك صحة قول صاحب «الروض الباسم»، وأنه الصواب فيما نقله السائل عنه، ومثله قوله في «التنقيح» أنه إن نص علىٰ صحة الحديث أحد الحفاظ المرضيين المأمونين، فيقبل منهم ذلك؛ للإجماع وغيره من الأدلة الدالة علىٰ قبول خبر الآحاد، ذلك مبين في موضعه، ولا يجوز ترك ذلك متىٰ تعلق الحديث بحكم شرعي. اهـ. [وانظر: «المقترح» الجواب عن السؤال رقم (١٨٨) لشيخنا الوادعي رحمه الله].

(١) لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناءً علىٰ أمرٍ

فإذا بُين السبب وكان قادحًا قُدم الجرح علىٰ التعديل، والأمر مقرر وموجود في كتب المصطلح وكتب علوم الحديث.

هذا الشيء معروف عند طلاب العلم، فراجعوه في «مقدمة ابن الصلاح»[١]، وراجعوا «فتح المغيث»[٢]، وراجعوا «تدريب الراوي»[٣]. وراجعوا كتب هذا الشأن: علوم الحديث وعلوم الجرح والتعديل[٤].

❁ ❁ ❁

=

اعتقده جرحًا، وليس بجرح في نفس الأمر. «علوم الحديث» ص (١٠٦ – ١٠٧).

ومن هذا القبيل ما روىٰ الخطيب في «الكفاية» صـ(١١٠ - ١١١) بسنده إلىٰ محمد بن جعفر المدائني، قال: قيل لشعبة: لم تركت حديث فلان؟ قال: رأيته يركض علىٰ بِرْذَوْن، فتركت حديثه. اهـ.

والركض: هو استحثاث الدابة بالرِّجل لتعدو. «فتح المغيث» (٢/ ١١٧).

(١) صـ(١٠٤) وما بعدها من ط «دار الفكر».

(٢) (٣/ ١٧٧) وما بعدها من ط «مكتبة دار المنهاج»

(٣) (١/ ٥١٣)، وما بعدها من ط «دار العاصمة».

(٤) انظر: «ضوابط الجرح والتعديل»، و«ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل» للدكتور أحمد معبد عبد الكريم، و«مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة» للدكتور جمال أسطيري.

س٣٢: من يقف علىٰ حديث أعله بعض الأئمة المتقدمين، وصححه بعض المتأخرين، ممن له اشتغال ومعرفة بالحديث، صححه من عدة طرق، فما الواجب عليه تجاه هذا؟

ج: هذا ينبني علىٰ: هل باب الاجتهاد في التصحيح والتضعيف جائز ومستمر[1]، أو أن باب الاجتهاد في التصحيح والتضعيف قد أغلق، كما أغلق

---

(١) خلافًا لأبي عمرو بن الصلاح، فإنه منع التصحيح، قال في «علوم الحديث» صـ(١٦ - ١٧): إذا وجدنا فيما يُروىٰ من أجزاء الحديث وغيرها حديثًا صحيح الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصًا علىٰ صحته في شيءٍ من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإنا لا نتجاسر علىٰ جزم الحكم بصحته، فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد... اهـ، وقد خالف ابن الصلاح علماء؛ منهم الحافظ النووي، قال في «التقريب» (١/ ٢٠٤) مع «التدريب»: والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته. اهـ.

قال الحافظ ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (١/ ١١٠ - ١١١)، في معرض كلامه عن المستخرجات: وكذلك يوجد في «معجم الطبراني الكبير» و«الأوسط»، و«مسند أبي يعلىٰ»، و«البزار»، وغير ذلك من المسانيد والمعاجم والفوائد والأجزاء ما يتمكن المتبحر في هذا الشأن من الحكم بصحة كثير منه بعد النظر في رجاله وسلامته من التعليل المفسد، ويجوز له الإقدام علىٰ ذلك، وإن لم ينص علىٰ صحته حافظ قبله؛ موافقةً للشيخ أبي زكريا يحيىٰ النووي، =

غلاة المتعصبين باب الاجتهاد في ميدان الفقه؟

فباب الاجتهاد في هذا الدين وفي هذه الأمة علىٰ الوجه الصحيح، وعلىٰ ما يقوله العلماء الأفذاذ المحققون: إن باب الاجتهاد مفتوح هنا وهناك، والرسول ﷺ يقول: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر**»(١).

فإذا وجد إنسان متمكن في علوم الحديث، وله قدرة علىٰ التمييز بين الصحيح

=

وخلافًا للشيخ أبي عمرو. اهـ.

قال الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح» (١/ ٢٢٧): وما رجحه النووي هو الذي عليه عمل أهل الحديث، فقد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث لَمْ نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحًا... اهـ.

قلت: ما أَحْسَنَ قولَ العلامة الألباني، حيث قال في «مقدمة تحقيقه لصحيح سنن أبي داود» (١/ ١٧): وليت شعري، لِمَ أَلَّف - يعني: ابن الصلاح - هو وغيره في أُصول الحديث؟ ولِمَ أَلَّفوا في أُصول الفقه؟ أللتسلية والفرجة وتضييع الوقت؟ أم للعمل بمقتضاها، وربط الفروع بأُصولها؟ وهذا يستلزم الاجتهاد الذي أنكروه، ونحمد الله تعالىٰ أننا لا نُعْدَمُ في كلِّ عصر من علماء يردون أمثال هذه الزلَّات من مثل هذا العالم... اهـ.

(١) رواه البخاري برقم (٧٣٥٢)، ومسلم برقم (١٧١٦)، من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

والضعيف، وهضم قواعد علوم الحديث؛ فإن له أن يجتهد في أحاديث غير الصحيحين؛ أما الصحيحان فقد تلقتهما الأمة بالقبول، لكن أتىٰ إلىٰ سنن أبي داود، وإلىٰ الترمذي، وإلىٰ النسائي، وإلىٰ مصنف عبد الرزاق[١]، إلىٰ مصنف ابن أبي شيبة[٢]، معاجم الطبراني[٣]، ووجد أحكامًا علىٰ بعض الأحاديث، أو لم يجد، فله أن يجتهد.

وجد مثلًا واحدًا من أئمة الحديث قد ضعف حديثًا، وبين له علة في إسناد ما، فبحث وتوسع من هنا؛ من المعاجم والأطراف والأجزاء والمصنفات والمسانيد؛ فوجد طرقًا أخرىٰ لهذا الحديث؛ إما صحيحة، وإما فيها ضعف ينجبر، ويشهد بعضها لبعض، ويتابع بعضها بعضًا.

---

(١) هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحافظ الكبير أبو بكر الحميري، مولاهم الصنعاني، مات سنة (٢١١هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٣٥٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٦٣).

(٢) هو أبو بكر بن أبي شيبة الحافظ، عديم النظير، الثبت النحرير، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، مات سنة (٢٣٥هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٤٣٩)، «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٤٤٢).

(٣) هو الطبراني الحافظ الإمام العلامة الحجة أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، مسند الدنيا، مات سنة (٣٦٠هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٨٧٥)، «العبر» (٢/ ٣١٥)، «طبقات الحفاظ» صـ(٣٨٨) ترجمة برقم (٨٤٥).

فإن هذا له أن يقول: هذا الحديث أعله فلان، وأنا وجدت له متابعات وشواهد في المصدر الفلاني والمصدر الفلاني بالإسناد الفلاني والإسناد الفلاني، فالحديث بهذا الجهد العلمي يكون قد نجا من هذه العلة؛ بسبب وجود هذه المتابعات والشواهد، والإمام الفلاني الذي ضعفه إنما حكم على الإسناد المعين الذي فيه فلان، أو فيه العلة الفلانية، وهذا المجتهد المتأخر له أن يحكم بصحة الحديث، وإن خالف من أعله من المتقدمين على الطريقة التي قلتها لكم، أو من قَبْلَه صحح حديثًا، ثم بحث عالم متأخر فوجد في هذا الحديث علة خفيت على ذلك العالم؛ لأن ذلك العالم أخذ بظاهر إسناد ذلك الحديث.

وأنتم تعرفون أن علي بن المديني، وغيره من أئمة الحديث قالوا: لا تعرف علة الحديث إلا إذا جمعت طرقه.

فهذا جاء إلى حديث، كما يفعل الطبراني أو يفعل غيره من الأئمة؛ كابن حبان أو الحاكم يصحح الحديث، يصحح حديثًا ما من طريق ما، فيجيء عالم من بعدهم في القرون المتأخرة، فيضعفه بناءً على دراسة شاملة لطرقه التي وقف عليها وفاتتهم، فيقول: أنتم أيها الأئمة صححتم هذا الحديث بناء على الإسناد الذي وصل إليكم، وكان ظاهره الصحة، وأنا وجدت له طرقًا أخرى، فتبين لي أن فيه علة؛ فيه انقطاع، أو فيه إرسال، أو موقوف، يعني: ثلاثة، أربعة، خمسة من الحفاظ خالفوا فلانًا في إسناده، فرووا هذا الحديث موقوفًا أو رووه مرسلًا أو منقطعًا.

فهذا عنده حجة وعنده برهان على ضعف هذا الحديث، فلا يجوز له أن يقلد

ابن حبان[١] مثلًا أو الحاكم[٢] في تصحيح حديث عرف بالدراسة الجادة أنه ضعيف.

علىٰ كل حال، باب الاجتهاد مفتوح - والحمد لله - للمؤهلين، لا لكل من هب ودب، فإن بعض الناس لم يتمكن، ويستعجل، فيحكم في دين الله علىٰ الأحاديث في أبواب الفقه، أو في أبواب العقائد بجهل، هذا غلط؛ لأنه ليس مؤهلًا؛ لأن يحكم علىٰ الأحاديث بالصحة والضعف، وهو لم يبلغ هذه الذروة وهذا المستوىٰ الذي يؤهله لتصحيح الأحاديث أو تضعيفها، هذا ما أقوله في الإجابة علىٰ هذا السؤال.

❁ ❁ ❁

س٣٣: هل الأخذ بتصحيحات علماء الحديث يعتبر تقليدًا لهم، وهل يقدم في ذلك قول المعاصر بناء علىٰ أنه اطلع علىٰ ما لم يطلع عليه الأوائل؟

---

(١) هو ابن حبان الحافظ الإمام العلامة أبو حاتم محمد بن أحمد بن حبان البستي، مات سنة (٣٥٤هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٨٧٩)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ٣١٧).

(٢) هو الحاكم الحافظ الكبير إمام المحدثين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، مات سنة (٤٠٥هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٩٦٢)، و«شذرات الذهب» (٣/ ١٧٦).

ج: طالب العلم بين أمرين:

إما أن يكون في البداية، فهذا عليه أن يأخذ ما صححه البخاري بالتسليم، ويأخذ ما صححه غيره من المحدثين بالتسليم.

وإن كان قد تعلم وشدا في العلم وبرع في علم الحديث، وتمكن من التمييز بين الصحيح والضعيف، فأمامه الصحيحان قد تلقتهما الأمة بالقبول، وليأخذ بهذا الإجماع ولا يخالفه، وأمامه كتب السنن والجوامع والمعاجم والمسانيد والأجزاء والمستخرجات وغير ذلك.

فإذا كان متمكنًا - كما أسلفت - وأتىٰ إلىٰ تصحيح أو تضعيف إمام من أئمة هذه الدواوين التي ذكرت الآن، فعليه أن يعرف الحق عن طريق الدراسة والبحث، ويستعين بكلام هؤلاء الأئمة أنفسهم، وقواعدهم في التمييز بين الصحيح والضعيف.

والقول بأن التصحيح والتضعيف قد أغلق بابه - قول غير صحيح، وقد رد العلماء كلمة هذا القائل وهو ابن الصلاح[1] رحمه الله، فلم يتوقفوا عن الاجتهاد في التصحيح والتضعيف، ولم يرفعوا رأسًا بما قاله حتىٰ من تلاميذه، واستمر كل واحد منهم يعمل بما عنده من المعرفة بالقواعد والمناهج، فيصحح ويضعف علىٰ ضوء هذه القواعد والمناهج.

فقد يحتج في دراسته بكلام أهل العلم ومناهجهم، في أحاديث معينة قد صححها بعضهم وضعفها بعضهم، فيتوصل إلىٰ الراجح من خلال هذه

---

(١) انظر الجواب عن السؤال السابق، مع التعليق عليه.

الدراسة، وذلك بأن يقوم - كما يقال - بعمليات ترجيح في ضوء هذه الدراسة العلمية، التي يجب أن يرافقها الإخلاص لله رب العالمين، والصدق في طلب الحق، فإذا توصل إلىٰ ترجيح صحة هذا أو ضعف ذاك، فعليه أن يأخذ بما يتوصل إليه بنفسه، وألا يقلد هذا أو ذاك.

والحاصل: أن موقف المسلم من التصحيح والتضعيف، إما أن يكون مبتدئًا فيأخذ بتصحيح غيره وتضعيفه، وإما أن يكون متمكنًا ضابطًا لقواعد علوم الحديث وبارعًا في الجرح والتعديل، ويفهم كيف يرجح ويجرح ويعدل فإن عليه كما قال الحافظ ابن حجر: عليه أن يجتهد؛ فلا يقلد أبا داود ولا الترمذي ولا النسائي ولا من بعدهم.

وفق الله الجميع لما يحب ويرضىٰ، وباب الاجتهاد باب مفتوح في أبواب الفقه، والتصحيح والتضعيف.

علم الرجال[١] ...

(١) علم رجال الحديث هو: العلم بأحوال رواة الحديث من حيث القبول والرد. «المختصر في علم الأثر» صـ(٩).

وأول من تكلَّم في أحوال الرجال القرآن، ثم النبي ﷺ، ثم أصحابه، والآيات كثيرة في الثناء علىٰ أفراد معينين من الصحابة، كما يعلم من كتب الفضائل، وآيات في التنبيه علىٰ نفاق أفراد معينين، وعلىٰ جرح أفرادٍ آخرين، وأشهر ما جاء في هذا قوله تعالىٰ: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات، آية: (٦)]، نزلت في رجلٍ بعينه...، وهي مع ذلك قاعدة عامة. «علم الرجال وأهميته» صـ(١٨) للمعلمي.

ولِأهمية هذا العلم جعله الأئمة نصف العلم، قال الإمام علي بن المديني: التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم. رواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» صـ(٣٢٠)، والخطيب في «الجامع» (٢/ ٢١١).

قال العلامة المحقق عبد الرحمن المعلمي - في كتابه الماتع «علم الرجال وأهميته»، صـ(١٧) -: قد وقعت الرواية ممن يجب قبول خبره، وممن يجب ردُّه، وممن يجب التوقف فيه، وهيهات أن يُعْرَفَ ما هو من الحق الذي بلَّغه خاتم الأنبياء عن ربِّه ﷻ، وما هو من الباطل الذي يبرأ عنه الله ورسوله إلا بمعرفة الرجال، وهكذا الوقائع التاريخية، بل حاجتها إلىٰ معرفة أحوال رواتها أشدُّ؛ لغلبة التساهل في نقلها، علىٰ أن معرفة أحوال الرجال هي نفسها =

...والجرح[١] والتعديل[٢]

س٣٤: نقرأ كثيرًا في تراجم العلماء أن فلانًا برع في علم الرجال، ونحوها من العبارات، فكيف تكون دراسة علم الرجال؟ وهل هناك طريقة معينة، أو كتب تنصحون بها في هذا الباب، خاصة معرفة طبقات الرواة؟ وجزاكم الله خيرًا.

ج: **أولًا**: تدرس علىٰ عالم في علم الرجال، وفي غيره.

وثانيًا: عندك - والحمد لله - كتب الرجال متوفرة، وكتب الطبقات متوفرة - والحمد لله -، «طبقات» ابن سعد، و«ثقات» ابن حبان[٣]، رتبه علىٰ الطبقات،

=

من أهَمِّ فروع التاريخ.

وإذا كان لا بد من معرفة أحوال الرواة فلا بد من بيانها، بأنْ يخبر كلُّ من عرف حال راوٍ بحاله؛ ليعلمَه الناس، وقد قامت الأُمة بهذا الفرض كما ينبغي. اهـ.

(١) **الجرح هو**: وصف الراوي في عدالته أو ضبطه، بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أو ردها. «ضوابط الجرح والتعديل» صـ(٢١).

وعرفه ابن الأثير في «جامع الأصول (١/ ١٢٦)، بقوله: الجرح وصفٌ متىٰ التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله وبطل العمل به.اهـ.

(٢) **التعديل هو**: وصف الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي قبول روايته. «المختصر في علم رجال الأثر» صـ(٤٣)، «ضوابط الجرح والتعديل» صـ(٢٢).

(٣) تقدمت ترجمته.

و«تذكرة الحفاظ» للذهبي[١]، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي[٢]. إلخ، كذلك «تقريب التهذيب»، يذكر الطبقات، فكتب الطبقات هي الكتب التي ذكرتها لكم.

وكتب الرجال، مثل: «تاريخ البخاري»، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم[٣] و«الثقات»، و«المجروحين» لابن حبان، و«تهذيب الكمال» للمزي[٤]

---

(١) هو الإمام الحافظ، محدِّث العصر، وخاتمة الحفاظ، ومؤرِّخ الإسلام، وفرد الدهر شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني ثم الدمشقي المقرئ، مات سنة (٧٤٨هـ). «الوافي بالوفيات» (٢/ ١٦٣)، «نكت الهميان» صـ(٢٤١).

(٢) هو الإمام الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد بن سابق المصري الخضيري الأسيوطي الشافعي، مات سنة (٩١١هـ). «الضوء اللامع» (٤/ ٦٥)، «شذرات الذهب» (٨/ ٨٧)، «معجم المؤلفين» (٢/ ٨٢)، «الأعلام» (٣/ ٣٠١).

(٣) هو الإمام الحافظ الناقد شيخ الإسلام أبو محمد عبد الرحمن بن الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، مات سنة (٣٢٧هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٨١٢)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ٢٨٧).

(٤) هو المزي الإمام العالم الحبر الحافظ الأوحد محدث الشام جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف القضاعي ثم الكلبي الدمشقي الشافعي، مات سنة (٧٤٢هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (١١٧٦)، «الدرر الكامنة» (٤/ ٢٨٢) برقم (٥٢٤١).

و«تهذيب التهذيب» لابن حجر، و«الكاشف» للذهبي، و«الخلاصة» للخزرجي[١] وغيرها، وكتب الضعفاء: «الضعفاء» للبخاري، وللعقيلي[٢]، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي[٣]، وما شاكل ذلك.

لكن لا تذهب إلىٰ علم الرجال، وأنت لا تعرف أصل الحديث؛ اعرف الحديث وفقهه، والقرآن وفقهه قبل كل شيء، والرجال معهما.

❁ ❁ ❁

س٣٥: أحسن الله إليكم وجزاكم الله خيرًا، سائل يقول: كيف يستفيد طالب علم الحديث من كتب التراجم، وهل يجب عليه إذا قرأ كتاب «تهذيب التهذيب» مثلًا، أن يقرأه بالتفصيل أو يرجع إليه عند الحاجة، وما هي الطريقة المثلىٰ لقراءة كتب التخريج؟ وبأي كتاب يبدأ؟ وبارك الله فيكم.

ج: لا نستطيع أن نوجب عليه أن يقرأ كتاب: «تهذيب التهذيب»، وإنما إذا كان يريد أن يحكم علىٰ الأحاديث بالصحة والضعف وغيرها من الأحكام

---

(١) هو أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم بن عبد الله بن علي بن حسن الخزرجي الأنصاري الساعدي صفي الدين، ، مات بعد سنة (٩٢٣هـ). «الأعلام» (١/ ١٥٤)، «معجم المؤلفين» (١/ ٢٨٨).

(٢) هو الحافظ الإمام أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسىٰ بن حماد العقيلي، صاحب كتاب: «الضعفاء الكبير» مات سنة (٣٢٢هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٨١٤)، «الوافي بالوفيات» (٢/ ٣٧).

(٣) تقدمت ترجمته.

والأسانيد، فعليه ألا يصدر حكمًا إلا بعلم، بأن يعرف قواعد المصطلح، ويعرف قواعد الجرح والتعديل، ويعرف كلام العلماء في أبواب الجرح والتعديل، وما يلزم ويتطلبه الحكم علىٰ حديث، أو شخص مجروح، أو توثيق من يستحق مرتبة الثقة، فلا يتكلم إلا بعلم، وكل هذا يدخل في قول الله - تبارك وتعالىٰ -: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾[1].

وإذا قرأ كتب التخريج ويريد الاستفادة منها، فبالممارسة يعرف كيف يستفيد، ثم يقرأ كتب العلل لابن أبي حاتم وللدارقطني وغيرهما، وينظر كيف يعللون، وكيف يحكمون، وكيف يرجحون عند الاختلاف؛ فيعرف منهجهم.

ويقرأ كذلك في كتب التخريج؛ مثل: «نصب الراية» للزيلعي[2]، و«التلخيص الحبير» لابن حجر، و«البدر المنير» لابن الملقن[3]، وكتب الألباني.

وبقراءة هذه الكتب وممارستها، ومعرفة طرق التصحيح والتضعيف والتعليل والترجيح، وما شاكل ذلك، يعرف بعد ذلك إن كان مؤهلًا؛ لأن الناس

---

(١) الإسراء، آية: (٣٦).

(٢) هو الإمام الفاضل المحدث المفيد جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي الحنفي، مات سنة (٧٦٢هـ). «الدرر الكامنة» (٢/ ١٨٨)، «طبقات الحفاظ» صـ(٥٦١) ترجمة برقم (١١٦٥).

(٣) ابن الملقن هو الإمام الفقيه الحافظ سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري الشافعي، مات سنة (٨٠٤هـ). «طبقات الحفاظ» صـ(٥٦٨) ترجمة برقم (١١٧٥).

يتفاوتون، أناس أعطاهم الله ذكاء ومواهب، وأهلهم لأن يسيروا في ركاب أئمة الحديث، وأئمة الجرح والتعديل.

وهناك أناس ليسوا مؤهلين لهذا، حتىٰ كثير من المحدثين، لم يدخلوا في باب: الجرح والتعديل، ولا باب: التصحيح والتضعيف والتعليل، تركوا هذا الشأن لأهله من كبار النقاد، من أمثال: شعبة[١]، وسفيان الثوري[٢]، ويحيىٰ بن سعيد القطان[٣]، وعبد الرحمن بن مهدي[٤]، ثم طبقة تلي هؤلاء، مثل: الإمام أحمد[٥]،

---

(١) هو شعبة بن الحجاج بن الورد الحجة الحافظ شيخ الإسلام أبو بسطام الأزدي العتكي مولاهم، مات سنة (١٦٠هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (١٨٧)، «الوافي بالوفيات» (١٦/ ١٥٥).

(٢) هو سفيان بن سعيد بن مسروق، الإمام شيخ الإسلام سيد الحفاظ أبو عبد الله الثوري الكوفي الفقيه، مات سنة (١٦١هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (١٩٨)، «السير» (٧/ ٢٢٩).

(٣) هو يحيىٰ بن سعيد بن فروخ الإمام العلم سيد الحفاظ أبو سعيد التميمي مولاهم البصري القطان، مات سنة (١٩٨هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٢٨٠).

(٤) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان الحافظ الكبير والإمام العلم الشهير اللؤلؤي أبو سعيد البصري، مات سنة (١٩٨هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٣١٣).

(٥) تقدمت ترجمته.

ويحيىٰ بن معين[١]، وعلي بن المديني[٢]، ثم البخاري وأقرانه؛ كأبي زرعة[٣]، وأبي حاتم[٤]، وهكذا إلىٰ يومنا هذا لا يتصدىٰ لهذه الأمور إلا أناس منحهم الله مواهب، وأهلهم بها، للنهوض بهذا الشأن.

❁ ❁ ❁

س٣٦: هل يجوز جرح شخص ما بسببٍ مختَلَفٍ في كونه سببًا جارحًا، أم لا يُجرح إلا بما هو متفق عليه فقط؟

ج: أسباب الجرح معروفة، كالكذب، أو التهمة بالكذب، أو فحش الغلط... إلىٰ آخر أسباب الجرح، وهي عشرة أسباب، ذكرها الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر»[٥].

كذلك المفسقات؛ مثل: الزنا، وشرب الخمر، وتعاطي الربا، وأكل مال اليتيم، والكبائر التي تتجاوز السبعين، كما يقول ابن عباس: «بل هي إلىٰ السبعمائة أقرب».

---

(١) هو يحيىٰ بن معين الإمام الفرد سيد الحفاظ أبو زكريا المري مولاهم البغدادي، مات سنة (٢٣٣هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٤٣٧).

(٢) هو علي بن المديني حافظ العصر وقدوة أرباب هذا الشأن أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المديني ثم البصري، مات سنة (٢٣٤هـ). «تذكرة الحفاظ» ترجمة برقم (٤٣٦).

(٣) تقدمت ترجمته

(٤) تقدمت ترجمته.

(٥) صـ(١١٤ - ١١٧) ط. دار ابن الجوزي.

فهذه من الأسباب المتفق علىٰ أنها تجرح وتسقط العدالة، ويحكم علىٰ من ارتكب كبيرة منها بالفسق؛ فلا تقبل روايته ولا شهادته.

والأسباب المختلف فيها: قد يكون هذا الخلاف لا قيمة له، قد يعارض شخص في جارح، ويقول: هذا غير جارح، ويكون لا قيمة لكلامه، وقد يكون لكلامه وزن.

والجارح ينظر ويجتهد في هذا، هل هو قادح أو لا؟ فإن ظهر له من خلال الدراسة أن هذا قادح فيجرح به، وهناك أمور ينبغي ألا نسميها مختلفًا فيها، بل نقول: متفقٌ علىٰ أنها ليست مما يجرح؛ كقول الجارح في الراوي: رأيته يركب علىٰ برذون[1]، أو قوله: سمعت كذا من بيته... إلخ، فهذا لا يقال: إنه جرح مختلف فيه، بل متفق علىٰ عدم اعتباره، وقد شذ من يراه جارحًا.

الشاهد: أنه لا يُجرح الشخص إلا بقادح معتبرٍ عند الأئمة، والأمور التي قد يختلف فيها بعض الناس، يرجح هذا العالم ما يراه راجحًا.

❁ ❁ ❁

س٣٧: ماذا يُقصد بالدليل في الجرح المفسر، وهل الدليل يكون من الكتاب والسنة؟

ج: نعم؛ لأن الأمور ترجع إلىٰ الكتاب والسنة، لو جرحه بالزنا، أو بشرب الخمر، أو بتعاطي الربا، أو بأكل مال اليتيم، أو بأي كبيرة من الكبائر المعروفة

---

(١) والقائل هو شعبة بن الحجاج، كما تقدم تعليقًا علىٰ جواب السؤال: «التاسع والعشرين».

الثابتة بالكتاب والسنة، هذا هو المراد بالدليل.

وليس المقصود أن يقول: قال الله في فلان كذا، وقال رسول الله ﷺ في فلان كذا، ليس المراد هذا، المراد أن تذكر جرحًا معتبرًا في الشريعة الإسلامية، نص عليه الكتاب والسنة بأنه من المعاصي الكبيرة.

❁ ❁ ❁

س٣٨: هل يكفي نقل كلام الأئمة في الجرح المفسر؟

ج: كيف لا يكفي؟! إذا نقل الأئمة الجرح المفسر، ولو إمام واحد نقل الجرح المفسر يكفينا[١]، وتقدم لكم أنه لو جرح واحد بجارح معتبر، وجاء من يعارضه ويزكي هذا المجروح أنه يسقط ويسقط كلامه.

❁ ❁ ❁

س٣٩: رجل من أئمة الحديث عادة ما يجرح، ولكنه يتراجع عن هذا، فهل نقبل تجريحه بدون تفسير؟

ج: قد يتراجع عن التعديل؛ لأنه تبين له أن الجرح فيه حق، فيتراجع عن تعديله، ويقول: عدلته بناءً علىٰ ظاهر حاله. لكن هذا الذي يجرح شخصًا، ثم يتراجع عن جرحه، لا أعرف لهذا مثالًا، يعني: عالم جرح شخصًا ثم تراجع عن جرحه.

اللهم إلا إذا ظن أن عنده بدعة، ثم تبين له أن هذا الأمر لا يُبَدع به فرجع عنه، أما أنه يجرحه بمفسق، ثم يقول: لا، أنا أتراجع. لا أعرف مثل هذا[٢]، ثم لو

---

(١) انظر «الرفع والتكميل» صـ(٧٩)، وما بعدها للكنوي.

(٢) ويوجد التراجع في غير هذا، فمنه ما نقله عباس الدوري من كلام يحيىٰ بن

فرضنا أنه تراجع وبقي غيره علىٰ تجريحه، فيعتبر جرح هذا الذي ثبت علىٰ جرحه.

=

معين في ثواب بن عتبة، قال: سمعت يحيىٰ يقول: ثواب بن عتبة شيخ صدقٍ، حدث عنه أبو عبيدة الحداد، وغيره.

قال الدوري: فإن كنت كتبت عن أبي زكريا فيه شيئًا أنه ضعيف، فقد رجع أبو زكريا، وهذا هو القول الأخير من قوله. اهـ.

انظر «التاريخ» (٤/ ٢٧٢)، و«الجرح والتعديل» (٢/ ٤٧١)، و«موسوعة أقوال يحيىٰ بن معين في رجال الحديث وعلله» (١/ ٣٤٦) ط. دار الغرب الإسلامي.

وينبغي أن يُتفطَّنَ لأقوال المذكين ومخارجها، فإنه قد يكون الجرح أو التعديل الصادر من إمام واحد نسبيًّا، فيظنه من لم يتفطن لذلك تراجعًا، وليس هو كذلك؛ كأن يسأل عن الفاضل المتوسط في حديثه، ويُقْرَنُ بضعيف، فيقال: ما تقول في فلان وفلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة. ويريد بقوله: «ثقة» أنه ليس من نمط من قُرِنَ معه، فإذا سُئل عنه بمفرده بين حاله في التوسط.

ومثال ذلك: قول عثمان الدارمي: سألت يحيىٰ بن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس.

قلت: هو أحب إليك، أو سعيد المقبري؟ فقال: سعيد أوثق والعلاء ضعيف. اهـ.

قال السخاوي: فهذا لم يُرِدْ به ابن معينٍ أن العلاء ضعيف مطلقًا، بدليل قوله: إنه لا بأس به، وإنما أراد أنه ضعيف بالنسبة لسعيد المقبري... اهـ.

وانظر: «تاريخ ابن معين» برقم (٦٢٣) و(٦٢٤)، و«لسان الميزان» (١/ ٩٦)، و«فتح المغيث» (٢/ ٢٩٧ - ٢٩٨).

س٤٠: ما جاء مسندًا في مقدمة «صحيح مسلم»: لم تر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث[١]، قال مسلم رحمه الله: «يجري علىٰ لسانهم الكذب، ولا يتعمدون الكذب»[٢]، نرجو توضيح هذه الكلمة - بارك الله فيكم-.

ج: بين مسلم أنهم يروون الكذب من غير قصد، هناك إنسان يتعمد الكذب، **«من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»**[٣].

لكن إنسان آخر ما تعمد الكذب، وروىٰ كلامًا ظنه من كلام النبي ﷺ من غير قصد؛ مثل: هذا الذي جاء إلىٰ شريك وهو يُحدث، وقد قرأ الإسناد ولم يذكر المتن، فرأىٰ ثابت بن موسىٰ، فقال: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار»[٤] فظنه حديثًا، فراح يرويه عن شريك بذلك الإسناد؛ لعدم معرفته

---

(١) رواه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ١٨) عن يحيىٰ بن سعيد القطان.
وفي (١/ ١٧) **بلفظ**: لم نر الصالحين في شيءٍ أكذب منهم في الحديث.

(٢) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ١٨).

(٣) رواه البخاري برقم (١١٠)، ومسلم في «المقدمة» (١/ ٦٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وانظر «صحيح البخاري» (١/ ٦١) كتاب العلم، باب: إثم من كذب علىٰ النبي ﷺ، وللفائدة انظر شرحه للنووي (١/ ٦٩ - ٧٢) من شرح «صحيح مسلم» و«دليل أرباب الفلاح» صـ(١٣٤)، بتعليقي من ط دار الإمام أحمد.

(٤) **قال شيخنا في «الفتاوىٰ»** (٢/ ١٤٨ - ١٤٩) **له**: أخرجه ابن ماجه في الصلاة حديث (١٣٣٣) من طريق ثابت بن موسىٰ أبو زيد، عن شريك، عن
=

بالحديث جعله يروي هذا حديثًا، فهذا لم يتعمد.

وقد يجري الكذب علىٰ لسان بعض الناس من غير قصد، يتوهم، مثلًا: يقول: فلان قال: كذا وكذا. فينسب إليه قولًا وهو ما قاله، وإنما نسبه إليه عن طريق الوهم(١).

=

الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعًا: «**من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار**».

قال ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣٠٤) في ترجمة ثابت بن موسىٰ: روىٰ عن شريك حديثين منكرين بإسناد واحد، ولا يعرف الحديثان إلا به، ثم ذكر له هذا الحديث: «**من كثرت صلاته بالليل حَسُن وجهه بالنهار**»، وقال: سرق هذا الحديث، عن ثابت من الضعفاء عبد الحميد بن بحر، وعبد الله بن شبرمة الشريكي، وإسحاق بن بشر الكاهلي... إلىٰ أن قال: ويلغني عن محمد بن عبد الله بن نمير أنه ذكر له هذا الحديث عن ثابت، فقال: هذا باطل، شبه علىٰ ثابت. إلخ. اهـ.

(١) **قال الحاكم في «المدخل إلىٰ الإكليل» صـ(١٥١)**: الطبقة السادسة من المجروحين: قوم الغالب عليهم الصلاح والعبادة، لم يتفرغوا إلىٰ ضبط الحديث وحفظه والإتقان فيه، واسْتَخَفّوا بالرواية، فظهرت أحوالهم... هذه الطبقة فيهم كثرة وأكثرهم زهاد وعباد، وهذا ثابت بن موسىٰ الزاهد دخل علىٰ شريك بن عبد الله القاضي والمستملي بين يديه، وشريك يقول: ثنا

=

الشاهد: أنه ما تعمد الكذب، وإنما وقع منه على سبيل التوهم، ومن باب الخطإ، لماذا؟ لأن هؤلاء الصالحين مشهورون بالعبادة، ما اهتموا بإتقان الحديث، وحفظ الأسانيد، فانشغالهم بالعبادة جعلهم ضعفاء في باب الرواية؛ فيغلط الرجل، فينقل كلامًا يظنه حديثًا عن النبي ﷺ، والواقع خلاف ذلك، وقد ينقل عن شخص كلامًا لم يقله ذلك الشخص المنقول عنه، وذلك النقل الخطأ يرجع إلى ضعف ذاكرة هذا الرجل الصالح غير الضابط[1].

=

الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ، ولم يذكر المتن، فلما نظر إلى ثابتِ بنِ موسى قال: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار.

وإنما أراد بذلك ثابت بن موسى؛ لزهده وورعه؛ فظن ثابت بنُ موسى أنه روى الحديث مرفوعًا بهذا الإسناد، فكان ثابت بن موسى يحدث به عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر. وليس لهذا الحديث أصل إلا من هذا الوجه. اهـ.

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٤٨٦): وربما وقع الراوي في شبهِ الوضع؛ غلطًا منه بغير قصد، فليس بموضوع حقيقةً، بل هو بقسم المدرج أولى، كما ذكر شيخ الإسلام في «شرح النخبة»، قال: بأن يسوق الإسناد فيعرض له عارض، فيقول كلامًا من عند نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك متن ذلك الإسناد، فيرويه عنه كذلك. اهـ، ثم ذكر قصة ثابت بن موسى.

س٤١: نقل الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ عن عبد الرحمن بن أبي حاتم، قلت لأبي: ما معنىٰ: لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قومًا لا يحفظون، يحدثون بما لا يحفظون؛ فيغلطون، ترىٰ في أحاديثهم اضطرابًا ما شئت، نقله في «تهذيب التهذيب»[(١)]. يقول السائل: هل هذا تفسير قول أهل الحديث: لا يحتج بحديثهم فقط، أو قد يشمل غير ما ذكر ابن أبي حاتم، عن أبيه؟

ج: قد يتناول أكثر من ذلك، (لا يحتج به) يتناول من ذكرهم أبو حاتم، ويتناول الكذاب، ويتناول سيئ الحفظ، ويتناول فاحش الغلط، وبعضهم لا يحتج بهم إطلاقًا، ولا يستأنس بهم، وبعضهم لا يحتج به وهو مثل سيئ الحفظ والمختلط... هذا لا يحتج به، لكنه يقوي غيره، ويعضد غيره، وهو أيضًا يتقوىٰ بغيره ويعتضد بغيره[(٢)].

---

(١) (١/ ١٦٨) في ترجمة إبراهيم بن مهاجر، وقد ذكر ذلك ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٣٣)، قال: سمعت أبي يقول: إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي، هو وحصين بن عبد الرحمن وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم، قلت لأبي: ما معنىٰ لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قومًا لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترىٰ في أحاديثهم اضطرابًا ما شئت.

(٢) **قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٤/ ٣٥٠)**: وأما قول أبي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في

رواية المبتدع

س٤٢: شيخنا، قلتم: إن كل أهل البدع كذابون. هل يفهم من كلامك رد رواية المبتدعة مطلقًا؟ وكيف يجمع بين هذا، وبين رواية الأئمة عن أهل البدع؟

ج: هذه قالها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، ولا أريد هذا المعنىٰ، لا أريد أنه يرُد روايات كل مبتدع، فمن المبتدعة دعاة، وهؤلاء لا شك أنهم كذابون حقًّا، يكذبون علىٰ الناس بترويج بدعهم، ولهذا تَجَنبَ سلفنا الصالح الرواية عنهم؛ لأنهم لا يَسْلَمُون من الكذب تبريرًا لدعواتهم وتزيينًا لها[1].

وآخرون أهل صدق وتقوىٰ، ولم يكونوا دعاة، ولم تكن عندهم تلك الأهواء الجامحة، وربما كانت عندهم شبه، لهذا تراهم لا يدعون إليها، والمؤمنون

= جمهور أهل العلم. اهـ.

وقال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٣٤٥) - من ترجمة الوليد بن كثير -: وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه» مع أن قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق، ولا هو بصيغة إهدار. اهـ وفي (٢/ ٣٨٥) من ترجمة العباس بن الفضل العدني، قال: سمع منه أبو حاتم، وقال: شيخ. فقوله: هو شيخ. ليس هو عبارة جرح... ولكنها أيضًا ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة، ومن ذلك قوله: «يكتب حديثه» أي: ليس هو بحجة. اهـ.

(١) لأن الهوىٰ والبدعة لا يؤمن معه الكذب، ولا سيما إذا كانت الرواية مما تعضد هوىٰ الراوي. «شرح علل الترمذي» (١/ ٥٤).

والمسلمون وأهل العلم وطلاب العلم في مأمن من شرهم.

فلما اتصفوا بهذه الصفات؛ ابتعدوا عن دعوة الناس إلىٰ الضلال، وحفظوا أنفسهم من الدعوة إلىٰ الباطل، وهم أهل دين وصدقٍ وأمانة؛ فوَثِقَ بهم أهل السنة والحديث، وعذروهم، وربما رمي بعضهم ببدعة، إما أن يكون قد أقلع عنها، وإما ظلت شبهة في نفسه لا يجزم بأنها حق؛ فقبلوا الرواية عنهم، وأخذوا ما يحتاجون إليه من حديث رسول الله - عليه الصلاة والسلام - ومما يجيء عن طريقهم[1].

---

(١) هذه المسألة وهي الرواية عن المبتدع الذي لم يكفر ببدعته فيها أقوال، وهي كالتالي:

الأول: منعت طائفة من الرواية عنهم؛ وهم محمد بن سيرين، وحكي نحوُه عن مالك، وابن عيينة، والحميدي، ويونس بن أبي إسحاق، وعلي بن حرب، وغيرهم.

وسبب رد هؤلاء لروايته ما يلي:

١- أنه فاسق ببدعته، وكما يستوي في الكفر المتأوِّل وغير المتأول، يستوي في الفسق المتأول وغير المتأول.

٢- أن في قبول روايته ترويجًا لأمره، وتنويهًا بذكره.

٣- أن الهوىٰ والبدعة لا يؤمن معهما الكذب، لا سيما إذا كان ظاهر الرواية تعضد مذهب الراوي.

٤- الإهانة لهم والهجران والعقوبة بترك الرِّواية عنهم.

الثاني: رخصت طائفة في الرواية عنهم، إذا لم يتهموا باستحلال الكذب؛ لنصرة مذهبهم؛ منهم أبو حنيفة والشافعي ويحيىٰ بن سعيد وعلي بن المديني وقال =

س٤٣: هل يُتصور أن يكون هناك صاحب بدعة غير داعية إلىٰ بدعته، بمعنىٰ: أنه لو سئل عن بدعته فإنه سيمدحها؟

=

علي بن المديني: لو تركت أهل البصرة للقدر، وتركت أهل الكوفة للتشيُّع، لخربت الكتب.

وسبب قبولهم لروايته أمران:

١ – أن اعتقاد حرمة الكذب تمنع من الإقدام عليه؛ فيحصل الصدق.

٢ – أن قبول روايته من باب الضرورة؛ ولهذا قال ابن المديني – كما تقدم – لو تركت أهل البصرة للقدر، وتركت أهل الكوفة للتشيُّع لخربت الكتب[1].

الثالث: التفصيل بين الداعية وغيره، فتقبل روايته إذا لم يكن داعية إلىٰ بدعته، ولا تقبل إذا كان داعيةً.

قال أبو عمرو بن الصلاح: وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء... وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث؛ فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة... اهـ.

انظر: «علوم الحديث» صـ(١١٤ - ١١٥)، و«شرح علل الترمذي» (١/ ٥٣ - ٥٥).

ومن الأئمة من اكتفىٰ بهذا التفصيل، ومنهم من فصل في شأن غير الداعية، وهذه الأقوال تنظر في «شرح علل الترمذي» (١/ ٥٥- ٥٦)، و«ضوابط الجرح والتعديل» صـ(١٣٤ - ١٣٥).

---

(١) يعني: لذهب الحديث. «الكفاية» صـ(١٢٩).

ج: علىٰ كل حال وُجِد هذا فعلًا؛ أن هناك رواةً وُصِمُوا بالبدعة، وهم لا يدعون إلىٰ بدعتهم، وهم كثير.

❁ ❁ ❁

س٤٤: كيف نوفق بين ما رواه ابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» عن شيخ من الخوارج، أنه كان يقول بعدما تاب: «انظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمرًا صيرناه حديثًا»، وبين ما عرف من مذهبهم من تكفير مرتكب الكبيرة، ورواية المحدثين عن بعضهم؟

ج: الذي أذكره أن في إسناد هذه الرواية عبد الله بن لهيعة[1]، وقد اختلط في آخر حياته، بل قد ضعفه عدد من الأئمة؛ كابن معين، ويحيىٰ بن سعيد القطان،

---

(١) رواه الحاكم في «المدخل» صـ(١٣٠) برقم (٣٦)، والخطيب في «الكفاية» صـ(١٢٣) من طريق أبي نعيم الحلبي، أخبرنا المقرئ، عن ابن لهيعة، قال: سمعت شيخًا من الخوارج.. وذكره.

والمقرئ هو عبد الله بن يزيد أحد العبادلة الذين تُمُشَّىٰ روايته عنهم، إلا أن السند إليه لا يثبت، فإن أبا نعيم الحلبي قال عنه الحافظ في «التقريب»: صدوق تغير في آخر عمره فتلقن. اهـ.

بيد أن له متابعة، فقد تابعه إسحاق بن بهلول عند الهروي في «ذم الكلام» (٥/ ٦٢ - ٦٣)، والخطيب في « الكفاية» صـ(١٢٣)، وإسحاق، قال عنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٩٠): كان ثقة. اهـ.

وهو عندهما بلفظ: «سمع رجلًا من أهل البدع» بدل: «من الخوارج».

وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم[١].

والخوارج مع تحليهم بالصدق فإنهم كغيرهم من أهل البدع، يوجد في بعضهم من يكذب، ومنهم من يستخدم التقية، وهي أقبح أنواع الكذب، فلا يبعد ما روي عن بعضهم من الكذب، بل نرىٰ بعض أنواع الشيعة من يكذب، وخاصة الروافض، مع أنه يرىٰ الكبيرة مخرجة عن دائرة الإسلام، أخذوا هذا عن المعتزلة، فهذا ما أقوله إجابة عن هذا السؤال.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٤٩ - ٤٥٤) برقم (٣٦٥٥).